

VS10
S/A

حاشیہ علی شریع محقق المشرقی
للسید الشریف البحرانی



مطبعة دار الفکر بیروت
تأليف السيد محمد باقر
المرتضی طبع اولی

دفتر داری





بسم الله الرحمن الرحيم

قول الحمد لله اردف التسمية بالتحميد في مفتاح الكلام
لما ورد في الاخبار واقتداء بطريق الاخبار واداء لبعض
حقوق ما استغرقت من ضرر وبالنسبة التي من
جلتها التوفيق لمثل هذا التصنيف العظيم الشان
منها للمتعددين على انتهاج مناهج مستنة واتباع مدارج
سنة وقد دل بلامى التعريف والتخصيص على اختصاص
الجنس المستنير لا خصاص المخاصم كلها تحققات على قاعدة
اهل الحق واختار اسم الذات المبني عن صفات الكمال
ونعت بما يرفع عنها من الافعال ايمان الى استحقاق
من جميع هذه الجهات غاية التعظيم ونهاية الابل
وساق الكلام مساقا رشيقا واولاه لطفانظا
انيقا فاشا رولا بقوله برأ الانام الى افاضته الوجود
على نوع الانسان الذي هو اصل سائر اصناف الانعام
وثانيا بقوله وعظمهم باكرام الى الكمال المنفردة
على وجودهم المشتركة فيما بينهم كالعقود توابعة الميزة
اياهم مما عداهم وقد لاخطف قوله نكنا ولقد ذكرنا بني

هذا الكلام لا يرد في بعض
الاصناف من الاخبار
في بعض النسخ
الاصناف من الاخبار
في بعض النسخ

هذا الكلام لا يرد في بعض
الاصناف من الاخبار
في بعض النسخ

هذا الكلام لا يرد في بعض
الاصناف من الاخبار
في بعض النسخ

هذا الكلام لا يرد في بعض
الاصناف من الاخبار
في بعض النسخ

هذا الكلام لا يرد في بعض
الاصناف من الاخبار
في بعض النسخ

بني آدم وحملناهم ذنابا اقتبس من معنى قوله تعالى
 والله يدعو الى دار السلام الى ما يتفرع على الكرامة النبوية
 ويتوصل الى السعادة الاخرية ثم ينبه بقوله وخص من
 شاء بما لا الانعام والتوفيق لدين الاسلام على النعم
 المحصورة فالاول يناسب الاكرام والثاني الدعوة
 الى دار السلام مأخوذة من قوله ويهدي من يشاء الى
 صراط مستقيم وكان القرآن الرابع رفا الى الحق
 مغطا ومعنى وما قيل من انه اشير بمجموع الاكرام والدعوة
 الى ان اضافة الجمع وحذف المفعول في الآيتين يعيد
 تعميها وان الكاف ايضا مكلف بالفروع وان العبد اقل
 في الخطاب كالاحرار والنساء والرجال واريد بقوله
 فزايا الانعام ما خص بالمجتهد من لا اقتدار على استنباط
 الاحكام براءة للاستقلال فلا يخفى عن شائبة تكلف
 واما الدين فهو وضع الهي سائق لا وليا لا باب
 باختيارهم المجرى الى الخيرات ذات وقنا ول الفروع الاسو
 والفروع وقد خص بالفروع والاسلام هو هذا الدين
 المنسوب الى محمد عزم المشتمل على العقائد الصحيحة والاعمال

واما قوله تعالى فان من اعطاه الله
 ما يشاء من النعم فان الله لا يهدي
 القوم الضالين
 واما قوله تعالى فان من اراد الله
 ما يشاء من النعم فان الله لا يهدي
 القوم الضالين

فان مقتضى قوله تعالى فان من اراد الله
 ما يشاء من النعم فان الله لا يهدي
 القوم الضالين
 فان مقتضى قوله تعالى فان من اراد الله
 ما يشاء من النعم فان الله لا يهدي
 القوم الضالين

فان مقتضى قوله تعالى فان من اراد الله
 ما يشاء من النعم فان الله لا يهدي
 القوم الضالين

اما لا قهرا ولا انغلاق عبارتها ولا تسامح من باب الافعال
 يقال تحت فروسته اذا دلت نفسه وما بعته على امر قوله
 وقد بقيت الرقاب اي معانية التي لا تنال الا بانظار الحقيقة
 لم يبرزوا شيئا منها وجمعت عنهم حقايق فيها نوع خفاء
 ولهذا كثر ما قور شعفت اي جعلت حريضا وفي بعض
 النسخ شعف وهو الخط والاول محتاج الى التقدير كما
 في عبارة الكشف استبكرت ام كنت ممن علوت
 اي منهم وقد ضمن كك معنى سلطت فعلاه يعلى و اراد
 ببعض عمرى مرة معتد بها فقد بعضا منه والمقصد
 هي المسائل والمبادئ هي الدلائل والتوزيع في خافية اما
 للأفراد خصوصا او لتقليل على ما يقتضيه المقام بحسب الادعاء
 قوله في الفوائد الزوائد اي على ما اذكره لا على الكتاب
 كافية لمن اراد الوقوف على دقائقه والخرائد جمع خريدة
 وهي الخيتية من النساء شبه بها المعاني الخفية في الاحجاب
 وعسر الوصول اليها والابكار اشارة الى الاختصاص بدارك
 من دقائقه وحقائقه التي لم يقرعها احد قبله والقرع السؤال
 بغير روية والالحاح المبالغة فيه قوله فغيت عجزت فلم

واما استمر فقولهم لم يبرزوا شيئا منها على

٥ في تفسير العارفين قوله انما استبكرت ام كنت
 احسن من العارفين من العارفين من العارفين من العارفين
 كذا في تفسيره من العارفين من العارفين من العارفين
 وعلو من العارفين من العارفين من العارفين من العارفين

٦ اقرعت البكر اخضضتها

او متخالفة غير متباينة فيحصل بانقسام كل قيد منه في

الاول كان القسم حقيقيا يتباين فيه الاقسام وعلى اساس

التقارب يا يتصادق فيه واما ما كان فيه ضم وتركيب

والقسم صادق على اقسامه وهو جزء من اقسامه فان جعل

النسبة المختصرة والمختار لعدم الاختصاص الى الاعتدال لان

النسب على الوجه الاخير تاخيره عن تعريف علم الاصول

وبنه على ذلك بتقديم اولاد الاقتصار عليه ثانيا فلما

اشكال لان الامور الاربعة اجزاء للمختصر وجزئيات

لما يتضمنه واما الخلطة فلما اعتد ادخولها وان جعل لعلم

توجه ما قيل من ان مبادئ العلم بمعنى ما يتوقف عليه ذات

النقطة اعني التصورات والتصورات التي تعني عليها

اثبات مسائله فقد يعد جزءا منه واما اذا اطلقت

على ما يتوقف عليه واما ان تصور الوشع واما كما فعله للص

فليست بما هو من اجزائه فان تصور الشيء ومعرفة غايته

فاجان عنه ولا من جزئيات ما يتضمنه حقيقة لخر

وبه قطعاً وجوابه ان بعضها اعني الاستعداد مع كثره جزء

منه وقد انضمت الى الاجزاء الستة فلا تنقسم عليها

والا فلهذا السبب

والترجيح والاجتهاد

فان قيل انما هو المختصر والمختار لعدم الاختصاص الى الاعتدال لان

النسب على الوجه الاخير تاخيره عن تعريف علم الاصول

وبنه على ذلك بتقديم اولاد الاقتصار عليه ثانيا فلما

اشكال لان الامور الاربعة اجزاء للمختصر وجزئيات

لما يتضمنه واما الخلطة فلما اعتد ادخولها وان جعل لعلم

توجه ما قيل من ان مبادئ العلم بمعنى ما يتوقف عليه ذات

النقطة اعني التصورات والتصورات التي تعني عليها

اثبات مسائله فقد يعد جزءا منه واما اذا اطلقت

على ما يتوقف عليه واما ان تصور الوشع واما كما فعله للص

فليست بما هو من اجزائه فان تصور الشيء ومعرفة غايته

فاجان عنه ولا من جزئيات ما يتضمنه حقيقة لخر

وبه قطعاً وجوابه ان بعضها اعني الاستعداد مع كثره جزء

منه وقد انضمت الى الاجزاء الستة فلا تنقسم عليها

والا فلهذا السبب

والترجيح والاجتهاد

فان قيل انما هو المختصر والمختار لعدم الاختصاص الى الاعتدال لان

النسب على الوجه الاخير تاخيره عن تعريف علم الاصول

وبنه على ذلك بتقديم اولاد الاقتصار عليه ثانيا فلما

اشكال لان الامور الاربعة اجزاء للمختصر وجزئيات

لما يتضمنه واما الخلطة فلما اعتد ادخولها وان جعل لعلم

توجه ما قيل من ان مبادئ العلم بمعنى ما يتوقف عليه ذات

فان قيل انما هو المختصر والمختار لعدم الاختصاص الى الاعتدال لان

النسب على الوجه الاخير تاخيره عن تعريف علم الاصول

وبنه على ذلك بتقديم اولاد الاقتصار عليه ثانيا فلما

اشكال لان الامور الاربعة اجزاء للمختصر وجزئيات

لما يتضمنه واما الخلطة فلما اعتد ادخولها وان جعل لعلم

مجازاً وما قبل من انه في الشئ لا يستمد ادعاء وجهه شيئا
ما هو خارج عن العلم اعني بيان انه من اي علم يستمد وما
هو داخل فيه اعني ما يقتضي عليه مسائله من المقصورات
والتصديقات فتوهم بل صرح بان بيانه على قسمين
اجمالي وتفصيلي وما ظن من وجوب تقييد العلم بالمورد
في المختصر على تقدير رجوع التفسير اليه بكونه اشتغالاً على
هلية الموضوع فان الموضوعات من اجزاء العلم على النخاعة
فيعد ما يلزم من ركائز المعنى يرد عليه ان الاول داخل في
المبادئ المعنى المذكور وان لم يذكر فيها كبعض المسائل في
سائر الافراد واما النخاعة الخارجية عن الاربعة فليست في
حقيقة ولا مثلاً في التوقف عليه قوله الثاني الادلة
السمعية يريد ان مباحثها المتعلقة باستنباط الاحكام
الخفية من الاجزاء لا الادلة انفسها فينبذ برجح فيها احكام
المقبولة منها وهي خمسة الاربعة المشهورة والاستدلال
واحواله المردودة منها وهي ماعداء وبكثرة الاجتهاد
ليس جزء من العلم اذ في الكتاب بل المقواعد المتعلقة به وبما
يقابله عن التقليد وبما يستند اليها كالافتاء والاستفتاء

[illegible]

۲۰۰۰

[illegible]

لایحه

وكذا البرجح فان الجزاء احكام يتعلق به او بما يتوقف عليه
من التعارض او بما يعادله من التوقف والتحيز ولو جعلت
هذه الالفاظ في عبارة المتن كانها اسما وتلك المباحث
لم يجد قولنا ان المتوقف استنباط الاحكام الى المتوقف بالذات
من النص حيث ذكر فيها وقع بازاء المبادي المقصودة في
الجملة فما قيل من انه علم الى والغرض منه الاستنباط
المذكور فيكون حصوله لذاته واخرائه مقصودة بالذات والاولا
وحصول غرضه مقصودا ثانيا كسائر ما في غاية وفي جعل
الاستنباط مقصودا في الموضوعين في هذا الفصل وغرضنا
في ايراد جعل ما تضمنه الكتاب غير لمبادي اعني المتوقف
بالذات تنبيه على ما ذكر في مقصودنا من ان العلم بالذات
لا يقال كونه الاستنباط مقصودا بالذات وغرضنا منه
يستلزم اتحاد غاية الشيء به لانه نقول انها محمودة
ترتيب فيكون امر وسيله في شأنه ليس بالثابت
فالوسط متوقف بالذات نظر الى احد طرفيه ومتوقف بغيره
الى الاخر كما ان مبادي هذا الفصل مسائل الى مسائله التي هي
ذرائع الاستنباط فصح جعله مقصودا بالذات في العلم وهو

٢٠ ولان استبعاد من الحق بالذات مسئلة

[illegible]

٣
 كيف يكون حصول
 غرضه متى ما
 لا سقوطها بالذات
 مقتضىها بالذات
 في العتق بالكتف
 الذي ينبغي
 في حصولها
 لا في الاستسقاط
 بالذات عبارة
 لا في غرضها

وسوط وعرضا من المتق بالذات فيه الذي هو كمال
بالنسبة الى المبادى قولنا لا العقل لا مدخل له في الاحكام
عندنا اى في الاحكام المحتملة وما يقتضى اليها عند الاشعة
لا يتبادر على قاعدة الحسن والقبح العقليين ولم يرد ان
العقل لا حكم له اصلا كيف وقد صرح باننا لا احكام قد
تؤخذ من الشرع قولنا في الادلة الظنية قد يتعارض الحكم
تخالف لولا تماهيا ولا يمكن ذلك في القطعيات
فلو تعارضت يلزم اجماع المتسافيات وقد افاد بعضهم
ان في قوله فلا بد من معرفة احكامه وشرائطه من هو
دائما اول ما ذابعت فيه من العلوم وقوله وهو معرفة
جهاته دلالة على ان الاجتهاد والتدريج ليسا بمنزلة
العلوم بل قواعدهما ولم يتبع من تشبه في الادلة اكتفاء بالمذكور
قوله ليعلم ان الخطر عقل مرددين المعنى والاثبات
يخبرم العقل مجرد عن خطة مفهومه لا انحصار واما استقراره
اى لا يكون كذلك فيستند انحصاره الى التسليم والاستقرار
سواء كان في البرهانيات كاختصار الادلة اللفظية في
الثبوت او في الاخرى كاختصار جسم المركب في اجزائه

في الذي هو كمال
كل ما دخل في الحكم
يقترن بها عند الاش
مقلتين ولم يرد ان
مرح بان الحكم قد
نظمت قد تغاضوا

لا ينبغي تخلف الدول عن زرع القطن

فيمافسدتلكالذاتتوضيافياالذيقوللان
المقدساتينبالاحكاموانمايكوننسها
تفصيلالحكمةالتيبينالفسيرينفقدالاستغفار
الفطنةانكانتعقبن
الديليلوانكان
ليوكان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

[illegible]

منه في الأسماء التي لا تسمى بها
الاسماء التي لا تسمى بها
الاسماء التي لا تسمى بها
الاسماء التي لا تسمى بها

منه في الأسماء الأربعة ما
هو في الأسماء الأربعة ما
هو في الأسماء الأربعة ما
هو في الأسماء الأربعة ما

بأن ذات من العلم أولا والثاني اما ان يتوقف عليه المق
اول والثاني ساقط عن درجة الاعتبار مستحسنا
ازلا حاجة اليه نقض المق اصلا وان كان منه ما يعد
خاتمة وتوبيلا والا دلل على المق بالذات لما كانا الغرض منه
استنباط الاحكام فما يتوقف عليه هذا الغرض ما حيث
تتعلق احوال نفس الاستنباط اولا والثاني اما ان يكون
احكاما يستنبط هي منه باعتبار تعارضها اولا وهذا لا
يتم في قسمين احوال الالامة لا باعتبار تعارضها وما ليس كذلك
ولم يدخل في الاستنباط غاية انه لم يوجد ولو قيل بان تضمنه
الكتاب اما ان لا يكون مقصودا بالذات ويتوقف
عليه ذلك واما ان لا يكون كذلك والثاني اما ان يكون
مباحث الاستنباط او يخرج المبادىء وحدها ويتعلق آثارها
في القسم الآخر وكان شبهة كبحر العقلي وان كان ما ذكره
افصح في التفهيم ثم ان احوال الاجتهاد والتبرجيج راجعة
الحقيقة الالامة السميعة فالق بالذات احوالها
حيث دلالتها على الاحكام اما مطلقا واما باعتبار
تعارضها واستنباطها منها فتكون هي موضوع هذا العلم
ونهم من قال هو الالامة مع الاجتهاد والتبرجيج نظر الى

وقف عليه الحق
 فقبار استحقنا
 كان منه ما بعد
 ما كانا الفرض منه

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطاهرين
الطيبين الطيبين

میں نے اپنے دل سے کہا کہ میں نے
اپنے لیے ایک نیا ہیرو بنایا ہے۔
اس کا نام ہے "میرزا غلام احمد"
جو کہ ایک بڑے بڑے عالم اور
فقیہ ہیں۔

في الاستعداد اعني المبادي بالمعنى الخاص والتقدير
بموضوعية من مقدمات الشروع على بصيرة فاكتمل عنه
بالحد وما هليته وان عدت من اجزاء العلوم فلا بثونه
الكتايب السنة معلوم من الدين ضرورة والاجماع يستدل
عليه بانه قول لان كل طالب كثرة الطب فعل اختياري
لا ياتي الا بآراء متعلقة بخصوصية المخط موقوفة على
امتيازه عما عده فان كان واحدا فلا بد من تصور كذلك
او لو لم يتصوره مطلقا فمتنع طلبه قطعاً وان تصور عتبار
اشتمل وقد خصيه في ضمن جزئي له لا بعيد فيما اراه
الى ما ليس مخط وان كان متكرراً فاما ان لا يكون كذلك
الكثرة جهة واحدة تضبطها وتجهلها شيئا واحداً
عما عده فيجب عليه تصور كل واحد مطلقاً فيما سبق
واما ان يكون لها تلك الجهة فحق ان يعرفها باعتبارها
او لو لم يتصورها بوجه استحالة طلبها وان توجه الى تصور
كل واحد منها بخصوصه تعذر عليه ان تقسم ذلك قال
حقه دون ان يقول عليه ان يعرفها الى غير ذلك مما يدل
على وجوبه وتعينه وان تصورهما بما يعرفها وبغيرها لم يمتنع

في المعنى الاختصاص والتقدير
 شروع على بصيرة فاكتمل عنه
 من اجزاء العلوم فلا يشوبه

المطبخ يا عباد الله واليه والافضل
بغيره فانه لا يخلو من المطبخ
فان المطبخ هو الذي يتناولون فيه
الطعام فيكونوا يطعمونهم به

اول الامر ان يدعى مطبخا حقيقة في الآل عليه
تعلق الطلب به مستخدم
فيستحق ان يكون في الامانة التي لا تفتقر في طلب شي
نصروا بالوجه العام

هو تقدير ان يكون العلم عبارة عن تلك الكائنات
التي لا يكون فيها تباين في الافكار والاشياء من
التي لا يكون فيها تباين في الافكار والاشياء من

اشهد باننا نقضنا الايمان بقرآنك فيكون منكم
مع انذارنا الى الله تعالى بقرآنك

الارادة بخصوصها ولو اندفع الي طلبها من حيث انها جزئي
المفهوم العام قبل ضبطها بجهة الوحدة لم يتميز عنده
المط ولم يأن ان يرد به الطلب الى غيره فيفوت ما يعينه
ويضيق عر فيها لا يعينه ومن حمل كلامه على الوجوب
زاعما ان ترك معرفتها من تلك الجهة والعدول الى
معرفتها من جهة اخرى يقتضي خوف فوات المط والتصنيع
العمود فله واجب عقلا فان اراد ان لا يد منه في تحديد
فقد ظهر بطلانه وان اراد ما يتوقف على قاعدة
فلما سبب المقام ولا يقول به ايضا وان اراد الوجوب
لوفي قال الى ما ذكر من الاولوية قوله لا شك ان كل علم من
العلوم المختصة المدونة مسائل كثيرة لها جهة وحدة تصير
شيئا واحدا اذا اكل مشارك في انها تصفيات احكام
بما هو على اولى ناصار كل طائفة من هذه الاحكام على
خاصة بواسطة امر تربط بعضها ببعض وصار مجموع كماتنا
عن الطوائف الا فرد لولا لم يعد علما واحدا ولم يستحسن
افراة لينة ويزو التعليم ثم يحتمل ذلك الامر عقلا ان يكون
موضوع العلم بان يكون مثلا موضوعا مسائله راجعة الى

من حيث الطلب بها من حيث انما نفيها
فان كانت الارادة ان لا يكون لها جهة

شك قال فله واجب عقلا فان اراد ان لا يد منه في تحديد
فقد ظهر بطلانه وان اراد ما يتوقف على قاعدة
فلما سبب المقام ولا يقول به ايضا وان اراد الوجوب
لوفي قال الى ما ذكر من الاولوية قوله لا شك ان كل علم من
العلوم المختصة المدونة مسائل كثيرة لها جهة وحدة تصير
شيئا واحدا اذا اكل مشارك في انها تصفيات احكام
بما هو على اولى ناصار كل طائفة من هذه الاحكام على
خاصة بواسطة امر تربط بعضها ببعض وصار مجموع كماتنا
عن الطوائف الا فرد لولا لم يعد علما واحدا ولم يستحسن
افراة لينة ويزو التعليم ثم يحتمل ذلك الامر عقلا ان يكون
موضوع العلم بان يكون مثلا موضوعا مسائله راجعة الى

من حيث الطلب بها من حيث انما نفيها
فان كانت الارادة ان لا يكون لها جهة

لا اذ اقيس المتعدد الى وحدة الغاية مثلا فان قلت قد صرحوا بان الموضوعات اي صليتها والمبادئ بالمفرد الاخص من اجزاء العلوم ايضا والمبادئ من كلامه خلافا جيب بانه لما كان نظره فيما هو الحق من العلم اقتصار على ذكر المسائل وقد يقال عدتها من الاجزاء انما هو شدة الصالح بالحق التي

لا يتعلق
بالمفرد
بالمفرد

لا يتعلق
بالمفرد
بالمفرد

الحق في العلم دلالة لم يلتفت الى ما عداها فانك سب
ان يجبر وحدة حقيقة يرشدك الى ذلك ما اوردوه
تفسير مفهوم العلوم على انه مرصطلاحى فكل ان
يجب طرح على ما رجح عنده قول ومن تلك الجهة اذا اراد تعريف
علم خاص فلا بد ان يؤخذ من جهة وحدة فان تعددت
جاز الاخذ من كل جهة والموضوع اولى ومن المجموع اذ لو اخذ
تعريفه من حيث انه مشترك لم يحصل المطاعنى معرفة ما هو
علم واحد من حيث هو كذا ايضا قد عرفت ان ذلك
متقذرا ومتسرقا لما خذ ان كان حقيقة مسماة بذكر
العلم كان حقه حقيقيا اما ما ان كان تامها اونا قضا
ان كان بعضها والا فلا بد ان يستلزم الاخذ بتميز تلك
الحقيقة لاخذها من جهة الوحدة الصالبة المميزة فيكون

لا اذ اقيس المتعدد الى وحدة الغاية مثلا فان قلت قد صرحوا بان الموضوعات اي صليتها والمبادئ بالمفرد الاخص من اجزاء العلوم ايضا والمبادئ من كلامه خلافا جيب بانه لما كان نظره فيما هو الحق من العلم اقتصار على ذكر المسائل وقد يقال عدتها من الاجزاء انما هو شدة الصالح بالحق التي

حداله رسميا فقد ظهر انه لابد لكل طالب علم ان يمتحن في
 بقدره او لا يادها ليمتاز عنه فيصير توجهه اليه بخصوص
 فيكون على بصيرة في طلبه اذ لو تصور به بما يشمله وغيره
 كان على متن عمياء وخطب خطب عشواء والى مثل ان حتى الطلوع
 ان يتصوره بتعرفه لما خوذتم عنه وحمدة فان ذلك
 بصيرة واسهل في معرفة فان قلت فائدة ذلك اسم
 وبما قال الحقيقة مسماه قلت لان حقيقة العلم كما
 من ان كثيرة فادركها بحد انما يكون بتصور خصوصيات
 المسائل التي هي اجزاء وقد بان تعدده فالتصور من لول
 اسمه المطابق في مسماه الحقيقة الذي هو عارض للمسائل
 باعتبار وحدتها فالما خوذتم كان تفصيلا لكان حداله
 بحسب الاسم والافروية واما في امر المتعدد
 فيسمه قور واثباتها فائدة تم حتى كل ط
 فائدة المترتبة عليه المفصولة منه اي يعتقد ذلك
 جزا او طنا اذ لو لم يجد قور اثباته فانه
 عليه وان اعتقد ما به ما يترتب
 عبثا عن فادان اعتقد به فانه

عشا بلا فائدة في نظره واعلم ان كل حكمه ومصلحة ترتب
على فعل شيء غاية من حيث انها على طرف الفعل ونهاية
وفائدة من حيث ترتبها عليه فيختصان باعتبار اوجها
الافعال الاختيارية وغيرها واما التمهض فهو لا يصدق
الفاعل على فعله وسمى عمدة غائية له ولا يوجد في افعاله
وان جئت فوجدت لمودة تختلف فائدة الفعل كما اذا اخطأ
في اعتقاده وما قيل من ان الحق يسمى عرضا ان لم يكن له فاعل
مقصود لا بذلك الفعل فاصطلاح جديد لم يعرف مستند
لا عقلا ولا مثلا قورثا نشا استمداده يعني ما يتوقف
عليه المسائل تصور او تصديقها ببيان ان كان غير ضروري
على وجهين اما الاجمال فقد افاده المصنف بقوله واما استمداده
فمن الكلام الى قوله والاجازة لا دور وذلك يرجع اليها
اذا اردت تحقيق اذ يقصر عنه تسليم المبادى المسببة هناك
وعقبة التفصيل وهو ان يفاد شي مما لا بد من ادراكه فان
كان تصورا فذاك وان كان تصديقا فلا بد من
الامر بالتسليم ان كان قريبا من الطبع يسكن اليه المتعلم
واما تخلفه ان لم يكن كذلك فنتقل من رتبة ما حققه

فان التمهض في حيزها لا يصدق
فان التمهض في حيزها لا يصدق
فان التمهض في حيزها لا يصدق

فان التمهض في حيزها لا يصدق
فان التمهض في حيزها لا يصدق
فان التمهض في حيزها لا يصدق

وحيثما انما يقع في الابدان
فان التمهض في حيزها لا يصدق
فان التمهض في حيزها لا يصدق

فان التمهض في حيزها لا يصدق
فان التمهض في حيزها لا يصدق
فان التمهض في حيزها لا يصدق

بقدر ما يمكن معناه بالمسأل عليه وما قبل من ان التصور
 بين ذاته بهيا كان اكتسبيا والتصديق البديهي تحقيق
 هذا العلم اكتسبي فليس فيه وتحقيق بما ذكره في قوله ان البديهي
 لا يحتاج الى بيان وتحقيق وان صدر ببعض العلوم قوله
 بحدج اي باعتبار مفهومه الاصيل فان ذلك قد قصد به
 قوله علم هذا العلم من علم الاقسام لان علم اصول الفقه
 كل يتناول افراد متعددة اذ الفهم منه بغير غير ما قام
 بعمر وشخصا وان اتخذ معلوما بما دللنا ارجح الى نقل هذا اللفظ
 معناه الاضافي جملوه على العلم المخصوص على ما عهد اللفظ
 لاهم جنس له قوله في كل اعتبار حد الفرق بين الاعتبارين
 انه باعتبار اللفظ مفرد لا يلاحظ فيه حال الافراد واعتبار
 الاضافي مركب يعتبر فيه حالها وايضا معناه لفظا علم
 مضافا معلوم قيل الضمير له راجع الى اصول الفقه لكن
 بالرجع اللفظ بالضمير المدلول وكذا في قوله واما هذه
 بالضمير المدلول ولفظا حال منه باعتبار اللفظ اي حده علم
 كون لفظ لفظا قوله واما هذه لفظا قدم هذه بهذا الاعتبار
 لانه الحق الاصيل واما اعتبار الاضافي فموضع تقدم

في قوله ان البديهي لا يحتاج الى بيان وتحقيق وان صدر ببعض العلوم قوله
 بحدج اي باعتبار مفهومه الاصيل فان ذلك قد قصد به
 قوله علم هذا العلم من علم الاقسام لان علم اصول الفقه
 كل يتناول افراد متعددة اذ الفهم منه بغير غير ما قام
 بعمر وشخصا وان اتخذ معلوما بما دللنا ارجح الى نقل هذا اللفظ
 معناه الاضافي جملوه على العلم المخصوص على ما عهد اللفظ
 لاهم جنس له قوله في كل اعتبار حد الفرق بين الاعتبارين
 انه باعتبار اللفظ مفرد لا يلاحظ فيه حال الافراد واعتبار
 الاضافي مركب يعتبر فيه حالها وايضا معناه لفظا علم
 مضافا معلوم قيل الضمير له راجع الى اصول الفقه لكن
 بالرجع اللفظ بالضمير المدلول وكذا في قوله واما هذه
 بالضمير المدلول ولفظا حال منه باعتبار اللفظ اي حده علم
 كون لفظ لفظا قوله واما هذه لفظا قدم هذه بهذا الاعتبار
 لانه الحق الاصيل واما اعتبار الاضافي فموضع تقدم

وان كان اعتبار الاضافي لان الاضافي هو
 على ما نقل من ان اللفظ العلم

یہ ہے یہاں اہل علم والے جو اس وقت یہ لکھ رہے ہیں کہ

القصيدة التي لا تنطق بألف
وتخصمها الاصل في الالهة التي

وحدان مذکور به نسبت به قوت علم شیای تعسیر و هو معنی لازم
لا المصدر و حيث كانت الافاق ذاتية له اولاً و ثانياً
الى تقييده بالقواعد و الحارصه المخذوفه الى المتعلق بها
و القاعده اصطلاحاً فتنه كلمه حيث اشتمالها بالقوة على
احكام فزيات موضوعها و تسمى فرداً استخراجهما
تفريها كقولنا لكل اجماع حق قوله و انه يكتشف عن حقيقة هذا
الحديث الاحكام بمعنى التصديقات قد يؤخذ لان الشرع
كالعقل و كس الحكم بان هذا مماثل لذلك و مخالف له و قد
يؤخذ منه و كذا المأخوذة من الشرع اما ان لا يتعلق بكيفية
و يسمى اعتقادية لان الغرض منها مجرد اعتقاد و لا فيه
إشادة الى ان الاعتقاد آ و ان يستقل باثباتها العقل يجب
و قد كان الشرع يعمد بها و اما ان يتعلق بها و يسمى علمية
ان الحق منها الاتمالي و فرعیه لا بدائياً بل الاعتقادية و هذه
الاحكام شرعية الفرعية لا تكاد تنحصر في عدد و توقف عند
هذه الناحية من القوى البشرية و معرفة عن ضبط اشارة فتنط
تلك الكلام و ربطت بآلة كلمه اي شئ لا احكام
فزيات كثيرة و قوله من مجموعا و على بيان لاداة يعني نحو

[illegible]

وإذا كان مقتضى قولنا في بيانها
في مسألة مستقلة

على أدلة فليس مستقيم فإن قوله أي كل مسألة مستقلة
بديل دليل بيان لذلك وجميعه شرح للاستنباط
عن الأدلة التفصيلية قوله توقفه أي الاستنباط وفي
بعض لتوقفها فالضمير للأحكام على معنى توقف
استنباطها على أدوات لا تحصل إلا في مرة متصلة
أي شرائط الاجتهاد من معرفة تفاصيل الأدلة من
الكتاب والسنة والاجماع وحال الرواية والشرح وشرائط
القياس والنظر إلى غير ذلك قوله وكما زعم بعض
تحصيل الأدوات فهو عطف على يستغرق لا على قوله
ليس في صحيح قوله فخص جواب لا ذو الباقين بقوله
فيه أي المستنبط الذي هو الأحكام فدونهما ذلك
المستنبط أي جموعه وهو العلم المتعلق بالحق
المجتهدين من الأدلة التفصيلية فقوله إلى مقدما
كلمته هي مسائل متعلق بالأدلة السمعية من الجبريات
المذكورة كما يقال الأمر للوجوب والتقدير من يجب
يعمل به والاجماع لا يفتيخ ومنهم من أفتي فقال لا يستدل
على الأحكام بالشكل الأول كانت قواعد الأصول

وهذا ما عطف قوله وأما ليس في صحيحه على
الظاهر لأن الأدلة لا تكون إلا في وقت
وفاصلة وفيها لا يمكن استنباطها في وقت
وفاصلة

أي من حيث الأدلة الشرعية لا من حيث
الاعتقادات المستنبطة على ما هو
الواقع في الأصول

وإذا كان مقتضى قولنا في بيانها
في مسألة مستقلة

[illegible]

اذ لا مزيد فيها على ان الكتاب مثلا صدق
وحق ولا اختصاص لها باستنباط حكم
من دليل وليل كمسائل الاصول وفيه بحث
لان تلك الاحكام ليست مستندة الى ادلة اجمالية
تستنبط من اعمالى الى ادلة تفصيلية كما اشير اليها
بقواعد الكلام والعربية بما يتبين احوال الادلة الاجمالية
التي هي مسائل الاصول لتوصل بها الى استنباط الاحكام
من ادلتها التفصيلية فتتوصل بتلك القواعد الى
استنباطها من ادلتها الاجمالية فيخرج بهذه التفصيلية
وقد اعترض على الحد المنطوق اذ لا يتوصل الا بقواعده
فيكون من اعمالى الاصول وجوابه ان وصف القواعد بمزيد
اختصاص لها بالاحكام المخصوصة ومنه يستفاد
ايضا ما يرفع به النقص بعلم الله ورسوله وجبريل عم
من حيث يصح تركيبها قيل عليه ان اريد معرفة الرب
بكنهه فلا بد من معرفة مفردة كذلك وان اريد معرفة
بوجه ما فلا حاجة اصلا الى معرفتها كما ان تصور باعبار
عارض واجيب بان المراد معرفة من حيث هو

کتاب فیہ اسم بالغیر الذی دلت لا سفسا طاولا کلام ۴
غیر ذلک فیہ عولہ الخیر من کلام ۴

[illegible]

مركب فلا بد من معرفة المفردات ثم حيث صح تركيبها
فان الباني محتاج الى معرفة اجزا البيت ثم حيث صح
التيامها وما يتعلق بذلك من الاستقامة والاعوجاج
والصلابة والرخاوة لام حيث انها مركبة او بسيطة
قديمة او عاصرة اذ لا دخل لها في صحة تركيبها واصل
الفقه مركب اضافي وال على معنى كذلك فلا بد من معرفة
مفردية اعني يمين اللفظين الذين على معنيين هما حيث
يصح الاضافة فيها قوله ويقال في الاصطلاح بناء على
معان اصطلاحية تناسب المعنى البعوى فان المخرج
كالجاء مثلا نوع ابتداء على الرجح كالحقيقة وكذا الطاري
بالقياس الى المستصح والمردول الى الدليل وفرع
القاعدة مبنية عليها وقرينة الاضافة الى العلم دللت
على تعيين المراد عرفا وسببا في جواز الحمل على معناه لغة
قوله والفقه يقال فقه ككسر اي فهم وبهم اذا صار فقها
قوله وبهذا القيد لا غير يعني بقيد الاستدلال اخرنا
عن العلم بتلك الاحكام الى صل من ادتها التخصيصية
ضرورة للاستدلال لا يعلم صريح والرسول عليها سلام

وكانت هذه
التيامها وما يتعلق بذلك من الاستقامة والاعوجاج والصلابة والرخاوة لام حيث انها مركبة او بسيطة قديمة او عاصرة اذ لا دخل لها في صحة تركيبها واصل الفقه مركب اضافي وال على معنى كذلك فلا بد من معرفة مفردية اعني يمين اللفظين الذين على معنيين هما حيث يصح الاضافة فيها قوله ويقال في الاصطلاح بناء على معان اصطلاحية تناسب المعنى البعوى فان المخرج كالجاء مثلا نوع ابتداء على الرجح كالحقيقة وكذا الطاري بالقياس الى المستصح والمردول الى الدليل وفرع القاعدة مبنية عليها وقرينة الاضافة الى العلم دللت على تعيين المراد عرفا وسببا في جواز الحمل على معناه لغة قوله والفقه يقال فقه ككسر اي فهم وبهم اذا صار فقها قوله وبهذا القيد لا غير يعني بقيد الاستدلال اخرنا عن العلم بتلك الاحكام الى صل من ادتها التخصيصية ضرورة للاستدلال لا يعلم صريح والرسول عليها سلام

لا يخرج من جنس من جنس لا قام بنفسه
 لا يخرج من جنس من جنس لا قام بنفسه
 لا يخرج من جنس من جنس لا قام بنفسه

أراد به الدلالة مطلقا ولو التزاما فلا منافاة
 ومن قال اسم المعنى مادل على
 معنى لا يقوم بنفسه وهو معنى
 العرض واضافته تفيد اختصاص
 المعنى الذي هو مادل له لا اختصاص
 ما يقوم به سواء كان غير مشتق كدق
 الشوب فان المختص به هو الدق لا
 القصار او مشتقا كما في كاتب زيد
 اذ تفيد اختصاص الكتابة
 لا من كانت بحاله ولا سائر مناه واعراده المشتق
 اذا كان موضوعا لشيء يقوم بنفسه باعتبار معنى
 يقوم به يصح لغة اطلاق كل من اسم العين والمعنى عليه
 بشرط انضمام الاخر اليه او بالتجاوز واسم العين او ما
 دل على ما يقوم بنفسه فاذا ختمت تفيد اختصاص
 المضاف مطلقا بحسب الذات والمكانات
 به وان لم يدل عليه باللفظ لانها باقية له فاوقيل وازيد
 انما انما جميع ما فيها مختصة ولهذا ثبت

ان اسم المعنى في ذاته
 لا يخرج من جنس من جنس لا قام بنفسه
 لا يخرج من جنس من جنس لا قام بنفسه

لا يخرج من جنس من جنس لا قام بنفسه
 لا يخرج من جنس من جنس لا قام بنفسه
 لا يخرج من جنس من جنس لا قام بنفسه

لا يخرج من جنس من جنس لا قام بنفسه
 لا يخرج من جنس من جنس لا قام بنفسه
 لا يخرج من جنس من جنس لا قام بنفسه

على ان اختصاصه بالشيء لا يقتضي ان يكون له في غيره اختصاص
 على ان اختصاصه بالشيء لا يقتضي ان يكون له في غيره اختصاص
 على ان اختصاصه بالشيء لا يقتضي ان يكون له في غيره اختصاص

انما لم يشر الى شئ من اقسامه من غير ان يعلم ذلك
 واما اذا علم كان ذلك في حكم المستثنى فقد عدل عن
 الصواب اما اولاً فلان اختصاصه بالدق باعتبار تعلقه
 الخارجى عن مفهومه وكانه لم يثبت من عبارة الكتاب بل هو
 من المختص الذى هو المضاف وجهه اختصاصه دلالا
 تقدم المحصول حيث قال اضافة المسمى تفيد اختصاص
 المضاف بالمضاف اليه فى المعنى الذى عينت له
 لفظة المضاف واما ثانياً فلان اضافة الفرس الى ربه
 مثلا لا تفيد اختصاصا باعتبار لونه وحركته وطوله الى
 غير ذلك من صفاته بل باعتبار ملكية اورد كونه واداءه
 دار زيد فان اختصاصها بحسب السكنى فذلك وانهم
 الملكية فهم اختصاصها بها لا سائر اعرافها تبعاً
 لها لا لافادتها واما مستند الاجارة فلان الشراء
 يعيد ملك العين المستتبع لمنافعها ولا تعلقها
 بالاضافة اصلاً وقد فرعها عنها كما صرح بذلك فيما
 بعد ولتب شئ كيف تورط في هذه التفسيرات البعيدة
 عن الماذن السليمة قوله فاذن نتيجة لما سبق من ان رضى

من نفعه خلاف ذلك فعلى من علم
 المحصول ان اضافة المسمى تفيد اختصاص
 المضاف بالمضاف اليه فى المعنى الذى عينت له
 لفظة المضاف واما ثانياً فلان اضافة الفرس الى ربه
 مثلا لا تفيد اختصاصا باعتبار لونه وحركته وطوله الى
 غير ذلك من صفاته بل باعتبار ملكية اورد كونه واداءه
 دار زيد فان اختصاصها بحسب السكنى فذلك وانهم
 الملكية فهم اختصاصها بها لا سائر اعرافها تبعاً
 لها لا لافادتها واما مستند الاجارة فلان الشراء
 يعيد ملك العين المستتبع لمنافعها ولا تعلقها
 بالاضافة اصلاً وقد فرعها عنها كما صرح بذلك فيما
 بعد ولتب شئ كيف تورط في هذه التفسيرات البعيدة
 عن الماذن السليمة قوله فاذن نتيجة لما سبق من ان رضى

ما حصل الا بآراء ائمة ورجالهم
الذين اشد ذلك الاجتهاد المبطل

اما اذا ثبت
العلم فلا بد ان يكون
المعتمد على قوله لا بد ان يكون
العلم لا بد ان يكون

لكل البعض الذي اقله عشرة منها لا بعينها واما الحمل
على بعض معين ولو بكونه اكثر مثلاً فلما لا يبلغ له الا دليل
هناك على عهد فلا يرد ان دخول علم المعتمد انما هو على
تقدير ارادة بعض مطلقاً واما ارادة المعين فانما يرد
بما رآه الى الجلالة لا بد خول في الحد قوله اذ عرف بعض
لاحكام الشرعية الفرعية كذلك اي بالاستدلال عن
لادته التفصيلية وفيه اشارة الى ان اعتقاد الحاكم
لا يرد نقضاً لوجه العلم المفسر بما يقابله وبما يستدل
بالابطال ما قيل من خروج علم المقدي بقيد التفصيلية
قوله مع انه ليس بقيد اجماعاً يريد في عرف المتشرعة
ان الفقيه عند علمه يستبعد ان يكون علم فقها مع دخوله
في هذه القول بان اجتهاده في بعض الاحكام عند علمه
تجزئياً يفتي بالمنع ذلك الاجماع او كون بعض المجتهدين
غير فقيه مع فساد ما ذكره اجواب عند ذلك انما قل
قوله الجواب حمل العلم على ما سباني وحيث قرن
بالاستدلال تخصص التصديق اليقيني والادلة المذكورة
على الامارات المفيدة للظن ولا يحتمل شيان الاحكام

على جميع
عند القاطن
فيما يختص
الذي ليس
المقيد قد عرف
التفصيلية
للمعتمد ان
انما في قوله
ما حصل الا بآراء
الذين اشد ذلك
الاجتهاد المبطل

هذا الكلام علم جميعه الى ان دخل في قوله
هذا الكلام علم جميعه الى ان دخل في قوله

انما اذا ثبت
العلم فلا بد ان يكون
المعتمد على قوله لا بد ان يكون
العلم لا بد ان يكون

عما يقينا حاصل من الامار الا المجتهد لا تعقد الا جماع
على انه يجب العمل بمقتضى ظنه فاذا حصل له من نظره في امات
ظن يحكم حرم بوجوب عمله بمقتضاه بناء على ذلك ولا جماع فقول
يجزى الخ صفة لازمة له صرح بانها احدى في الجواب اما
المقتضى فظنه لا يقضيه الى علم اذ لم ينفق اجماع على وجوب اتباع
ظنه بل انفق على خلافه وحاصله اننا لو اردنا بالادلة العقلية
او ما هو عم منها لو رد الاشكال على ارادة البعض لا فرق
بين المجتهد والمقلد المذكور في العلم ببعض الاحكام غير الالزام
القطعية القطعية بالاستدلال كما نريد بها الامارات
للفيضة للظن المقضي الى العلم بالاحكام للمجتهد دون غيره من غير
الحكم ويؤيد ذلك ما ذكره في المشتبه وورد ان كان المقلد لبعض
لم يطرد اذا كان المقلد فقيها واجيب بانه يصح لبعض المقلدان
اروي بالادلة الامارات لانه لا يلزم كذلك لافقيه وهرنا نجعل
الاول يلزم ما ذكر ان يكون الاحكام المعلومه من الادلة القطعية
خارجة عن الحقيقة فاما ان يجادل ان الادلة النقضية لا يفيد
كما ذهب اليه بعض من هذا ما يتفرع عليها من الاجماع والفتا
واما ان يقال كل ما دل عليه دليل قطعي من الاحكام فهو عام

[illegible]

[The page contains dense handwritten Arabic script, likely from a manuscript related to the study of the Quran or Islamic law.]

[illegible]

ذكره في كتابه في جملة ما لا يخلو من
 الاطلاع على ما في كتابه في جملة ما لا يخلو من
 الصواب في كتابه في جملة ما لا يخلو من
 في كتابه في جملة ما لا يخلو من

من الذين ضررهم قد خرج في المحصول بخرج منه عنه الثاني ان
 ذلك لا يجمع ان كان طينا في نفسه او نقل اليه بطريقا
 لا يخرج بمقتضاه وان كان قطعا فيها بخرم به او فضا طنه برأيه
 وكل بخرم الى العلم بوجوب العمل بالحكم لا العلم بها والمقدور
 ان شاء وجوب ان الشارع جعل طنه مناطا للحكم وعنه ما كان
 الفاظ العقود مثلا علامة عليها واسبا بالثبوت ما تفتي تحقق
 بالوجود ان علم قطعا بثبوت ما يثبت به اجماعا بل ضرورة ثم الدنيا
 فقد قضى طنه الى العلم بالحكم انفسها ووجوب العمل بمقتضى
 طنه ذلك ونعني وجوب العمل بمقتضاه ان يوجب عليه اعتقاد وجوب
 الفعل واتباعه ان تعلق به واقعا ندبته او ابا حته او حرمه او
 مراعاة واما الاتيان بالفعل فعلى مقتضى حكمه ونقول علمه بوجوب
 اتباع حكمه المنطوق به بصلته الى العلم بثبوت ما له تعالى حقه في عقيدته
 بان يقول هذا حكم يجب على اتباعه وليس حكما ثابتا له
 في حق لا يجب على اتباعه والمقدمتان قطعتان فكذا النتيجة اعني
 كونه حكما ثابتا له تعالى في حقه فاقبل الجواب انما يصح ما ذهب
 المقصود القائلين بكونه لاحكام ما بعه نطقه واما عند غيرهم
 فيجب عليه اتباع طنه ولو خطأ فلا يكون مناطا للحكم ولا

في كتابه في جملة ما لا يخلو من
 الاطلاع على ما في كتابه في جملة ما لا يخلو من
 الصواب في كتابه في جملة ما لا يخلو من
 في كتابه في جملة ما لا يخلو من

في كتابه في جملة ما لا يخلو من
 الاطلاع على ما في كتابه في جملة ما لا يخلو من
 الصواب في كتابه في جملة ما لا يخلو من
 في كتابه في جملة ما لا يخلو من

في كتابه في جملة ما لا يخلو من
 الاطلاع على ما في كتابه في جملة ما لا يخلو من
 الصواب في كتابه في جملة ما لا يخلو من
 في كتابه في جملة ما لا يخلو من

ولا وجوب اتباعه موصلا الى العلم فلا يختص بالانسان
بقال الاحكام اعم كما هو في حكم الله تعالى في نفسه الامر ان في
الظاهر ونظيره حكم الله تعالى في طائفة من الوجودات ووجه
الاعتناء بها بغيره واحده ووجه اتباعه الى العلم بغيره
هو انجيل الاشكال انما يقطع ببقائه وعندهم جسم غير
له واساره بهت فيستحيل تفطن العلم ببقائه ووجه
لان الظن الباقي متعلق بالحكم قياسا الى ان العلم
والعلم متعلق به مقبوسا الى الظن وتبضع معنى ما قيل من ان
الحكم مقطوع ببولظن واقع في طريقه وسليم في باب
الاجتهاد وكلاما يتعلق بهذه المقامات شاء الله تعالى
ومواز يكون تفسير التفسير في علم الله ان الحكماء في التفسير
والخلافا العلم عليه تفسيري في انما واقع فلا يعلم
علم انما اذ كتاب كذا الم انما لان عنده ما ينفية في استقام
مسألة بان يرجع اليه في استخراجها لانه مستحق للبحث فيها
الى الاجماله انما في الكيفية بالاجماله الى التي ليست منصوبة
على مسائل مخصوصه لان العمومات المضيده توصف بالكيفية
ايضا كما مر والمراد توقفها عن حيث انما ادلة ووجه للاحكام

[illegible]

وإنما يكون ذلك إذا كان المضاف إلى المضاف إليه
الذي هو المضاف إليه في قوله تعالى "فمنهم من
أعطاهم الله من فضله" أي من فضل الله تعالى
فمنهم من أعطاهم الله من فضله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

که لا بد است از این که عباد را به سوی خود قوت بخشد و در دست انعام و محبت

السرور على قلوبكم
فقد صار على قلوبكم
العالم من عظمته
من ان المعجزات منه
ما لا يحصى ولا تعد
ادراكها غير ممكن
لا تخفى عليه لائحتها
ولا تزداد ناسا
فقط تحفظ العلم
ولا تتركه مائة

قد لا يتأتى توقف على امتناع تأثير غير قدرة الله
 القديمة والالهي لم يحرم بانها فعله ففصلنا عن اننا تصدق
 والعلم بذلك الامتناع يتوقف على قاعدة
 خلق الاعمال وان لا يتأثر قدرة العباد بل لا يؤثر
 في الوجود الا الله فالمعجزة من افعاله قطعاً وتبين
 ان من اثبت لغيره قدرة مؤثرة مع تقاوت مراتبها
 وتباين اثارها فهو في دلالة المعجزة على ورثه الحكمة
 وان جنح الى دعوى الضرورة فقطع الاحمال على وجه
 لا يشوبه ريبه انما هو تلك القاعدة القومية
 وظاهر العبارة ليس عندنا التوجيه كما يشهد به
 الطباع المستقيمة ومنهم من جعل الضمير ارجع الى
 دلالة المعجزة زاعماً انها تتوقف عندنا على امرين
 الاول امتناع المذكور فان شرط المعجزة العجز عن
 المعارضة الثاني قاعدة خلق الاعمال اذ من شرطها
 ان يكون فعلها او مسبباً عنه لتكون تصديقاً
 منه وان يكون ظهوره على يد مدعي النبوة فيكون
 المعجزة الظاهرة على يد من خلق الله فيه ولا يرد

[illegible][illegible]

هذا توقفها على انه المؤثر في جميع الممكنات بل في
المعجزة وفيه بحث لان ثابته فيها يعلم من ذلك
الاتساع فبعد تحققه لا توقف لدلائلها على تلك
القاعدة صلا وايضا تخصيص الامر بيوهم الاختصاص
مع توقف الدلالة على اثبات العلم والارادة لم يكن
ايجاد المعجزة على وفق دعوى النبي عدم تصديقه وفي
بعض النسخ والقدرة مكان الارادة والاول لا ظهر
ولا تقليد في ذلك العلم بالمسائل الاصولية يتوقف على
العلم بما ذكره القواعد الكلامية والتقليد لا يفيد علما
لاختلاف عقائد الناس فيها وتناقضها فلما فاده وقوله
وامنه الحدوث وواحد في القدم كاعمالهم باحتمال
في الواقع فلا بد من الاستدلال عليها وذلك من وظيفة
العلم قولهم واما الاحكام استدلالا لاصول الاحكام
نما هو من تصورها وذلك لان متواليات الاحكام
وتغيرها في الاصول من حيث انها مدلولات للادلة الشرعية
ومستفادة منها فاذلت الامر للوجوب مثلا كان
معناه انه دال عليه ومفيدة فقد وقع جرم المحمول وكذا

التي هي اعم من التفسيرين وهو في كل مورد وهو قاعدة
التقليد العلم بها ايضا وهو المظهر في

هذا العلم على ما هو عليه في كل مورد وهو قاعدة
التقليد العلم بها ايضا وهو المظهر في

هذا العلم على ما هو عليه في كل مورد وهو قاعدة
التقليد العلم بها ايضا وهو المظهر في

هذا العلم على ما هو عليه في كل مورد وهو قاعدة
التقليد العلم بها ايضا وهو المظهر في

هذا العلم على ما هو عليه في كل مورد وهو قاعدة
التقليد العلم بها ايضا وهو المظهر في

المادة المحصورة ويدعي ان المستفاد منه معرفة الصور المعينة
فقط اذ لا يبحث فيه عن المادة أصلا وان كان مخالفا لما
قد يجدي نقلا ان العرضة تلك المعرفة هو المعلوم فهو
المحدود واما ما يفتقر الى اصول لا يعيد علما بطريق كانت
الاحكام بل هو مقتدات يتصرف فيها بقوانين الاكتساب
فيوصل الى تلك الاحكام ولو لم فافية متوفرة عن
الحكم بان مباديها من حيث انها كذلك مبداه يستند
وعلى توقف المتقدم على ما يتوقف عليه انما هو من حيث هو
مذلك وما ذكره المصنف ان معرفة الفائدة من المبادي لا يقتضي
نسبة هذا الاختيار اليه كما لا يخفى فان قلت ما وجه تخصيص
ذلك التسمية باصول دون المنطق قلت الاشتركان
في الاستدادم الاحكام وان غاية محصية واما المنطق
فلا يخفى فائدة في عدلها الى مباديها قوله لا يرد
استدادم الاصول لضم الاحكام انما هو من تصور لا من
التحقيق باثباتها ونفيها من حيث استفادتها من
فان ذلك مسائل لا مباديها ولا من حيث تعللها
بالافعال لانه فائدة هذا العلم متوفرة عنه فلو استمد منه

لا يرد ان يتبين انما هو

على وجه عام في جميع الامور

المادة المحصورة ويدعي ان المستفاد منه معرفة الصور المعينة فقط اذ لا يبحث فيه عن المادة أصلا وان كان مخالفا لما قد يجدي نقلا ان العرضة تلك المعرفة هو المعلوم فهو المحدود واما ما يفتقر الى اصول لا يعيد علما بطريق كانت الاحكام بل هو مقتدات يتصرف فيها بقوانين الاكتساب فيوصل الى تلك الاحكام ولو لم فافية متوفرة عن الحكم بان مباديها من حيث انها كذلك مبداه يستند وعلى توقف المتقدم على ما يتوقف عليه انما هو من حيث هو لذلك وما ذكره المصنف ان معرفة الفائدة من المبادي لا يقتضي نسبة هذا الاختيار اليه كما لا يخفى فان قلت ما وجه تخصيص ذلك التسمية باصول دون المنطق قلت الاشتركان في الاستدادم الاحكام وان غاية محصية واما المنطق فلا يخفى فائدة في عدلها الى مباديها قوله لا يرد استدادم الاصول لضم الاحكام انما هو من تصور لا من التحقيق باثباتها ونفيها من حيث استفادتها من فان ذلك مسائل لا مباديها ولا من حيث تعللها بالافعال لانه فائدة هذا العلم متوفرة عنه فلو استمد منه

و انچه که در این کتاب است و از کتب دیگر جداست و از کتب دیگر جداست و از کتب دیگر جداست

كذلك اني اريد منكم هذا الكتاب في اللغة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

ان للصرف قد اعتصر على تصور الاحكام واقعة في المحولات
كما يدل عليه قوله يمكن اثباتها ونفيها لكنه قد جعلها اربعة محكما
عليها في مبادئ الاحكام كما مر في قوله الاباحة حكم شرعي
الادلة حيث قال الحكم على الواحد حكم على الجماعة والحكم
تأخير تسليمه الى وقت الحاجة ونسخه دون التلاوة والغير
ولا يفتقر خبره في كون الادلة موضوعا للعلم لان موضوع
المسئلة قد يكون عرضا ذاتيا له وتصورها هناك ايضا من
المبادي فالواجب التعميم والترقيم في تصديقات الموردة
في المبادي لا حكمية مسائل من هذا الفن ذكرت فيها
لأنها تنظر في جزئيات الاحكام لا يعلم ما ذكره الواجب
مجرد من الوجود بل يتناول بشي مسهم من شيا معينة
كما ذكرنا في باب ورود مع الناس في الفقيه في قوله
انما هو في كل وقت من بسم الله مستندة في انفسهم
لما في نظائهم ابرار من انفسهم فلو كان استمدا
في انفسهم في كل وقت من بسم الله مستندة في انفسهم
في انفسهم في كل وقت من بسم الله مستندة في انفسهم

بما ان الموضوع قد اعتصر على تصور الاحكام واقعة في المحولات
كما يدل عليه قوله يمكن اثباتها ونفيها لكنه قد جعلها اربعة محكما
عليها في مبادئ الاحكام كما مر في قوله الاباحة حكم شرعي
الادلة حيث قال الحكم على الواحد حكم على الجماعة والحكم
تأخير تسليمه الى وقت الحاجة ونسخه دون التلاوة والغير
ولا يفتقر خبره في كون الادلة موضوعا للعلم لان موضوع
المسئلة قد يكون عرضا ذاتيا له وتصورها هناك ايضا من
المبادي فالواجب التعميم والترقيم في تصديقات الموردة
في المبادي لا حكمية مسائل من هذا الفن ذكرت فيها
لأنها تنظر في جزئيات الاحكام لا يعلم ما ذكره الواجب
مجرد من الوجود بل يتناول بشي مسهم من شيا معينة
كما ذكرنا في باب ورود مع الناس في الفقيه في قوله
انما هو في كل وقت من بسم الله مستندة في انفسهم
لما في نظائهم ابرار من انفسهم فلو كان استمدا
في انفسهم في كل وقت من بسم الله مستندة في انفسهم
في انفسهم في كل وقت من بسم الله مستندة في انفسهم

فقد استبان من هذا الكلام ان
 العلم لا يتوقف على تصور
 الاشياء بل يتوقف على تصور
 الحقائق والاصول
 ٥٠

نحو الاحكام وقد سبق منه ان الاستعداد اجمالا لا يباين
 ان من علم السجدة والحق ان مبادى العلم قد سبق في علمه ان
 على ما صرح به ابن سينا وان بيان معنويات الاحكام
 وظيفته الفقه لوقوعها محمولا في مسائله واذ كانت
 الاصول بالبيان في الفقرات وليس كحق فان المبادى التصورية
 علم حقها ان يتبين فيه لا ان تؤخذ من علم اخر وما صرح به
 من ان المبادى تتبين في العلم الاعلى كبريا في الاول في قيدا انما هو
 في المبادى التصديقية المسماة بالاصول الموضوعية كما
 لا يخفى على من له ادنى دربة بعلمه البرهان كيف لا ذلك
 التصورات ان ذكرت في علم اخر لا يكون في مسائله بل
 مبادى تصورية له انهم فلو اوضح في بيانها الى غيره لزم الدور
 والفتن والا فليس يستمد ارضا عما عمن الافراد من
 عكسه فعلم ان الاصول انما يستمد من الاحكام انفسها
 يكونها اجزاء لمجولات مسائله لانه علم الفقه فلهذا السبب
 عدل بها عن العلم بالموضع وقال فيما بعد قد سئلت
 مبادى هذا العلم من اللغات وهي مبادى في الاحكام
 واما قوله في علم السجدة فمحل على التعقيب انما سماها الاصول

منه
 في قوله
 في قوله
 في قوله

فقد استبان من هذا الكلام ان
 العلم لا يتوقف على تصور
 الاشياء بل يتوقف على تصور
 الحقائق والاصول

الى سائر العلوم المكتسبة اذ هي التي لا تكاين توقف عليها
 اصول الفقه وتوقف عليها الكلام ايها فجلها مبادى كلابية
 للاصول ليس اولى من العكس وقد صرح بذلك الامام الفقيه
 في المستصفى حيث قال ان للقدمه المشتقة على هذه
 الابحاث ليست من جهة اصول الفقه ولا من مقتضى
 الخاص بل هي مقدمة العلوم كلها وحاوية لجميع العلوم النظرية
 الى هذه المقدمة كما جاء اصول الفقه اليه وقد اوجب
 بان المنطق جزء من العلوم المدونة تركبها في شهور
 من المسائل والمبادئ ولها مادة تاليف منها وصورة
 هي القواعد المنطقية حيث كان الكلام اي العلوم الشرعية
 مناسبا كان مقدما في الرتبة والاعتبار فثبت ان
 النوع عليه في مبادئ كلامية للاصول وغيره ليس شيئا
 من صورة الادلة والمعارف المختصة المذكورة في
 العلوم ليست هي المسائل المنطقية بل هي جزئيات موصولة
 ولحق ان اثبات مسائل العلوم النظرية يحتاج الى دلائل
 وتبريرات معينة والعلم بكونها موصولة الى المعاني لا يحصل الا
 من المباحث المنطقية او مفقودة ^{في} اشياء يحتاج اليها لتلك

عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب

[illegible]

سید محمد رفیع بن محمد بن علی بن ابی طالب

العلوم وليست خزانة بل هي علم على حياتها وعلومها
لما كان رئيس العلوم الشرعية ومقرها عليها ^{انساب} الخ
هذه القواعد المحتاج اليها فعدت مبادئ كلامية للعلوم
الشرعية وقيل الاولى انه لا ذكر للدليل في حد الاصول
والفقه اشارة الى معناه ^{اصول} حيث اخذ في تعريف النظر
المستعمل بانه علم والظن يحتاج الى بيانها والبحث
عما يتعلق بها فخره ذلك الى تقسيم العلم الى الصور والنظريات
المنقسمين الى الضروري والتطري وبيان الطرق الموصلة الى
النظريات وما يتعلق بها فخره المباحث كلها فتمت
الحمد لله لم يصدر عما بعثوا ان يدل على انها مبادئ
كلامية كما فعل في القسمين الاخيرين وفيه ان اراد علم في
آخر استطراد انما ياتي به الهياكل المستقيمة ^{بعد اصول والفقه} واما صاحب
الامكان فاقصر على تعريف الدليل والنظر والعلم والظن
وجعلها مبادئ كلامية قوله والدليل لغة يقال الدليل في اللغة
يطلق على المرشد والمرشد له معيان انما صلب ^{مستلزم} برشد
والله كونه وكذا يطلق الدليل على ما به الارشاد فتمت معاني
والمعنى معيان وانما كونه في قوله ولما بالارشاد

٥٤
 في قوله تعالى
 لا تأخروا عن هذه الزكاة
 ولا تخافوا من كتمانها
 فاعلموا ان الزكاة
 هي التي لا تأخروا
 عنها ولا تخافوا
 من كتمانها

تنبها على كونه معطوفا على المرشد وهذا التوجيه موافق لما
 صرح به الآخرة في الاحكام حيث قال اما الدليل فقد يطلق
 في اللغة بمعنى الدال وهو الناصب للدليل وقيل هو الذي اراد
 وقد يطلق على ما فيه دلالة طر شارة قال الشيخ ولا يبعد
 ان يجعل ما به الارشاد عبارة الكتاب معطوفا على الناصب
 يكون الدليل المرشد وهو الناصب انما هو حيث كان اطلاقا
 على المعنى انما الشئ مستبعدة باو الرأي ان الله يقول فان
 ما به الارشاد يقال له المرشد وان لان الفعل قد يستعمل
 الا انه فيقال للسكين انه قاطع واعترض بان المرشد ليس فيه من
 اطلاق لفظ المرشد على معناه حقيقة ومجازا معا الا ان يقول
 بان الدلالة فاعطية هي لفظ المرشد واجب بان
 بان ان لا يلزم على التوجيه الاول ايضا لما عزم اطلاقه على
 المحققين معا عن الناصب وان كان مكانه قيل مراد له
 لغة هو مراد المرشد فيم الحقيقة والمجازي على ان المصحوح
 استعمال اللفظ في كل واحد من مراديه الحقيقة والمجازي
 مما جازا كما جاز في المعنيين الحقيقيين ايضا فلا استبعاد
 على مراديه وقيل من ان الارشاد هو الهداية فيكون اخص

في قوله تعالى
 لا تأخروا عن هذه الزكاة
 ولا تخافوا من كتمانها
 فاعلموا ان الزكاة
 هي التي لا تأخروا
 عنها ولا تخافوا
 من كتمانها

في قوله تعالى
 لا تأخروا عن هذه الزكاة
 ولا تخافوا من كتمانها

في قوله تعالى
 لا تأخروا عن هذه الزكاة
 ولا تخافوا من كتمانها

في قوله تعالى
 لا تأخروا عن هذه الزكاة
 ولا تخافوا من كتمانها

لا يخرج القول المشي ولو قيد بالتصدي كان حذله وان جرد
 عنها فله شرك بينهما في الموصلي الى المجرى وحيث كان
 التوصل لعمم ان يكون الى علم وطن توكيد او اعداد الزوا
 اعادة يتناول التعريف القطعي الظني وصح على المذاهب
 كلها قولنا اي قضيتان معقولتان او معقولتان
 فان السيل كالقول والقضية يطلق على المعقول المسبوق
 او حقيقة دمج او قبل اي مركبان ويخرج بقوله يكون عنه
 قول اخر قولنا ان فصاعدا من المركبات التقيدية ومنها
 انما كالمخرج قولنا ان انا ام اشر كاف في حد وسط
 وانما قال فصاعدا لتناول القياس المركب وفي توجيه
 وتذكيره في عنه تنبيه على ان القضية لها مدخل في ذلك قبل
 انما وصف القول بالاخر يخرج عنه مجموع اي قضيتين
 اتفقاه يستلزم احدهما وهذا لا يصح منها اذ لا يكون عنه
 احدهما ولما اعتبر حصول القول الاخر سو كان لا يحتاج
 غير مني او لا يكون لازما بينا والحد الامارة وغيرها لانه يجمع
 التمثيل والاستقراء والقياس البرهاني المؤلف من محددات
 قطعية لا فان التضمن والحد الى المركب من فصا باستهوان

لا يخرج القول المشي ولو قيد بالتصدي كان حذله وان جرد
 عنها فله شرك بينهما في الموصلي الى المجرى وحيث كان
 التوصل لعمم ان يكون الى علم وطن توكيد او اعداد الزوا
 اعادة يتناول التعريف القطعي الظني وصح على المذاهب
 كلها قولنا اي قضيتان معقولتان او معقولتان
 فان السيل كالقول والقضية يطلق على المعقول المسبوق
 او حقيقة دمج او قبل اي مركبان ويخرج بقوله يكون عنه
 قول اخر قولنا ان فصاعدا من المركبات التقيدية ومنها
 انما كالمخرج قولنا ان انا ام اشر كاف في حد وسط
 وانما قال فصاعدا لتناول القياس المركب وفي توجيه
 وتذكيره في عنه تنبيه على ان القضية لها مدخل في ذلك قبل
 انما وصف القول بالاخر يخرج عنه مجموع اي قضيتين
 اتفقاه يستلزم احدهما وهذا لا يصح منها اذ لا يكون عنه
 احدهما ولما اعتبر حصول القول الاخر سو كان لا يحتاج
 غير مني او لا يكون لازما بينا والحد الامارة وغيرها لانه يجمع
 التمثيل والاستقراء والقياس البرهاني المؤلف من محددات
 قطعية لا فان التضمن والحد الى المركب من فصا باستهوان

١ في قضايا
 ٢ في قضايا
 ٣ في قضايا
 ٤ في قضايا
 ٥ في قضايا
 ٦ في قضايا
 ٧ في قضايا
 ٨ في قضايا
 ٩ في قضايا
 ١٠ في قضايا

او مستوية لان الزام الخصم كلفه الاضاع وبهها والخطا المؤلف
 من قضايا لطيفة مقبولة او غيرها لا قناع من هو قاصر عن ذلك
 البرهان وعبر عنها بالظني والشعري المركب من قضايا
 مخفية لا فائدة القبض والبسط من الاجسام والاقدام والمفاتيح
 الذي يتركب من قضايا مشبهة بالمشتبهات والسمي
 شغلا لربا او ريبات ويسمي منغسطة وعبر عنه بالسفسطي
 اطلاق الاخص على الاعمال مستوفى الصانع بالبرهان
 هو يكتفى بالبرهان انه ان لم يلدل اذ من القياس ان لا يبرها
 ثم غيره الا اذا كان راجعا اليه واما غير البرهان فلا يستلزم
 انه شيا فانه لا علة عقيدة بين الظن وبين شيء مستفاد
 هو منه لا تقاوم مع بقا سببه الذي يتوصل منه اليه التماس
 في بيان المدعى كمال الظن وسببه ايا الى ان ما عدا البرهان
 ظني او في حكمه فان قلت قد اطلق جمهور المنطقيين على
 اعتبار قيد الاستدراء في تعريف القياس وجعلوه بذلك
 شامل لمضائقه الخمس اجيب بانهم زادوا قيد اخر هو تقدير
 تسليم مقدمة فالاستدراء في الكل انما هو على ذلك التقدير
 واما به وانه فلا استدراء لان البرهان وهو المراد منها خلا

١ في قضايا
 ٢ في قضايا
 ٣ في قضايا
 ٤ في قضايا
 ٥ في قضايا
 ٦ في قضايا
 ٧ في قضايا
 ٨ في قضايا
 ٩ في قضايا
 ١٠ في قضايا

المصلحة للانتقال لا على امتناع الانفكاك قوله المحقق
 ما ذكرتم المستزم لمط الكمال المحكوم عليه بما يوجد بعض
 الدلائل لأن محصله عقل الوسط الذي هو المستزم على المحكوم
 عليه يعني الأصغر إيجابا كلياً وجزئياً وحمل الأكبر الذي هو المط على
 الوسط إيجاباً كلياً فحقن الضرب الأول والثالث من
 شكل الأول ولو جرى الاستزمام على ط لوجب أيضاً أن
 يكون كبرهما ضرورياً وأما الفرقان إيجاباً قياناً منه فقد انتفى
 فيها الاستزمام لكان السبب وكذا في الضرب الأول
 والثالث من الثاني وفي الفرقين الآخرين منه انتفى الأول
 سلب الوسط عن المحكوم عليه واستزمام المط للوسط وفي
 ضرب الثالث انتفى الحصول مطلقاً وفي النتيجة للسبب
 الاستزمام أيضاً وفي ضرب الرابع انتفى الأمران قوله
 والأما تقريره لورثا لين أحدهما من الأقربيات التي
 انتفى فيها الشرطان معا فان المقامات الذي هو الوسط ليس
 حاصل المحكوم عليه يعني الملح بل مسلوب عنه ولا مستزماً
 لمط الذي هو الربوي بل للأمر بالعكس وإنما استثنى
 استثناؤه قبل وأما الاستثناء الذي يستثنى عنه

على ما ذكره المحقق في المتن
 من أن المستزمام هو الوسط
 الذي هو الربوي بل للأمر
 بالعكس وإنما استثنى
 استثناءه قبل وأما
 الاستثناء الذي يستثنى
 عنه

عني المقدم كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انما
فاشتماله على هيئة الشكل الاول المستجمع للمشرطتين و
انما يخرج بعضا الذي ليس بهل يوده اليه كما سيأتي بيان
فوسمها جينا يريد ان دم الاختصاص ببعض الدلائل انما
ينشأ اذا جعل المظ او الاوسط هو المفرد المذكور بدور فلا
وجوده او عدمه اما اذا لو خط فيها ذلك زال التوهم فيها
في المثالين ان الوسط هو نفى الاقيات وهو حاصل مخرج مستخرج
المظ الذي ينفى الربوبية فكأنه قيل للملح سلبه الاقيات
وكل ما سلبه الاقيات سلبه الربوبية ينتج ان الملح
سلبه الربوبية ومثل هذا ليس موجبه سلبه الربوبية
الطرفين والاولى انه لست واثانيته صا دقة في عكس نقض
الموجبه على طريقة القصد والمحق كجوز استعمله في القيات
وستطلع على تحقيقهما فالمراد من النفي والاثبات هو
والعدم معناه نفي الوجود كجاء بغيره واقعا محلا او
ما ظنهم انه اراد بها الايجاب والاشتراف في المظ فلا
لا دليل ان على مقصدتي واما في الوسط فلا الموصل اريد به
انما قصدت بقا ابعده فسهو لان قوله ان نفى اناحيات حاصل

في قوله انسانا
لانه انما هو حيوان
والمشرطتين
المعنى ان يكون
في قوله المستجمع
لانه انما هو حيوان
في قوله الدلائل
لانه انما هو حيوان

اشارة الى قولنا
الاولى والاشارة
الى قوله المستجمع
لانه انما هو حيوان
في قوله الدلائل
لانه انما هو حيوان

اشارة الى قولنا
الاولى والاشارة
الى قوله المستجمع
لانه انما هو حيوان
في قوله الدلائل
لانه انما هو حيوان

اشارة الى قولنا
الاولى والاشارة
الى قوله المستجمع
لانه انما هو حيوان
في قوله الدلائل
لانه انما هو حيوان

تفصيل انه محمول على المثلج حاصل له ثم الوسط لا بد ان يكون
مكررا والحكم الموجود في الصقري لم يكرره في الكبرى قطعا ولم يرد
بالط هنا نتيجة كما هو المتعارف بل محمولها فانه مط الثبوت
للمحكوم عليه ومقابل له ولا شك ان المستلزم للنتيجة هو
المجموع وليس حاصل المحكوم عليه وقوله ليس في احد بهما عز
اعز ولم يرد في الوسط المستلزم الذي هو الوسط ينبغي ان يفرض
ايضا والوسط موصلا لا بعد ولا يكون الا نقورا وان عرفت
انما في المثالين فتنس عليهما ما عدا ما وسجي تفصيله
دستراه لما وجه كلامه بما هو خلاف الط ايد بان المحس
سبب جميع الدلائل في الاشكال الثقت والاستثنائيات
في الاشكال الاول بناء على انه المنبج والمستلزم لمط الجزئي في نفسه
الامر وهو السبب للعلم بالانتاج فمأعده ان اشتمل على
هئية نتيج والافلاقتين بذلك ان نظره الا ما ذكرناه ثم
في المط والوسط يمكن رد الجميع اليه واعلم ان كلامه كما يقتضي
اختصار الانتاج في الخبرين في الاشكال الاول يقتضي تأويل
السؤال بالموجبات السالبة المحمول فالقضية المعبرة في
الانتاج هي الموجبة وتكون الكبرى ضرورية وانما يتأني بازيد

انما في المط والوسط
الحكم الموجود في الصقري لم يكرره في الكبرى قطعا ولم يرد
بالط هنا نتيجة كما هو المتعارف بل محمولها فانه مط الثبوت
للمحكوم عليه ومقابل له ولا شك ان المستلزم للنتيجة هو
المجموع وليس حاصل المحكوم عليه وقوله ليس في احد بهما عز
اعز ولم يرد في الوسط المستلزم الذي هو الوسط ينبغي ان يفرض
ايضا والوسط موصلا لا بعد ولا يكون الا نقورا وان عرفت
انما في المثالين فتنس عليهما ما عدا ما وسجي تفصيله
دستراه لما وجه كلامه بما هو خلاف الط ايد بان المحس
سبب جميع الدلائل في الاشكال الثقت والاستثنائيات
في الاشكال الاول بناء على انه المنبج والمستلزم لمط الجزئي في نفسه
الامر وهو السبب للعلم بالانتاج فمأعده ان اشتمل على
هئية نتيج والافلاقتين بذلك ان نظره الا ما ذكرناه ثم
في المط والوسط يمكن رد الجميع اليه واعلم ان كلامه كما يقتضي
اختصار الانتاج في الخبرين في الاشكال الاول يقتضي تأويل
السؤال بالموجبات السالبة المحمول فالقضية المعبرة في
الانتاج هي الموجبة وتكون الكبرى ضرورية وانما يتأني بازيد

انما في المط والوسط
الحكم الموجود في الصقري لم يكرره في الكبرى قطعا ولم يرد
بالط هنا نتيجة كما هو المتعارف بل محمولها فانه مط الثبوت
للمحكوم عليه ومقابل له ولا شك ان المستلزم للنتيجة هو
المجموع وليس حاصل المحكوم عليه وقوله ليس في احد بهما عز
اعز ولم يرد في الوسط المستلزم الذي هو الوسط ينبغي ان يفرض
ايضا والوسط موصلا لا بعد ولا يكون الا نقورا وان عرفت
انما في المثالين فتنس عليهما ما عدا ما وسجي تفصيله
دستراه لما وجه كلامه بما هو خلاف الط ايد بان المحس
سبب جميع الدلائل في الاشكال الثقت والاستثنائيات
في الاشكال الاول بناء على انه المنبج والمستلزم لمط الجزئي في نفسه
الامر وهو السبب للعلم بالانتاج فمأعده ان اشتمل على
هئية نتيج والافلاقتين بذلك ان نظره الا ما ذكرناه ثم
في المط والوسط يمكن رد الجميع اليه واعلم ان كلامه كما يقتضي
اختصار الانتاج في الخبرين في الاشكال الاول يقتضي تأويل
السؤال بالموجبات السالبة المحمول فالقضية المعبرة في
الانتاج هي الموجبة وتكون الكبرى ضرورية وانما يتأني بازيد

انما في المط والوسط
الحكم الموجود في الصقري لم يكرره في الكبرى قطعا ولم يرد
بالط هنا نتيجة كما هو المتعارف بل محمولها فانه مط الثبوت
للمحكوم عليه ومقابل له ولا شك ان المستلزم للنتيجة هو
المجموع وليس حاصل المحكوم عليه وقوله ليس في احد بهما عز
اعز ولم يرد في الوسط المستلزم الذي هو الوسط ينبغي ان يفرض
ايضا والوسط موصلا لا بعد ولا يكون الا نقورا وان عرفت
انما في المثالين فتنس عليهما ما عدا ما وسجي تفصيله
دستراه لما وجه كلامه بما هو خلاف الط ايد بان المحس
سبب جميع الدلائل في الاشكال الثقت والاستثنائيات
في الاشكال الاول بناء على انه المنبج والمستلزم لمط الجزئي في نفسه
الامر وهو السبب للعلم بالانتاج فمأعده ان اشتمل على
هئية نتيج والافلاقتين بذلك ان نظره الا ما ذكرناه ثم
في المط والوسط يمكن رد الجميع اليه واعلم ان كلامه كما يقتضي
اختصار الانتاج في الخبرين في الاشكال الاول يقتضي تأويل
السؤال بالموجبات السالبة المحمول فالقضية المعبرة في
الانتاج هي الموجبة وتكون الكبرى ضرورية وانما يتأني بازيد

المراد من الحقيقة لا الرسمية وانما ليس بحقيقة لصعوبة الامتياز بين
الذاتيات والعرضيات وعلى هذا فاستيعاب الامور
في غاية السقوط لان ثبوت الحق الرسمي وسهولته لا ينافي
عسر كنهه الحقيقي ذكره الاحكام انما قال لا يسعيل الى تحديده
وطر تو يفرقة انما هو لغتته والبيان وهو غير سديد فان
لغتته ان لم يكن معبرة تميز ما سواه فليست معبرة لولا
وان كانت معبرة لم عما سواه فليست معبرة بالمرسوم
هذا وحاشا انما نفي عنه التحديد والبيان اقرضت به جميع
مخصوص فاقترض بان ذلك الوجه ان لم يميز فليست معبرة
تقريبا وان افاده كان هذا رسميا وليس بنوع الكلام
لغاية التعريف مطلقا واشتات طريق معرفة وجه
اعرضه بان الطريق المذكور ان افاده تميز كان نوعا
لم يكن طريقا للمعرفة واجاب عنه بان افاده تميز كان
كونه صالحا للتعريف فان الشيء قد يعلم بغير تميز
ليؤخذ مقسم شامل له ذاتيا او عرضيا وتيمز لغته عن
ما هو متمايزة ويكون احد قسميه ذلك الشيء تميزا
بشامل وتميزا ويجعل له سم وتميزا

المراد من الحقيقة لا الرسمية وانما ليس بحقيقة لصعوبة الامتياز بين
الذاتيات والعرضيات وعلى هذا فاستيعاب الامور
في غاية السقوط لان ثبوت الحق الرسمي وسهولته لا ينافي
عسر كنهه الحقيقي ذكره الاحكام انما قال لا يسعيل الى تحديده
وطر تو يفرقة انما هو لغتته والبيان وهو غير سديد فان
لغتته ان لم يكن معبرة تميز ما سواه فليست معبرة لولا
وان كانت معبرة لم عما سواه فليست معبرة بالمرسوم
هذا وحاشا انما نفي عنه التحديد والبيان اقرضت به جميع
مخصوص فاقترض بان ذلك الوجه ان لم يميز فليست معبرة
تقريبا وان افاده كان هذا رسميا وليس بنوع الكلام
لغاية التعريف مطلقا واشتات طريق معرفة وجه
اعرضه بان الطريق المذكور ان افاده تميز كان نوعا
لم يكن طريقا للمعرفة واجاب عنه بان افاده تميز كان
كونه صالحا للتعريف فان الشيء قد يعلم بغير تميز
ليؤخذ مقسم شامل له ذاتيا او عرضيا وتيمز لغته عن
ما هو متمايزة ويكون احد قسميه ذلك الشيء تميزا
بشامل وتميزا ويجعل له سم وتميزا

المراد من الحقيقة لا الرسمية وانما ليس بحقيقة لصعوبة الامتياز بين
الذاتيات والعرضيات وعلى هذا فاستيعاب الامور
في غاية السقوط لان ثبوت الحق الرسمي وسهولته لا ينافي
عسر كنهه الحقيقي ذكره الاحكام انما قال لا يسعيل الى تحديده
وطر تو يفرقة انما هو لغتته والبيان وهو غير سديد فان
لغتته ان لم يكن معبرة تميز ما سواه فليست معبرة لولا
وان كانت معبرة لم عما سواه فليست معبرة بالمرسوم
هذا وحاشا انما نفي عنه التحديد والبيان اقرضت به جميع
مخصوص فاقترض بان ذلك الوجه ان لم يميز فليست معبرة
تقريبا وان افاده كان هذا رسميا وليس بنوع الكلام
لغاية التعريف مطلقا واشتات طريق معرفة وجه
اعرضه بان الطريق المذكور ان افاده تميز كان نوعا
لم يكن طريقا للمعرفة واجاب عنه بان افاده تميز كان
كونه صالحا للتعريف فان الشيء قد يعلم بغير تميز
ليؤخذ مقسم شامل له ذاتيا او عرضيا وتيمز لغته عن
ما هو متمايزة ويكون احد قسميه ذلك الشيء تميزا
بشامل وتميزا ويجعل له سم وتميزا

المراد من الحقيقة لا الرسمية وانما ليس بحقيقة لصعوبة الامتياز بين
الذاتيات والعرضيات وعلى هذا فاستيعاب الامور
في غاية السقوط لان ثبوت الحق الرسمي وسهولته لا ينافي
عسر كنهه الحقيقي ذكره الاحكام انما قال لا يسعيل الى تحديده
وطر تو يفرقة انما هو لغتته والبيان وهو غير سديد فان
لغتته ان لم يكن معبرة تميز ما سواه فليست معبرة لولا
وان كانت معبرة لم عما سواه فليست معبرة بالمرسوم
هذا وحاشا انما نفي عنه التحديد والبيان اقرضت به جميع
مخصوص فاقترض بان ذلك الوجه ان لم يميز فليست معبرة
تقريبا وان افاده كان هذا رسميا وليس بنوع الكلام
لغاية التعريف مطلقا واشتات طريق معرفة وجه
اعرضه بان الطريق المذكور ان افاده تميز كان نوعا
لم يكن طريقا للمعرفة واجاب عنه بان افاده تميز كان
كونه صالحا للتعريف فان الشيء قد يعلم بغير تميز
ليؤخذ مقسم شامل له ذاتيا او عرضيا وتيمز لغته عن
ما هو متمايزة ويكون احد قسميه ذلك الشيء تميزا
بشامل وتميزا ويجعل له سم وتميزا

في مثال خبري ولا يعرف لذلك الشيء على تقدير افرجه
القسمة ومثاله بالمثل لازم بين البشوت له في جميع افراد
بين الانتقاء وما عدا ذلك لا يصح لتعريف لازم الا اذا كان
ذلك فقد جاز ان يكون شيء طريقا الى معرفة شيء اخر
ولا يكون معفاه لا انتقاء بشرائطه ونحو الجواب بخالف
هو المشهور في القسمة الحقيقية لانظر انما على المشترك
وهو به تمايز اقسامه يستعمل على تعريفاتها وان المثال في ال
تعريف يسمى وان المقابلة اللازمة خصوصا وتسمى لا يعلم
بذلك نعم لابد من كونه بحيث ينتقل اليه من غير ان يلزم
والا لم يكن معفاه ولا طريقا الى معرفته الا ان الانتقال اذا
لم يكن على وجه الاتساق كان موصلا لا معرفته ولم يكن
معفاه كما في الانتقال عن تصورات الماهيات الى لوازمها
التي لا تكون حقا في الحال في القسمة والمثال قوله
والعلم من هذا القبيل اي ما يعلم تقسيم خبره ويميز عن غيره
في مثال خبري ولم يعرف له لازم كذا لك لان التماس
انما هو بالادراك لا بعينه انما الصفات النفسانية وتخرج
بغيره باعتبار الخزم الذي به تمايز عن اشكاله والظن وبما

في مثال خبري ولا يعرف لذلك الشيء على تقدير افرجه

في مثال خبري ولا يعرف لذلك الشيء على تقدير افرجه
القسمة ومثاله بالمثل لازم بين البشوت له في جميع افراد
بين الانتقاء وما عدا ذلك لا يصح لتعريف لازم الا اذا كان
ذلك فقد جاز ان يكون شيء طريقا الى معرفة شيء اخر
ولا يكون معفاه لا انتقاء بشرائطه ونحو الجواب بخالف
هو المشهور في القسمة الحقيقية لانظر انما على المشترك
وهو به تمايز اقسامه يستعمل على تعريفاتها وان المثال في ال
تعريف يسمى وان المقابلة اللازمة خصوصا وتسمى لا يعلم
بذلك نعم لابد من كونه بحيث ينتقل اليه من غير ان يلزم
والا لم يكن معفاه ولا طريقا الى معرفته الا ان الانتقال اذا
لم يكن على وجه الاتساق كان موصلا لا معرفته ولم يكن
معفاه كما في الانتقال عن تصورات الماهيات الى لوازمها
التي لا تكون حقا في الحال في القسمة والمثال قوله
والعلم من هذا القبيل اي ما يعلم تقسيم خبره ويميز عن غيره
في مثال خبري ولم يعرف له لازم كذا لك لان التماس
انما هو بالادراك لا بعينه انما الصفات النفسانية وتخرج
بغيره باعتبار الخزم الذي به تمايز عن اشكاله والظن وبما

في مثال خبري ولا يعرف لذلك الشيء على تقدير افرجه

ان يكون في كل واحد من هذه
الاشياء ما هو في سواها
من غير ان يكون في سواها
ما هو في كل واحد من هذه
الاشياء

انما العلم بالاشياء
هو العلم بالاشياء
التي هي في سواها
من غير ان يكون في سواها
ما هو في كل واحد من هذه
الاشياء

وبالمطابقة التي لا يتميز عن الجبل المركب وبالموجب
يتميز عن تقليد المصيب فاذن استناد الاعتقاد والمراد
للتصديق بملاحظة هذه الصفات خرج العلم بالمعنى الخاص
وكذلك تعلم ان اعتقادنا ان الواحد نصف الاثنين
كذلك مستقيم لهذه الاوصاف علم وليس غيره فقد تم
لنا بذلك المعنى في هذا المثال الجزئي ولا تعلم في غيره
لازم الاصلها لتفريقه او ليس مجموع هذه الامور لازما
في ذكرنا اننا لانعلم المطابق وغيره فم لا صفات اخرى المطابق
بضابط ضرورة ان علمنا ضرورة ان العلم انما هو هذا
لم يحصل الجبل لاحد من العقائد لتمييزه بذلك الضابط
عن غيره تميزا ضروريا فلا يحصل له اعتقاد غير مطابق او لا
يمكن فيه وانما اعتبر الضابط لظهور ان المطابقة مطلوبة
بقية بدون مراجعة الضابط وعبر كون العلم ضروريا حاصل
ثم الضابط على وجه التسمية اذ لو كان مكتسبا لم يكن العلم
بيانا ولا يخفى عبرانه في كثير من ارسوماته والاستدلال
الغريبي اذ في المثال تشبيه اذ اكر البصيرة بادر
والامر في ذلك سهل قوله الاول لو لم يكن العلم ضروريا

هذا هو العلم بالاشياء
التي هي في سواها
من غير ان يكون في سواها
ما هو في كل واحد من هذه
الاشياء

[illegible]

معلوم ولا استحالته توقف كونه على حصول
العلم به وقيل العلم الجزئي المتعلق بذلك الغير علم مفهوم
مفهومه فيرجع الى توقف حصول الحاصل على حصول العلم
مع انه كلام علم ما يتعلق ببيان المنع قوله الثاني ان علم كل
الضروري يقع صفة فاعلم بمعنى ان حصوله لا يحتاج الى نظر
وتقع صفة للمعلوم بمعنى ان حصول العلم به كذلك لما قال
ان علم كل احد انه موجود ضروري احتمل ان يكون ثم التبيل
الى العلم بذلك حاصل بما اكتسب فليطابقه الجواب بخلاف
تقرير السؤال على ما ذكره في متن هذا الكتاب فذلك ضرورة
ان معلوم بالضرورة يعني ان كونه موجودا معلوم بالضرورة لا
علم به معلوم بالضرورة على ما ظن فالضرورة صفة للمعلم
لا باعتبار تعلق علم آخر به وانما حمل عليه ولا عريان ثم قوله
مقتضى عبارة المصنف انما تنبها على ان الضرورة هناك كذلك
والجواب ان الضرورة في المستقنى هي تحتمل الاكتساب هو حصول
ماهية العلم له في صفة هذا الجزئي كما حصل له ضرورة وهو غير مفهوم
ماهية الذي هو المتعارف فيه وبيان التعارض لا يتم حصوله
او ضرورة حتى يتبع ضرورة حصوله فان كثيرا من الملكات

فان توقف العلم بالضرورة على حصول العلم به وقيل العلم الجزئي المتعلق بذلك الغير علم مفهوم مفهومه فيرجع الى توقف حصول الحاصل على حصول العلم مع انه كلام علم ما يتعلق ببيان المنع قوله الثاني ان علم كل الضروري يقع صفة فاعلم بمعنى ان حصوله لا يحتاج الى نظر وتقع صفة للمعلوم بمعنى ان حصول العلم به كذلك لما قال ان علم كل احد انه موجود ضروري احتمل ان يكون ثم التبيل الى العلم بذلك حاصل بما اكتسب فليطابقه الجواب بخلاف تقرير السؤال على ما ذكره في متن هذا الكتاب فذلك ضرورة ان معلوم بالضرورة يعني ان كونه موجودا معلوم بالضرورة لا علم به معلوم بالضرورة على ما ظن فالضرورة صفة للمعلم لا باعتبار تعلق علم آخر به وانما حمل عليه ولا عريان ثم قوله مقتضى عبارة المصنف انما تنبها على ان الضرورة هناك كذلك والجواب ان الضرورة في المستقنى هي تحتمل الاكتساب هو حصول ماهية العلم له في صفة هذا الجزئي كما حصل له ضرورة وهو غير مفهوم ماهية الذي هو المتعارف فيه وبيان التعارض لا يتم حصوله او ضرورة حتى يتبع ضرورة حصوله فان كثيرا من الملكات

فإنه لا يمكن أن يكون
الشيء في نفسه مستلزما
لغيره من حيث الوجود
بل هو مستلزما له من
حيث العلم به

ما حصله للنفس ليس شيئا من صورها حصولها ولا تقدم
تصوره أي ولا يلزم من حصوله أن تقدم تصور رقيق يكون
تصوره شرطا لحصوله وأدالم يكن تصور الشيء تبعا لحصوله
لاحقا ولا شرطا له سابقا جازا لأنفكاك مطلقا أي
كما بيننا لأن عدم استلزام التصور لمحصله غاية
الطهور وأوجاز انفكاك الحصول عن التصور أي لا يستلزم
مطلقا لا تابعا ولا متفعا فيفبار أن قطعا فلا يلزم من كون
مفرد ما غير محتاج إلى نظر كون الآخر كذلك فإن قيل كمال العلم
يعلم بالضرورة أنه عالم بوجوده والعلم أحد بصورات هذا
التصديق البديهي مطلقا فيكون ضروريا إيجاب بان
اللازم من ذلك أن يكون تصور العلم بوجه ما ضروريا
وليس على قوله وسيجيء في الجواب ما إذا عطف إلى هذا الوضع
ينفكك هو أنه قال المصنف هنا كنه مثل هذا الاستدلال
ورد بانه يجوز أن يحصل مفردا ولا متصورا أو يتقدم
ولا يكون عاصلا فيمن جواز انفكاك كل من الحصول والتصور
عن الآخر وعلى هذا ما تناسب ههنا أن يحصل قوله أو تقدم
فعلا ما ضايعا مظهر فاعلم قوله ولا يلزم نظيره لأن انفكاك

أن الشيء لا يكون له وجود مستقل بذاته

فإنه لا يمكن أن يكون
الشيء في نفسه مستلزما
لغيره من حيث الوجود
بل هو مستلزما له من
حيث العلم به
فإنه لا يمكن أن يكون
الشيء في نفسه مستلزما
لغيره من حيث الوجود
بل هو مستلزما له من
حيث العلم به
فإنه لا يمكن أن يكون
الشيء في نفسه مستلزما
لغيره من حيث الوجود
بل هو مستلزما له من
حيث العلم به

ما احتار منها وانما كان اصح ما ننظر اليه في تعريفه بطلان
 الجازم المطابق للوجوب غير انه لا يشمل المقصور مع طلاقه
 عليه اذ قد يقال علمت معنى المثل كما صرح بذلك في المحققين
 فيكون هذا اصح منه لشموله كلا نوعيه ولما نظر الى صحة
 الاستغفار في المقسم الذي سمي به لان ذاك على
 القول به اضافة وهذا على القول بان حقيقة ذات اضافة
 ولما ترجح ان كان الاول اصح واما قوله ويسمى تصديقا
 ولما فليس من المتن في شيء قوله حقيقة كما يقوم بغيره
 يتناول العلم بغيره ويقول له توجب لمحلها تميزه الى توجب
 لمحلها الذي هو نفس تميزه لشيء يخرج الصفات التي توجب
 لمحلها التمييز عن غيره فقط وهي ما سوى الادرار كما فان
 القدرة مثلا بوجوب امتياز محمولها عن العاقل لا يميزه
 لشيء بخلاف العلم فانه بوجوب تمييز المحل وتمييزه
 ويقول لا يحتمل التقييد الى ما يحتمل متعلق التمييز بنفسه
 بوجه فله لوجوب يخرج الصفات الادرارية التي توجب لمحلها
 تمييزه كقولك المتعلق بنفسه كالنظر والحواس واما
 ان العلم حقيقة قائمة لمحل متعلقه لشيء توجب كون المحل

والبصر اذ المبصرات بالقوة الباصرة اذ بكل واحد من
 الحواس ترسم في الذهن صورة بهائم زوكشف
 المحسوس للنفس وليس لها تقيض فالصفة الموجبة للشيء
 الصورة تدبر في الحد وهم لا يرى رأيه زاد فيه قيداً
 يتميز في الامور المعنوية وادبها ما يقابل الامور المعنوية
 الخارجية التي هي المحسوس بالحواس الظاهرة في الامور
 المعنوية والبرهانيات للموهومة ومن قال في الامور المعنوية
 الكلية فقد ظل بالبعكاس عند قوله وانترضى في الحد غير جامع
 لعدم صدقه على العلوم العادية التي هي من افراز الحدود
 وقوله العلم بالامور العادية اراد الامور التي موجب العلم
 هو العادة كالعلم بكون الجبل حراً قوله لتجانس الجواهر وتساويها
 يعني تماثل البواهر الفريدة التي تركيب منها الالهام وتساويها
 في قبول الصفات المتعاقبة كانه حية والحجة في
 تحقق كل بل مع ثبوت القادر المتحارب وما يوجب
 جواز الانقلاب وعلم ان ثبوت المتحارب مما ابع
 عليه بل الكل وقد برهن عليه الكلام وما تجانس الجواهر
 الفريدة بعضها فهاهنا بعض المتكلمين فان كانت

في الامور المعنوية والبرهانيات للموهومة

متجانسة وهي كاجبة لصفات متناقية فاجعل عبارة عن
مجموع جواهر مخصصة موضوعة بالحجبة وذلك المجموع بعينه
قابل للذهبية المستمرة لنقيض الحجبة فالحكم يكون جوا محتمل
لنقيضه وان كانت متخالفة الحقائق واثبت كمنه الجبل
لا يجوز ان يتركب الذهب فليس هذا في موضوع معين صحيح
ان يوزر عليه هذا ان صفا من المتناقضات فالحكم على الجواهر
محتمل لنقيضه نعم يمكن ان يخدم الجبل ويوجد الذهب
مكانه في مختلف الموضوع فلا تافى بين الحكمين فلا احتمال
لنقيض الذهب الا ان يؤخذ الموضوع ما هو قد مشتهر فيها
كالشغل للمكان الفلاني مثلا فلا يكون الحكم واردا على خصوصية
الجبل كما ذكره المحقق وحيث اراد الشرح توجيه كلا تعرض
حديث التجانس في بطل ما توهم من انه لا حاجة الى تفكيك بيان
بل يكفي مجرد الامكان مع القادر المختار قوله واجاب بالمنع نقض
الحجبة بخرج بعض افراد الحد وومني على مقصدين الاول ان
من افراد الثانية وانه خارج منه ولما كانت المقيدة لا
مسئلة والثانية مبتهنة باحتمال الصلوة العادية نقاضها
منع اضما لها لنقيضه مسند بان الشيء الواحد كالجبل مثلا

[illegible]

مثلاً يتصور ان يكون في الزمن الواحد جراً ذهباً لا يتنازع
 اجتماع الشئ مع ما هو خاضع له نقيضه عقلاً وذلك
 معلوم ضرورة فاذا علم كونه جراً في وقت استحالة ان يكون
 هو عينه في ذلك الوقت ذهباً والا فلا يتصور اجتماع النقيضين
 واذا علم بالعادة انه كونه جراً دائماً استحالة ان يكون ذهباً
 في شئ من الاوقات وما ذكرتم لا شئ انه هو المراد وبما
 الاحتمال في العلم له ان يكون ايجل جراً سواء كان موقفاً
 بوقت معين او دائماً لا يحتمل النقيض قطعا ونفي احتمال
 النقيض في نفس الامر بمعنى الذي ذكرناه ضرورة في جميع العلوم
 عادية او غيرها نعم ان العلم العادي لا يحتمل نقيضه تجوزاً عقلياً
 بمعنى انه لو فرض بدله نقيضه لم يترحم من المتيقن مح لنفسه
 وذلك لا يوجب الاحتمال الذي نقينا لا يستلزم محالة
 نظر الامور واقع في نفس الامر لا يرى ان ضد التجوز
 جاز في جميع الحالات الواقعة ولا اختصاص بالامور
 العادية مع ان ما علم منها يحس كحصول الجسم في حيزه
 مثلاً لا يحتمل النقيض اتفاقاً فلذا فرق بين ان يعلم كونه الجمل
 جراً مثلاً وبين ان يعلم ذلك عادة في التجوز

ما اشبهه فانه اذا علم كونه جراً دائماً استحالة ان يكون ذهباً
 في وقت معين او دائماً لا يحتمل النقيض قطعا ونفي احتمال
 النقيض في نفس الامر بمعنى الذي ذكرناه ضرورة في جميع العلوم
 عادية او غيرها نعم ان العلم العادي لا يحتمل نقيضه تجوزاً عقلياً
 بمعنى انه لو فرض بدله نقيضه لم يترحم من المتيقن مح لنفسه
 وذلك لا يوجب الاحتمال الذي نقينا لا يستلزم محالة
 نظر الامور واقع في نفس الامر لا يرى ان ضد التجوز
 جاز في جميع الحالات الواقعة ولا اختصاص بالامور
 العادية مع ان ما علم منها يحس كحصول الجسم في حيزه
 مثلاً لا يحتمل النقيض اتفاقاً فلذا فرق بين ان يعلم كونه الجمل
 جراً مثلاً وبين ان يعلم ذلك عادة في التجوز

العقل ونفي الاحتمال بحسب نفس الامر متقدمة اذا وقع
 احد طرفي الممكن في وقت فان قياس طرفه الاخر الى ذاته
 من حيث هو كان كمثلا في ذلك الوقت قطعاً وان
 قياس الذات من حيث هو مختصف بذلك الطرف
 كان متمتعاً بحسب الذات بل بحسب تقديره بما ينافيه
 فهو امتناع بالغير فان قلت الذات مما هو ذاهب احد
 ممتنع له الاخرات امتناعاً ذاتياً نظر الى المجموع وكيف لا وجهاً
 النقيضين مع ذاته ولا ينافي ذلك امكانه لذاته وحده
 قلت الطرفان هما مقيساً الى الذات لا الى المجموع المركب
 ومن احدهما ولا امتناع هناك الا بالغير وامتناع النقيضين
 وان كان محتملاً لذاته كمن صدق احداهما في زمن صدق الاخر ممتنع
 لذاته بل تصدق الاخر ولولا ان لم يستلزم اجتماع النقيضين
 وعندها كان المطابق لواقع يمكن نقيضه بالذات
 وهو معنى التجوز العقلي يستحيل بالغير وهو معنى نفي
 الاحتمال فالامكان الذاتي يقابل الامتناع الذاتي
 والاحتمال في نفس الامر يقابل الامتناع مطلقاً وهو المراد
 بالاستحالة في قوله استحالة ان يكون ذهاباً في شيء

اي ان يكون في وقت واحد
 احد طرفي الممكن في وقت
 فان قياس طرفه الاخر الى ذاته
 من حيث هو كان كمثلاً في ذلك الوقت
 قطعاً وان قياس الذات من حيث هو
 مختصف بذلك الطرف كان متمتعاً
 بحسب الذات بل بحسب تقديره بما ينافيه
 فهو امتناع بالغير فان قلت الذات
 مما هو ذاهب احد ممتنع له الاخرات
 امتناعاً ذاتياً نظر الى المجموع وكيف
 لا وجهاً النقيضين مع ذاته ولا ينافي
 ذلك امكانه لذاته وحده قلت الطرفان
 هما مقيساً الى الذات لا الى المجموع
 المركب ومن احدهما ولا امتناع هناك
 الا بالغير وامتناع النقيضين وان كان
 محتملاً لذاته كمن صدق احداهما في
 زمن صدق الاخر ممتنع لذاته بل تصدق
 الاخر ولولا ان لم يستلزم اجتماع
 النقيضين وعندها كان المطابق لواقع
 يمكن نقيضه بالذات وهو معنى التجوز
 العقلي يستحيل بالغير وهو معنى نفي
 الاحتمال فالامكان الذاتي يقابل
 الامتناع الذاتي والاحتمال في نفس
 الامر يقابل الامتناع مطلقاً وهو
 المراد بالاستحالة في قوله استحالة

من الاوقات فان صدق المصلحة الوقتية يستحيل
 لصدقه الدائمة فيبقى ما قيل من ان دوام الابطال لا ينافي
 امكان السلب فلا يصح الحكم بالاستحالة هناك قوله
 والتحقيق قد حقق ان التجويز العقلي لا ينافي عدم احتمال
 النقيض في الواقع فانه محقق انه لا ينافيه مطلقا وبانه
 احتمال شقلى العلم بالنقيض الحكم الثابت فيه بدله بل احتمال
 محو احد من النقيضين على البدل وهو معنى التجويز العقلي
 لا يستلزم ان لا يحزم بان الواقع قد يعينه جزاءا مستلزما
 لا يوجب ذلك اكرامه من حس وغيره من ضرورة اعادة
 بوجوهان فباعتبار حصول اكرامه لا يكون له احتمال النقيض
 الا محو عند العالم في الكمال وبواسطة الموجب لا يحتمل عنده
 في الاماكن ولا يعلل مطابقة لا يحتمل في نفس الامر فلا احتمال
 به و انت خير بان نفى الاحتمال عند العلم بوجوهين
 انما هو لا مكان الاحتمال عنده كلف الظن والتقدير واما
 نفية بحسب الواقع فالإمكان المطابقة وعدم وتوابع النقيض
 فيه لا يتصور له احتمال في الواقع اما على تقدير عدم فلما
 حقهه ولما على تقدير وجوده فلان هناك وجودا

لا احتمال وقوع سنسب إليه فيما بعد فإلّا لفظ انه قد ذكر
 في حقيقة قوله أقلت زيد قائم وليس بقائم كـ فرغ
 عن تحديد العلم اشارة الى تقسيم يعرف منه اللفظ واخواته
 قوله فقد ذكرت حكما هو هذا اللفظ ^{بما} سمى به دلالة عليه
 او فقد ذكرت بهذا اللفظ حكما ^{وهو} هذا قسمية لفظ
 بالذكر الحكمي ظاهرة لكونه ذكرا منسوبا الى الحكم من حيث دلالة
 عليه والصيغة قوله وهو ان ذكر الحكمي راجع الى المقول لا الى
 الحكم واما مع الاول فدلالتنا بالمدلول اليه او الى الحكم
 الذي هو اللفظ فيكون نسبة لافراد اليه والضمير
 المحذوفا الى الحكم وهو الذي ذكر الحكمي ينبغي ان يراد في نفسك
 من يورد اثبات او نفي سواء تعلّق به ^{بما} حكم
 التبيين او لا وانما فسرناه بذلك ليتناول الشك والوهم
 كما صرح به ولو اجري على هذه ^{بما} كان راجعا الى الحكم فلا يتناول
 لا يقال ان ذكر الحكمي ينبغي ان يثبت او النفي لا عن النسبة
 التي هي مورد جهالان نقول لان بناء عنها يستفهم ^{بما} البناء
 عنها قطعا وانما سميت النسبة المقصورة بين بين
 الصالحين في نفسها لو رويها بما علة الذكر الحكمي ^{بما}

شأنا ان بعد عننا بل لا تظنهما الذكر الحكيم فان قال
 زيد قائم قاصدا به معناه لانه ان يتصور الطرفان النسبة
 ولا يجب في ذلك ان يكون في نفسه ايقاعها وانزاعها
 بل قد يكون شاكيا فيها ويذكر ما يدل على احدهما او جازيا
 بصددها ويذكر ما يدل على الآخر كجواز تخلف مولات
 الالفاظ عنها فالذي يحتاج اليه الذكر الحكيم ونسأله
 مورد الاثبات والنفي وربما يستعمل الذكر الحكيم
 بالذكر النفي لذلك جمعه مقسما في المستحق فان قيل
 النسبة مجردة عن اعتبار حصولها او لاحصولها بعينه
 معها تصور كما سياتي ولا نقض كما سلف فلا
 يصح عليه ما ذكرتم قوله ولا نقض ايضا هي لا يخفى في
 هذه الاقسام اذ قد يكون مجرد تصور احب عن الاول
 بان النسبة من حيث هي هي تصور ولا نقض لها
 ثم هذه الكيفية كالتعلق بالاثبات والنفي وكل واحد
 منها نقض للآخر فهي من حيث يتعلق بالاثبات ياقضها
 من حيث يتعلق بالنفي ولا شك ان النسبة ايضا
 لا تخلو عن ملاحظة احدهما لما معنا او غير معين فان

[illegible]

ما لا يخفى ان ذكر الحكمي المتبني في الحق
مورد لا يثبت في الحق

الشك يلاحظ معها كل واحد منها على سبيل التمييز
فيلزم باعتبار ما يتعلق به نقض فلا اشكال وغنا الشك
بانه المقسم هو النسبة لا ما يقابل من حيث هي متصورة
بين بين وصاحبه لان صيرفها الذكر الحكمي في محضها
الاقسام المذكورة مما لا شبهة فيه قوله ولذلك اريد
عنه الذكر الحكمي متعلق هو طرفاه فان النسبة المقصودة
بينها القائمة بنفس متعلقة بهما اذ انهما قد افقوا
الذكر الحكمي سواء صدر عنه الذكر الحكمي من حيث يلاحظ
منه لا ثبات او النفي اذ لا يجمع بين احدهما في ذاته
ان كتميل طرفاه لنفسه يعني اذ اعتبرنا عنه الذكر الحكمي
حيث يلاحظ منه لا ثبات والنفي بدلا او بعينه فلا يخ
اما ان كتميل طرفاه ما هو يقض من هذه الحقيقة بل نقض لما
لو خط مع وجوده الوجه او لا قبل انما قال ولا وهو ينبغي
وثانيا سواء صدر عنه اياها ان الجار في ماعنه اما ان يتعلق
بعض الابداء او الصدور قوله حيث لو قدر الذاكر
النقيض تنبؤ له ما هو من تقاد نفسه اذ من غيره
فاعتبار صحيح هو تعليق التعيين والاعتقاد الفاسد شيل

في رتبة الحكمي والارادة لا بد من سبب التمييز في الحق

ما لا يخفى ان ذكر الحكمي المتبني في الحق
مورد لا يثبت في الحق
ما لا يخفى ان ذكر الحكمي المتبني في الحق
مورد لا يثبت في الحق

يشمل تقيد المحطى و ما يشترطه و كلاهما جهل مركب
 قوله و اما جعل المورد المشهور في هذا المقام ان يجعل
 اعتقاد المراد في التصديق او الحكم و لا يشك و لو لم
 هم اقسام و ليس بصحيح اذ لا اعتقاد و لا حكم فيما
 الشك فلان طرق التقي و الاثبات متساوية فاني كان
 بنا كحكم و اعتقادها ما بها قصا و لا و با حدهما خبرهم
 الحكم و الكلام في معنى القاعم بنفسه و سمى و غيره و لا يشك
 او لا فلو توجه ان اشك قد تلفظ به في كلامه و لا يشك
 كما مر و اما في الوجه فلان كل مجموع و لا في مساوي و غيره
 ارجح حكم فغير اعتقاد التقيضين معا و با حجة لا بد من الحكم
 و لا اعتقادهم رجحاني و لا رجحانيها فذلك عند الحكم
 ما يشكها قوله و اما في عبادته التوهم اني الان
 هو الحكم باحد التقيضين مع تجوز الاخر و يقا و يرشده
 مركب من اعتقادين فاشارة الى بسط فان خطور
 الاخر لا يجب ان يكون بالحق في العمل و ادم هو بذلك
 المستبرح و قوله فان قلت لا اعتقاد في التقيضين
 فلهذا لا يترتب عليه و لا في قوله ان

لا بد من اعتقاد
 التقيضين في العمل
 و لا في قوله ان

لا بد من اعتقاد
 التقيضين في العمل
 و لا في قوله ان

فان قيل لا بد من ان يكون
الاعتقاد في الامور
مقتضى لاعتقاد في
الاعتقاد في الامور
فان قيل لا بد من ان يكون
الاعتقاد في الامور
مقتضى لاعتقاد في
الاعتقاد في الامور

في نفس الامر ما لا يتقارن احتمال كونه معلوماً للعادة
وما يقتضيه من لا احتمال له بالجملة ما في نفس الامر من قطع
والاحتمال في ذاته ويجوز العقل اشغال جميع المحتملات غير معتبر
بما في العادة حيث جعله مقابلاً للعلم فلا يفيدهم احتمال النقيض
بوجه وقد انتفت الوجوه بأسرها لما معنى احتمال ويجوز ان
ان معنى احتمال النقيض هو احتمال متعلقة في نفس الامر بالنسبة
الى الحكم ان يكون في النقيض في احوال الوجود الجرمي المانع منه
وهو انه في نفسه من قبل في المال يجوز زواله عنه وذلك
بان يكون الواقع في نفس الامر مقتضيه كما في الجمل المركب
فيطلع عليه فيما بعد او يكون الواقع فيه هو المي لا اعتقاد ولا
يكون ثم ما يوجب في حسن او بمرته او عادة او برهان كان في
تقليد المصيب فيزول فان لا اعتقاد ان شي من تقليد او شبهة
في صواب او خطأ لا يمنع ان يزول بتقليد الغير لا اطلاع على
الواقع او فساد الشبهة واعلم ان خطأ الواقع منسوب
لغيره كان مقتضيه رفوع اسما لها والغير المرفوع عطفاً عليه
ويحتمل ان يقدر ضمير الشا فيكون عطفاً على ضمير المتبدل
بان يقال العلم الخاطيء من النقيض من العلم وهو مقتضى الفهم

فان قيل لا بد من ان يكون
الاعتقاد في الامور
مقتضى لاعتقاد في
الاعتقاد في الامور

عنه انما قسم قطعا انه اذا زاد او اقل حصل كتابك فخره آخره على علم الحق سبحانه

في الادراك ثم لا يزال الشك ولكننا باحد طرفي المقصور
 ثم الاثباتا والنفي فقد علمنا تلك النسبة ضربا اخر من العلم
 وانما خصها لان الامر في باقيا نعلمها بها وهذا الضرب
 ثم الادراك تميز على الاول بحقيقته وجزا دية المشهور
 شانه السوانم ذلك اختلاف حقائق من واما بها وهذا
 تحقيق حسن يدل على ان الشك في قبل المقصور وان
 الحكم نفس التصديق وانه ادراك اذ لا يخاف ان يحصل جد
 زوال الشك هو الحكم فقط فلو لم يكن علما وادراكا
 في فعلها كما توهم المتأخرون لم يحصل هناك ضرب اخر من
 العلم متعلقا بالنسبة قوله كقولها ان هذا الله لا يتعلق
 الا كقول النسبة التامة اذ لا يحصل لها مجزئة الضرب
 الاول فانه متعلق بالمفرد وبالنسبة نفسها فكانه قيل علم
 بمفرد علم كقول النسبة ولا يحصل لها وارثا بمفرد
 واعد كقولها ولا يحصل لها قبل قبله لا يستعمل على
 نسبة وانه نسبة يقينية ذاتية او غيرية لم يرد
 عليها احد طرفيها بعينه فادراك كل واحد منها مقصور
 واما المقيد فهو ادراك ان النسبة الجزئية و

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الى الاستدلال فان العاقل اذا رجع نفسه ظهر له ان
 بعض التصورات والتصورات حصل له بلا طلب
 وان بعضا منها يحتاج في حصوله الى ذلك ومنه كثر شيئا
 من هذه الانقسام فهو ما يحتاج الى معرفته فغيره
 ان المكابرة لتدبير الخفاضة واما حاصلها فانه
 في غير معناه ليرجع الى وجوده ويعود عن انكاره قوله تقديما
 لطبيعيها كما قيل التقدم بالطبيع حتى توقف نفسه الى الوسط
 بينهما اذ لا شيء ولو اجتمع في الخلافة كان قبلا له وفي قوله هو
 انه متعلق من خواصها ان قوله لا يتفاد ان كبريا وان
 كان تعيلا لفظا فهو متعلق بوجوب حيانية في اكل ونوع
 قول مصر ان طلب منواته في قوله هو ليس بقوله
 من عدم اختصاصه ليس بالمتنوع وهو على اصطلاح
 المنطقيين وقوله او علمه على ما ذكره في تعريف التصو
 الخط والفرق بين ان تصور المركب قد يكون ضروريا
 اوليا يلزم من توقفه على متواتره ان يطلب فيجربها وقد
 خرج عن تعريفه ولا يكون جامعا ودخل في حد الخط فلا يكون
 مانعا وايضا تصور البسيط قد يكون مطلوبا بالسمع

فان قيل قد يقال ان
 بعض التصورات يحصل
 بلا طلب

وان بعضا منها يحتاج
 في حصوله الى ذلك

من هذه الانقسام
 فهو ما يحتاج الى

فان قيل قد يقال ان
 بعض التصورات يحصل
 بلا طلب

وان بعضا منها يحتاج
 في حصوله الى ذلك

وقد فوج غم حده ودخل فيما يقابله وانما اقتصر على النقطة
بالمركب لو روده على حرج لغيره في الفردى والمطلوب
البسيط فانما يراد اذا اعتبر ما ضم اليه تعديلا وتفسير
ويكنى ان يقال لا يلزم من توقف التصديق على تصديق
اخر ان يكون مطلوبا بالوسيل كجواز حصول الموقف
تأية بلا طلب كانه قد فسفتقض التمرنان مرارا
او كذا قوله لا يقال تخصيصه انه ان اريد بالحاصل ما هو معلوم
ثم كل وجه وبغير حاصل بالمعلم اصلا فاكهه ثم لا قد يكون
معلوما ثم وجه دون وجه وان اريد بالحاصل ما هو معلوم
وبغيره ما يقابله نحتاج الاول وان عكس اختيار الشان ولا
مخذور وانما اقتصر على ما ذكرناه اول التبادر ثم العبارة
قوله لا يعود الكلام فيما يطلب من وجهين ما هو
كلامه في المنتهى حيث لا لا يقال انه حاصل من وجه دون
وجه فانه مردود بعين الاول لانه تفصيله ليس بشئ
لان الوجه المحل هو هنا ليس محجولا مطلقا لمتنع توجه
النفس اليه بل هو معلوم ببعض عوارضه الذي هو الوجه
المعلوم فلا يكون تفصيلا لاول ولا يعود الكلام كيف

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

والشبهة اذا مرح فيها بعشم الثالث عدت معطفا
 بها في حصرها وتعين في الجواب منع الخلف في اقتضاها
 ولا مجال له في القسمين الاولين فان حصرها في هذا القسم
 وما استحسنه من الجواب راجع الى ما رده ونقرره
 يستعمل مفردات المعاد التي ذكر سابقا انها تطبق
 متميزة ويستعمل مفردات المفردات معصية اي متميزة
 مختصة وهو حال في الجميع وطلب تخصيص بعضها
 المشهور بها وهو تلك المفردات بالنعدين والتميز
 لتعرف مجموعة متميزة عن غيرها فانها كذلك يطابق
 المنهية بكونها واما حال تفرقها واختلافها فلا يستلزم
 الامور فيها بوجه ما فقد رجع الى ما ذكرناه الا ان فيه تفصيلا
 ليس فيها كذا وانما خصص الكلام بالافراء وما يتركب
 منها اتفاقا للمعنى لا الشكل والافعال لا للوزن وتاليها منها كذا
 ايضا ثم شبه حال البصيرة ودرجاتها بالمتواليات
 او عايد ركس وعم فيه فادر واثيب الحدا اولها
 الرسم ثانيا ثم حققها على وجه لازم في عمية هو ان التصور
 اعني قسمين تفصيلي وهو ان يكون التصور حاضرا محظا

والشبهة اذا مرح فيها بعشم الثالث عدت معطفا بها في حصرها وتعين في الجواب منع الخلف في اقتضاها ولا مجال له في القسمين الاولين فان حصرها في هذا القسم وما استحسنه من الجواب راجع الى ما رده ونقرره يستعمل مفردات المعاد التي ذكر سابقا انها تطبق متميزة ويستعمل مفردات المفردات معصية اي متميزة مختصة وهو حال في الجميع وطلب تخصيص بعضها المشهور بها وهو تلك المفردات بالنعدين والتميز لتعرف مجموعة متميزة عن غيرها فانها كذلك يطابق المنهية بكونها واما حال تفرقها واختلافها فلا يستلزم الامور فيها بوجه ما فقد رجع الى ما ذكرناه الا ان فيه تفصيلا ليس فيها كذا وانما خصص الكلام بالافراء وما يتركب منها اتفاقا للمعنى لا الشكل والافعال لا للوزن وتاليها منها كذا ايضا ثم شبه حال البصيرة ودرجاتها بالمتواليات او عايد ركس وعم فيه فادر واثيب الحدا اولها الرسم ثانيا ثم حققها على وجه لازم في عمية هو ان التصور اعني قسمين تفصيلي وهو ان يكون التصور حاضرا محظا

فخط بابا لا ملقنا اليه لذات واجالي ومو ليس كذلك
 بل هو كالمخزون المعرض عنه والمدر كذا ان يلتفت اليه
 بالقصد مني شاء بلا تجسم فيحضر ويصير فخط بابا
 وخطها تفصيلا وانت اذا رجعت لا نفسك
 وجدته اكثر معلوما لك من هذه القبيل فاما استحضرت
 جملة ما هو كالمخزون ورتبت عما ينبغي حصل في ذهن
 مجموع لم يكن وهذا هو الحد الحقيقي وفيه اشارة الى ان تصور
 الحد وهو بعينه تصورات اجزاء مجتمعة لا امر اخر
 يرتب عليه فمع تعريف الاجزاء للمثبت ان يكون واحدا منها
 مغلفه وايه هذه الاشارة حيث شبه التركيب الذهني
 بالحد وهي فان اجزاء البناء اذا اجتمعت حصل مجموع هو
 البيت لانه ترتب عليه وتكون احدها مغلفه
 وجوده فان قيل سهل يفرض للاجزاء بضم عينه
 وحدانية هي من اجزاء الحدود وكافي البيت قلنا لا
 هنا هي جزء منه لا كخضار اجزاء المادة والصوره
 فيما تصور واجتماعها من لوازم مطبقها اياه لان
 مقدرة كاجتماع المادة والصوره في البيت قول

ما ينبغي ان لا يغفل عن ان الفرق بين
 الحد والجزء لا في الوجود بل في
 الاعتبار والحد هو الذي لا يتصور
 الا في ذاته والجزء هو الذي لا يتصور
 الا في غيره والحد هو الذي لا يتصور
 الا في ذاته والجزء هو الذي لا يتصور
 الا في غيره والحد هو الذي لا يتصور
 الا في ذاته والجزء هو الذي لا يتصور
 الا في غيره

ثم ربما انتقل ذهن من ذلك من المجموع اكا حصل ترتيب
 الى غيره كما كان منقولاً عنه اى لم يتوجه اليه بخصوصه
 كما اذا رقت جملة من مقصورة ليخرج من محل ينقل منه
 الى شئ اولاً وحصل الانتقال مثله يفقد فيه الحركة
 الا اذا كان متوجها اليه بخصوصه لتقلده بوجه آخر
 غير الوجه الذي توجه اليه وهذا هو الوجه الذي يتنقل
 نظير تحقيق جواز الانتقال من شئ الى غيره فان ذهن
 ينتقل من الحرف الى الحرف حيث هو خارج ودم الصوت
 الى الصوت لذلك قيل الاول من المقبول الى
 الثاني وانه ثم المفعول الى الفاعل فان قلت
 الحقيقة في الرسم ليس بواجب تركها ايجاب
 بان هذا هو المعبر في الصناعة لاشتماله على كل واحدة
 من الحركتين على القانون الصناعي واما المفرد فيصور
 فيه الحركة الواحدة فلا يبين الصناعة مزيد مدخل
 منها ومن ثم اعلم انه اجزى من المفردات قوله والجواب
 انه يتصور النسبة ثانياً وثالثاً ما يصور من حيث تعليق
 بها النفي والاثبات ويصح ان يكون مورد الكل منهما

فان كان ذهن من ذلك من المجموع اكا حصل ترتيب
 الى غيره كما كان منقولاً عنه اى لم يتوجه اليه بخصوصه
 كما اذا رقت جملة من مقصورة ليخرج من محل ينقل منه
 الى شئ اولاً وحصل الانتقال مثله يفقد فيه الحركة
 الا اذا كان متوجها اليه بخصوصه لتقلده بوجه آخر
 غير الوجه الذي توجه اليه وهذا هو الوجه الذي يتنقل
 نظير تحقيق جواز الانتقال من شئ الى غيره فان ذهن
 ينتقل من الحرف الى الحرف حيث هو خارج ودم الصوت
 الى الصوت لذلك قيل الاول من المقبول الى
 الثاني وانه ثم المفعول الى الفاعل فان قلت
 الحقيقة في الرسم ليس بواجب تركها ايجاب
 بان هذا هو المعبر في الصناعة لاشتماله على كل واحدة
 من الحركتين على القانون الصناعي واما المفرد فيصور
 فيه الحركة الواحدة فلا يبين الصناعة مزيد مدخل
 منها ومن ثم اعلم انه اجزى من المفردات قوله والجواب
 انه يتصور النسبة ثانياً وثالثاً ما يصور من حيث تعليق
 بها النفي والاثبات ويصح ان يكون مورد الكل منهما

منها بدلائل الاخرى غير ان يتعين احد هاتين الطريقتين
 المتعينين فلا يزم طلب الاستحسان بحدود هبوط ولا طلب
 ما هو حاصل وذلك لان حاصل العلم بمنزلة من جهة
 تصورها وهو متغير للمعطى الذي هو العلم بمجملها اثباتا ليس
 بواجب عليه ولا يستلزم ايضا لو اتحد او استندم فاذا
 تصورنا النسبة دائرة بين النقي والاثبات تزم العلم
 بمجملها فبذلك اعتقاد التقيضين معا واجبا عما
 في الواقع ايضا ان اريد العلم بما يطابقه وتطوره الجواب في
 التصديق وخفاؤه في التصور ذهب الامام الرازي الى
 امتناع انساب التصور او مخصصا وفي التقيض قوله
 وكل مركب انما اجتمع اليها ما ذكره ههنا الى سبباني
 ثم قوله وصورة المحدث او خلق المادة خطأ ونقص وصورة
 البرهان كذا ثم اعلم ان الشيء اذا اُسْمِئَ لم يورث مقدرة وتبع
 بانها هي عارضة لها فاعنه فذلك الاسماء رتبة
 ودخلة في قومه وتلك الهيئة صورة والشيء هو تلك
 المفردات ومن حيث انها معروفة لها بهذا التقيض
 طبعية وكيفية فيما تعلقت بالرادة ولو فسرت المادة

بما يوجد الذي يكون المركب معه بالقوة والصورة بما يكون الذي
 يكون معه بالفعل لورثان الحقيقة السيرية والمزيج عرضان فلا
 تقوما جوهرا فاما ان يقال لما لا تقوم الجواهر بالعرض حال في
 المتأخر عنه لو تصورهم به على ان يكون محمولا عليه موطنه
 وما تقوم عنه على ان يكون عرضا لانه جوهرا فلو جوهري
 كما في المثالين فلا استحالة فيه كالحرج بغض الفضل
 ولما ان يقال اطلاق الصورة عليها مجاز على سبيل تشبيه
 قوله ثم ان تلك المفردات اذا كانت فلا شك انه يحصل
 ثم التيامها امر لم يكن قبده ثم ان ذلك الحاصل منه قد
 يكون امر ازا على مجموع المفردات حيث هو فيكون المركب
 في صورة وقد لا يكون فيكون المركب عين مقدارة مجمعة
 ولا صورة لقبه هناك لا جوهرا لا قيدا قوله فان العشرة
 العشرة ان حلت على العدد نفسه فلا وجود له في الخارج
 وان حلت على المعدود فهي موجودة خارجا لكنها عين ^{اجاها}
 فيه وعلى التقديرين يحتمل ان يحصل الاطلاق في العقل كيفية
 زائدة عليها وان لا يكون هناك الا بالجمع تلك الاما
 لا يشاء بقوله ان كما يقع ان حصول الكيفية الزا

الزائدة بحسب التعقل مشكوك فيه ومحمد على الشك
 في الوجود لا ينبغي لعبيد قوله الحمد عند الاصوليين قسم
 كل قسم المقدر والتقدير انما مطر وضروري ثم انما
 الطول الموصوف الى المطالب مقدم ما يوصل الى تصور
 الخط ونهذه هو كذا المعروف للمعرف عند الاصوليين وانما
 الحق في الاقسام الثلاثة لانه انما ان كهيته التي هي صورة
 غير خاصة او ينفرد بغير صورة خاصة عما عداها وانما احد
 لفظي او فائدة معروفة كونه اللفظ بذاته ومعنى معين والاول
 اما ان يكونا بمحض الذاتيات وهو الحمد الحقيقي لا فائدة
 حقايق المحذور آفاقا كان جميعها قائما والافاق هي واما
 ان لا يكون كذلك فهو كذا الركني قوله فالحقيقي بره
 به انما لانه سيرة كنهية فلاحية الى جعل الذات نفس
 وفلذلك ركن جميع ذاتيات الحمد ومفعلة المخرجة
 ولا شئ له على كل واحد منها ينبغي عنه فذلك عرفه
 بما انما غم ذاتيات اي موقوف ذاتها على كل واحد منها وال
 فهو حقيقي فحق واعية كونها كلية اقرا انهم المشغولات
 التي هي ذاتيات الاشياء هي حيث هي انما هي لا يترك

الحرفها فان الاشخاص لا يجدون طريقا او ركبا الحواس
 الظاهرة او الباطنة في الحركية المستمرة في العقل دون
 الجزئيات المنطقية في الآلات على ما هو المشهور ولم
 يرد بالركبة تركب الذاتيات في انفسها بجواز ان يكون
 كل في الجنس الفصل بسيط بل اراد تركيب بعضها مع
 بعض على ما ينبغي فلو كانت فردا او ركبة على وجه آخر
 لم يكن هذا حقيقيا ما لفقده صورة وقد اشهر بين ارباب
 الصانع ان الجنس والفصل فرآن مادبان للحركية
 الظاهرة ثم تقدم الجنس عليه صورته فلو عكس فانت
 الصورة وتقلب مدانها فلو كانا انهما اذا انما اثار
 كنه الذات اذ لا يجوز ان يكونا ثم تقدم او لا سبقا
 او لا ثم يحصل بالتصانف اليه ثانيا ولا بد من مطابقتهما
 ثم اجتماعهما وما يتبع على انه لازم خارج قوردهما لم يذكر
 كونها لازم جهة شاملة اعلمنا داعية مذكورة ثم ان
 شرط الجميع الاطراد والانعكاس في كونها ظاهرة لانه
 سيخرج به فان قلت ارسى هو نفس العار ثم فكيف
 ينبغي ان لا يكون ملازم اجيب بان على قاعدة القيد والمن

من وجوب التركيب فيه وذلك المجموع هو الموقوف الذي
 ينبغي عن الشيء ويميزه عما عده بلانه والمناقشة في المسألة
 بان قذف الرتبة عارض في بعض الاحياء ويصدق المحذور
 غير المحذور الماتية التي تقذفه وتكلف الجواب عن ذلك
 بما لا يعتد به المحذورون قوا واللفظي بانواعه يلفظ
 اظهر من ذلك تعرض عليه بان المحذور لفظي هو ذلك اللفظ
 بان المحذور قد وجد في غيره ما ذكره واجيب بان المحذور
 هو معنى العقار من حيث انه معناه والى هو ذلك المعنى
 من حيث انه مسمى بالمحذور فلا اشكال وما يقال ان
 لفظ المحذور انما هو العقار لفظا اظهر هو نفس لفظ المحذور
 يقتضي ان يحل لفظ اظهر على مفهومه كانه قبل لفظ ينبغي
 عنه بسبب كونه لفظا اظهر والمبادر هو ان ذلك
 المعنوية للادل وان ترا تحققت ما قلنا عليك
 في ضبط اقسام الموقوف شيئا من ذلك ان اللفظ
 يفيد صورة مجددة من كونه صورة واحدة ليوف
 ان اللفظ بانها فاعلة يميز لفظه من غيره وهو الاثر وناقة
 مركب لا يقصد به تفصيله بل يعين للمجموع من حيث

هو قولهم في وصفه بالترادف تبعاً واما الموقفي
 الاسمي سواء كان هذا الاسم فالحق منه تحصيل صورة
 المفومات الاصطلاحية وغيرهاته الماهية الاعتبارية
 فيندرج في القولات التي تخص بالاعتقالات المكتسبة
 هذا او ربما لا بناء على ذاتيات مفهوم الاسم لونه
 بل انهم يختلف اللفظ الذي يحركه اليه بآثار الوجود
 التي علم وجودها وقد اشار بعض المحققين الى الفرق بان
 احدهما مائياً سببه المباحث الدفوية والاخر المطالب
 العلية فوله وشرط الجميع لا بد في المحل مطلقاً لمساواة
 يتميز المحل وشرطه وهي المالة في استمرارية الاطراد
 والانعكاس المستتر من المنع والجمع ولما في الاطراد
 يستلزام المحل كذا وكذا كلياً كما في الانعكاس عبارة
 عن مستلزام المحل كذا كذا عرفاً واصطلاحاً ايضاً
 لصدق هذه عليه وحيث كان صدق على الكلية
 الموجبة كلياً مخصوصاً بمادة المساواة وجزئياً
 للمساواة الشارحة على ما هو دأبهم في صناعتهم وما
 ساء للمصنف انكاساً من غير تغيير لازم فاقام

مقام خود را تا آنکه از ذات در تعریف خود تحقیق
 نموده اولاً یعنی اراکم است ملل لذات و مجرد تعریف
 و ثانیاً با تخصیص و احوال و قال الذات ما لا یصور
 نه از ذات قبل فهمیده و مآخذ ما قبل نه از انجزه لا یکن
 توهم ارتفاع مع بقا و لما یحتمل بخلاف لازم اذ قد
 یصور ارتفاع مع بقا و ابعثه ذکرت في المثلثه اذ
 یمتنع توهم ارتفاع الواحد منها او فار جامع بقا و ما یحتمل
 هناك و لا یمتنع تصور ارتفاع الفرد مع بقا و ان
 یمتنع تحقق المثلثه فیها متفکک عنها فالج منها هو المتصور
 و من المصور و اما في انجزه کلها جامع و مع هذا فمفهومنا
 ان الذات محمول لا یکن ان یصور کون الذات مفهوما
 حاصله العقل لکنه و لا یكون هو بعد مفهوما حاصله
 فی نفسه حل فی الذات از سبب تصور ثبوت اعتقاد
 بل فارغا ای قبل ثبوت فیها و انجزه المحمول اذ یمتنع
 تصور ثبوت الذات في العقل و هو معنی کونه مفهوما
 قبل ثبوت فیها ای مع ارتفاع عنه و السبب في ذلك
 هو ان رفع الذات تبعینه هو رفع الذات فامتنع توهم

الاثبات فلو قدر عدم اي فرض وتصورا انه معدوم في
 العقل لكان بعينه فرضا وتصورا لعدم الذات فيه بخلاف
 الامر كالمضاد فان ارتفاع مغاير لارتفاع مرسوم
 وان كان مستقرا له ذاتها وفارجا فمكن تصور الاثبات
 لا يقال الحكم بان تصور ثبوت الثبوت لا يجتمع مع ارتفاع
 الواحد يقتضي تصور ثبوتها مع ارتفاعها معا فلا يكون
 مستحيلا لانا نقول بزم في ذلك اجتماع تصور تصور
 ثبوتها لا تصور ثبوتها مع تصور ارتفاعها لا مع ارتفاعها
 هو ثبوتها فان صورة ثبوت ما حقيقة الثبوت مع ارتفاع
 الواحد عنها يتبع حقيقة العقل في حقيقة التصور
 ثبوتها مستحيل مع فرض ارتفاعها لا مع تصور ذلك
 الفرض فالطرف محمول للثبوت لا للتصور وفي
 عبارة المتن محمول للفهم الذي هو الثبوت الذهني فان قلت
 قد حكينا على هذه الصورة بامتناعها في الوجود فلا بد
 ان يكون عامتها في اجيب بان المحل هو صورة هذه
 الصورة لانفسها قوله كاللونية او ربما يلقى بالوجه
 احد هي ثم الاعراض والاشياء في الوجود والذات

حالها ومن الناس من قال معناه انه لا يمكن فهم الذات
 قبل فهم فصيلتها ^{رفع} فانه ما يكون فهم الذات كالنفاذ
 من قوله الشئ بما يكون رفعه رفع الذات او سببا ^{رفعها}
 فانه خاصة للذات لا يتناول غيره ثم قال والظاهر ان
 يقال فلما ارتفع مكان فلو قد رلان ايتناع الذات
 لازم لما ارتناع الذات لا لتقدير ارتفاعه واجب عن
 الاول بان الذات محمول على الذات واحد المتضايفين
 لا يحمل على الاخر وعن الثاني بانه لما كان معنى الضرورية
 ان صدق التام لازم لتقدير صدق المقدم ^{في لفظ}
 قد رتفع كماله ودفعه كما توهم بعضهم ان صدقه
 لازم لصدقه المقدمه نفس الامر فيكون صادقا قطعا
 وزاد المحجب ان مرجع التعريف انه لو فهم الذات لفهم
 الذات على معنى ان فهم الذات لا يغير فهم الذات
 معناه بان الذات بل لا يغير شيئا تخفيفه في بحث ذاته
 المطابقة للنفس ويزيد بعكس النقيض لو لم يفهم الذات
 لم يفهم الذات على معنى ان ارتفاعه عين ارتفاعه و
 غفل عما صرح به فيما بعد من ان تعقل الذاتى مقدم

على تفعل الذات فان الجرد من حيث هو جرد مقدم
 على كونه ان خارجا في رجا وان ذهنا قد هنا وجب راجعا
 الى الاعتبار لا اعتبار به وايضا لو صح تفعل الجنس هو حيث
 تفعل النوع ولا يرضى به عاقل قورونم اجل انه لا تفعل الذات
 قبل فهم الذات لانه اذا لم يكن بقدر تفعل الذات قبل فهم الذات
 فبالاول ان لا يكون تفعلها قبل فهم قوله كان الحد الحقيقي
 التام تفعل جميع الذاتيات لانه موصل الى كنه الذات
 ولا يحصل الا بجميعها ولا يتصور في الجميع تعدد والالم يكن
 شيئا منها جميعا فلا تعدد في الحقيقي التام من حيث المعنى
 واما من حيث اللفظ فقد يورد الجنس به لم قيل على
 افرة بلطافة كما يوضع في حد ذاته هو حساساني
 نام حساس متحرك بالارادة موضع الحيوان الدال عليها
 بالتضمن قوله اي لا يثبت للذات بعلم ثبوت الذاتي
 لذات لا يكون معللا لعل اما في الذاتي الذي هو الذات
 فلان السواد سواد في حد ذاته وليس ثبوته لنفسه معللا
 به والا مقدم عليه بالذات ولا يكون باعل والالم يكن
 السواد سوادا اذا قطع النظر عنه وكلاهما محذوران

يكون معللة بعلة أصلا وكذا حال الله أنه بمعنى الجزر فان
 ثبوت اللونية للسواد لا يعلل بالسود لتقدمها عليه بل
 لعدم تقدمه على ثبوتها له ولا بعلة خارجية عنه واللافتة
 باستقامتها فلا يكون لثبوتها حد ذات بخلاف لوازم الماهية
 كالزوجية للاربع فانها معللة بماهية الاربع فانها
 وجدت وتمت حقيقتها اولاً وبالذات ثم انصفت
 بهذه الصفة لا قضاؤها ايها فان قلت قد طبعوا على ان
 حمل الجنس القاع على النوع السافل لاجل المتوسط حتى صاروا
 بان جسمية الانسان معللة بحيوانية فهو جملوا الحيوان
 وسطا في اثبات الجسم الانسان كان برأى لم قلت
 المدعى ان ثبوت الجزء لذات لا يمكن تقديمه بالذات
 ولا بماهية خارج عنه وكجته ناهضة عن ذلك لا مطلقا فلا
 ياتي ما ذكرتموه ومنهم من تحقق فقال قولهم لا يثبت اما
 في الثبوت اذ في خواص الذات ان لا يكون ثبوت لذات
 لعدة اي مفارقة لعدة الذات لان جعلها واحدا لا يكون
 ثبوت في ذاته ايها بالعدة للمفارقة واما الوضعية فتثبت
 لذات وفردانية بعلة مفارقة فان العرف معلول

لذات بل أثرها في حكمة لبعيد واما في الالبات اذ
 حرامه ايضا ان لا يكون التصديق بثبوت معللا بالذات
 فان العلة متقدمة على معلولها ولا تقدم لذات على
 ذلك ولا يغيرها وهو ط واما العرض فان كان بينا
 بين اثباته لذات بها تقدم تصورهما على تصور
 واقفنا ثا بثبوتها وما وقع في كلامهم انه لا يعلل ^{فغناه}
 بغير الذات ومن ثم عرفوا بانها التي تصور المذوم ^{تصورها}
 يتصور المحرم بالمذوم بينهما وان كان غير بين يعلل
 اثباته بالوسط للذات هذا ان فهم الذات كمنها
 والاجاز ان يعلل اثبات الذات لها كمنها او
 بذات افرافض من فان العا يحمل على الشيء بواسطة
 حمل المسائل عليه لكن التعليل بها انما هو ليلا التصور
 بالذات والتصديق بالعرض قال في اشفاو اثبات
 المحرشي هو اثبات المحرود له وبالعكس وانما
 يوتي بهذا لقوم بل لم يعموا معنى الموضوع والمحل
 اذ اذكر وحدوا اذ اذكر مع غيره تصوروه وفيه بحث
 اما اولاد في الذات متقدمة على التصديق بثبوت الذات

الذات لها تقدمها على التصديق بالزوم واما ما عر
 ضوه في غم الذات وتقدمه على اللازم فلا يقدم في ذلك
 فلم كان علة في احد ما دون الاخر على انهم صرحوا بان
 تصورات اطراف البديهيات كافية في فهم الحكم بينها
 واما ثانيا فلان ما تقدمه الشفاء انما هو في توسط
 احد الشئيين في التصديق بالنسبة بينهما لا توسط
 احدهما في اثبات اعمها لذات فانه قال
 في الفصل الرابع من المقالة الرابعة من برهان الشفاء
 ما معناه سواد عندى طلب الشئ للشئ وطبيع كجده
 التام ومن استدل بالحد التام فهو مصادق على المط
 الاول نعم بما ذكره الاخر وهو انه لا فائدة له فلا
 يحضر معناه فلا يقبل حمل الاكبر عليه فاذا عقب كجده
 فهم وقيل فذكر الاوسط انما هو للتصور بالذات
 والتصديق بالعرض وقال في المقالة الاولى من برهان
 ايضا الفصل العاشر في بيان كيفية كون الاخص علة
 لنتاج الاعم على ما دون الاخص ثم قال انه مما يشكل
 اشكا لا غطيا ان الجوان كيف يكون سببا

تكون الانس جسماء على ما ارضناه فانه عام لم يكن الانس
 جسماء لم يكن حيوانا فان الجسمية سبب لوجود الحيوان
 ثم حقق ذلك بما لا يحتمل المقام قوله اي هو الذي يقدم
 على الذات في العقل قد اشتهر في كلام القدم ان الخرد
 مقدم على الكل في الوجودين وكذلك العديد من كل التقديم
 في الوجود شامل لكل واحد من الافراد والتقدم في
 العدم انما يوجد لواحد منها لا بعينه ومغناه ان الخرد حيث
 كان هو فرد فيقدم على الكل ولما كان الذات جزءا عقليا
 لا يتميز عن الذات في الوجود الا هناك كان تقدم
 في العقل فقط وهذا التعريف يخفى بحيز الحقيقة انما
 تقدم للذات في العقل على نفسها بخلاف الاوليين
 فانها يعان الذات ايضا كما ارضناه وبهذا التفسير ان
 افعى الاضري راجعا الى الاول ولا زكان خانه اذا لم
 يكن تصور ثبوت الذات في الذهن قبل ثبوت الذات
 وكان ارتفاعه عن ارتفاعها وجب ان
 لا يعمل ثبوتها لا بالذات والا كانت متقدمة
 على ثبوت الذات فكل تصور ثبوت الذات معار

ارتفاعها و لا يكون ارتفاع ارتفاعها ولا يغيرها ولا يثبت
 الذات و نفسها بحيث لا يثبت لها الذات و يعود
 المحذور كذلك اذا كان ارتفاعها من نفسها عين ارتفاعها
 فلا بد ان يكون نفسها او متحدة ما عليها لان مانع الشيء
 او متما فرغ لا يكون ارتفاع ارتفاع الشيء بعينه
 قطعا لكن الجزء ليس بنفس الكل و لا بد ان يكون متقدما
 عليه فظاهر بما ذكرنا رجوعها اليه و بعينه المعنى عليه
 باستعمال قد فيها قوله السؤال بما هو لما وقع عن تعريف
 الذات اثار لا تقسيمه فاذ ان معنى ما ليس هو معنى
 اما تمام ما هيته لما كتبه او فرد بما و الاول مقول في
 جواب ما هو لان السؤال به و بما راد فيه في اللغة كانت
 انما هو عن تمام ما هيته المسؤل عنه فهو المقول في جوابه
 كما اننا انما نريد فانه تمام ما هيته المرستة منه في العقل
 فانه لا يزيد على الانسانية الا بمشيئتها لا رسته في العقل
 بل ان كانت معاني جزئية فانه ترك ما هوهم وان
 كانت صورا و تركت بالحواس الطوائف انما ان يكون
 تمام المتشرك بينها وبينه هيته اخرى و هو نفسها كما يكون

فانه تمام المشتركة بين الانسان والفرس اذ لا ذاتي
 مشترك بينهما الا هو او ما يرد اقل فيه فقول المعروف
 المشترك هو ورمطوف على الماهية اي تمام خبرنا المشترك
 فلا يرد حصول الاجناس واما ان لا يكون تمام المشترك
 فيكون غير الكفاية عندنا في الحكم وهو المعصل قوله فان
 وقع على ما تقدم تبينها على اعتبار قدي التمام والذات فلا
 ينقص حصول الاجناس والاعراض العامة وعرض
 بقوله ولا بد ان يكون تمام حقيقتها المشتركة بين المبدأ
 والخبر اشارة الى كونه مقولاً في جواب هو على تلك الامور
 المختلفة بالحقيقة بحسب الشبهة المحض لتتحقق معنى
 الجسدية فلا بد ان يكون فرا كل واحد منها واريد بمختلفة
 الحقيقة الماهية التي تله الحقيقة كما يشهد سياق
 كلام فكل منها نوع لذلك الجسدية فتقاضيها بالشيء
 والاضاف ما فر اجها باعتبار ان الجسدية مقول على
 تلك الحقيقة قولاً بالذات فقيانه مما لا دلالة عليه في
 العبارة ولا ما هو مطابق للموقع فان الاجناس العايدة انا
 يقال في الانواع المستفظة قولاً بالواسطة مع انها انواع لها

لها قوتها باعتبار كونها احاداً لا يعنى ان متفقة الحقيقة
 بهذا الاعتبار ولا بد من ملاحظة هذا المعنى لا يخلو النوع
 بخاصة النوع الاخير فمعه كالمضاحك والناسك
 اذ كل منهما ذواها متفقة الحقيقة لكن ليس اتفاقها
 فيها بسبب كونها احاداً له واما الانساق فاما متفقة
 الحقيقة لا جل كونها احاداً له ومعولاً هو عليها فانه تمام
 حقيقة وهذا التعريف يتناول سائر الكليات حقيقة
 لا حصصها ولا اشكال عليها قوله والافاضة ترتب
 متعاضدة المتعاضدة ترتب الافاضة على فانها اذا
 ترتب كان هناك جنس للنوع وحينئذ ذلك الجنس وهكذا
 فلا شك ان الجنس فوق النوع وحينئذ الجنس فوقه
 ترتيباً يتعاضد درجات العموم واما التنازل فحين
 انما لا ترتب تحقق سلسلة احد طرفيها الثنا والاف
 السافل الذي لا يندرج تحته الا النوع فان لو خط
 الاخير ثم ما يربط الالف كان تعاضداً وان عكس
 كان تنازلاً لكن في التعاضد يقال في شيء الى جنس
 وحينئذ فيه تنازلاً يقال في شيء الى النوع

ونوع نوعه وهذه الانواع وان كانت اجناسا بعضها
 لبعض الا الداخل تحت السافل فيصعد التنازل
 في الاجناس الا ان جنسيتها من حيث انها عدد كما
 ان نوعية بعض لبعض من حيث تنازلها ثم ان
 الاجناس قد ترتب فلابد ان ينتهي منها عدة الى
 الاعلى لئلا يلزم تركيب المولية من اجزاء لا تتهيأ
 ومتنازلة الى الاسفل والا فلا يتحقق الانواع والاشخاص
 فلا يتحقق الاجناس وقد يكون هناك ما يوسط
 بينها واما المفرد فليس من المراتب الواقعة في
 الترتيب ومن عدة منها لا حظ حصوله بمقاييسه
 الاجناس الى الترتيب وجودا وعدا قوله لا ان السك
 فان لم ايسا لظ العينية ما يكون جنسا عاليا
 وعرضا عما ثم اذا اتفق افراد البطل في الحقيقة
 باعتبار كونها افرادا له كانوا حقيقيا قوله قضية
 مهمة لا كلية رد ذلك بان الجمع بالجمع باللام يعيد العموم
 فيكون كلية والمراد الانواع البسيطة التي لا افراد
 لها في العقل لا الحقائق البسيطة واجيب بان في

ذلك اذ حمل على الاستفراق واما ان حمل على مطلق الجنس
 فلما وثيقه تردده في الاحكام بين البعض والكلي وقوله
 في المنتهى وبعض اللب يط بالعكس قوله العوضي بخلافه
 ان الذي لما فرغ من بيان مادة الحقيق في شرع في مادة
 الحكي الرسمي وهو العوضي ويقابل الذي في توقيفاته التمهيدية
 ما يتصور في الذات قبل فهمه في محمول يكن ان يتصور
 الذات في الذهن بالكنه ولا يكون هو حاصله فيه بعد
 وقد كشفنا عن غطاؤه هناك وهو المحمل ان يكون بثبوته
 لذات بعده هي نفس الذات او غيرها واما الطريقة بالا
 يتقدم على الذات في المنفصل فمحتاج الى قيد ليخرج به
 نفس الذات والسر في ذلك ان الاولين من تعريف
 الذات يشهد الا ما يقيد بالخروج فاما يتحقق بالعرض
 والثالث مخصوص بالخروج فتعابده بينا والذات قوله
 ان لا يمكن تفسير عدم المقصور بعدم الامكان ههنا دون
 ما ذكرناه الذي تنبيه على انه هناك بمعنى انما بينا
 وان حصره فيه لعدم الامكان ايضا والتعبير عنه بذلك
 مبالغة مشهورة عرفانها في هذا كما لا يحفل ولا يقصده

ويراد تشاع فلا حاجة الى حمله بنسبها للفاعل في تصور
 الشيء مما هو ذا صورة مع مخالفة لدراية قوله لازم للمهمة
 بعد فهمها اذ لازم لها ما حصل فيه بعد فهمها ومعناه انه
 يمتنع انفكاكه عن المهمة ثم حيث هي ولا يكون حصوله
 في الذات متقدما على حصولها فيه بل بعده بان ذلك ليس
 احراز انما يكون لعدم اندراج في اللازم بالمعنى المذكور
 بل تنبيه على افرقتها في ذلك بعد اشتراكها في تشاع
 الانفكاك مطلقا وقوله سواء فرض وجودها ان لازم
 للمهمة مطلقا سواء فرض وجودها او لا فان الضرورية
 لازم للثبوت في الذات ايضا فلو تعطلت بحجوة عنها لم يكن
 الحاصل فيه مهيئا واما لازم الوجود فهو الذي يترجم للمهمة
 في الوجود فاحتماله فاللزم منها هو المهمة الموجودة
 في الاول المهمة ثم حيث هي واذ اقبل هو لازم للوجود
 لم يرد به الوجود المطلق بل وجوده فانه لازم له دون
 مهية بخلاف الاول فانه يفرمها قولا كالحجج فانه
 لازم للحجج كله في الوجود لقيام البرهان عليه وان
 لم يكن يفرمه ذهبها كوزان يتصور مهية متفكدة عنه

فيكون حاصله فيه غير موصوف بالحدوث وجسم
 المكشوف بزم في الوجود انه بحيث يكون داخل في الشمس
 ولا يفارقها ولا يلزم منه قطع قوله تنبيه اللزوم
 المعية قد يكون بيانا للمعنى الاخص اي لمريم تصويره تصويرا
 هو الاثم اي تصويره كافي في الحرمان بالزوم وغيره
 محتاجا الى وسطا التصديق كسائر الزوايا اثبت
 مقامتين للثبوت في يوم من قوله وهو لازم للمعنية بعد فهمها
 اما القسم الاول والابن مطلقا فانه محتاج الى
 وسط لا يكون تصويره ولا التصديق بزم بعد فهمها
 بل مترخيا عنه اما ان يفهم الوسط فمضى الشئ عن ان
 يقبض ذلك الى ذلك ثم كلام المصنف فمضت ثم حصر
 اللزوم في ذلك القسمين فيكون انت مخطئة في نقطة
 لان معناه على ما سلف بيانه انه لازم لبيانها
 عن فهمها ما خربا لذات ولا يتقدم عليه كمان في الحرمان
 فيتنادى الابن وغيره ليضمحل ما اعترض به ثم ان
 اللزوم عبارة عن امتناع الفارقة خارجا ودفعنا
 فاننا اردنا الاول فلا معنى لقوله بعد فهمها فانه لازم

للمهمة فهم ولم يفهم وان ارد الشان لم يقصور تراصيه
 لولا يفرقة العقل قوله وان مادة الحد الذاتي والعرضي
 ذكر ان الحد الحقيقي ينبغي عن الذاتيات وان الرسم ينبغي
 عن الشيء بعرض لازم له واورده مثالا مركبا ثم بين انفسا
 فقد اشبه الى تركيبها ثم تلك المواد وله بعضا من عرض
 صورة لها فافهم في بيانها وما اللفظي فهو بالمفردات
 وما في حكمها فافهم صورة له ولما مادة قوله وما صورة مستأ
 كلام يقتضي بيان صورة تلك مطلقا وما بينه صورة الحد
 الحقيقي ظاهر فاما ان يكون الفصل باليمين ذائكا ناولا
 فبيننا ولزم الرسوم ما يؤخذ فيه الجنس الاقرب ولو
 ارد به ازيد هو او ما يقوم مقامه يشمل الرسوم المركبة
 من الاعراض العامة والخاصة وبذلك عليه ان مادته
 لمصر من المادة يشمل الرسم حيث قال وكحل
 لبعض النحاص بنوع ^{نفسا} راد في بقوله ويقتصر الرسمى
 واما ان يكرى على طر ويقتصر على التخصيص بان الموصوف
 صورة يكون الاضلالا بها نقصا في الحد وتلك في
 الحقيقي منه فان تقديم الخاصة على الجنس لا يوجب نقصا

نقصانا اتفاقا واما ظل المادة فمشترك فحمل على عموم
 قوله وظل الصورة الا فخلال في المركب اما من جهة مادية
 او من جهة صورته اذ لو كانا لهما فاعلم وظل الصورة
 في اكد نقص وعقد تقديم الفصل على الجنس خلافا في
 صورة مشهور واضح واما اسقاط الجنس مطلقا
 او اسقاط الاقرب والاقصا على الابعده فانط
 ان نقصا نهما في المادة ترك بعضها وجعلها فضلا
 الصورة متابقة للمسمى ونوجبها ان ما اورد في
 كل منها ذاتي لا تعقباته لانه ذاته ولا في دلالة
 لكن لا اسقط بعض الذاتيات تقدم الفصل على ترتيب
 اذ حقه ان تباخر عنه ليغنى وقوله اول الدلالة الفصل
 بالترام عليه وثانيا لذلك تعين للاسقاط والافق
 واما جهة النقص في الامثلة الثلاثة فقد اشار اليها
 بقوله لا فخلال في الصورة ولو جعل المثال الاول
 من نقص المادة وظل ذلك يكون بعضها مبدل
 التزامم به وان حملت هذه الكلام على العموم
 على ما ذكره في الكلام على بان ترك الجنس الاقرب

ويقتصر على المابعد الخاصة او تركب الجنس واسما ويرسم
بالخاصة وهذا اذا تقدمت الخاصة على الجنس الاقرب المنفصلا
في الاولين المذكورين كلامهم دون ان يشك كما رقت
وخلل المادة الكلية في المادة لما في نفسها من سمي خطأ واما
في الاولين عليها فيسمى نقصانا فالخطأ لا خطا وخطا
ان يجعل في ليس من المادة مادة او جزء منها قوله ان يفهم
حقيقة دونها فلا يكون ان حيث لا فوضعا بمكانة خطأ
اما في الحد الحقيقي فمطلقا واما في الحد الرسمي فمقتدر
تركبه ثم الجنس والخاصة والفرق بين العرفي الذي هو
انتم الجنس والمساوي له بان ذكر الاول وهو المراسم
خطا في الحد مطلقا وذكر الثاني في الحقيقي خاصة له لولا
هو الجنس التام اما لا يقول عليه قوله يجب لا يعكس
ما ويلقوله فلا يعكس فان ذلك اذا يفرم لزام يكن
شاملا له وهذا خطأ في الحقيقي فم وجهين احدهما جعل
ما ليس بذاتي مكانه هذا يتناول الخاصة اللازمة
البنية ايضا والثاني وضع ما ليس بغير موضعه في
الرسم في الوجه لا غير فقط وقوله بحيث لا يطرأ

ما يدل لقوله فلا يلزمه قياس سابق وانما جعل ترك
 الفصل مساوي والعنصول المساوية ثم الخط في المادة
 لانه قد وضع فيه غير الخيز مكانه اذ لا بد في الحديث من جمل
 ترك الفصل البعيدة فانه تقيضه كما مر واذ تركه ارم
 لقامته للمساوية اذ احدثت او الخواص المتساوية
 انما تعدت ترك الخط فيه ايضه ذلك ان جعل الفصل
 عبارة عن الخيز مطلقا فيندرج اركم في العبارة قوله
 واكثر ما يكون ذلك تعريف الشيء بنفسه اذ ذكر الشيء
 بلفظ مرادف اذ لو ذكر الشيء بلفظ فاعلم كونه تعريفا
 بنفسه بخلاف المرادف اذ قد يخفى فيه ذلك وكان المثال
 الاول للحد الرسمي في الاعراض لان الوصل ليس حيا
 بالحركة بل عرض عام لها وانما للحقيقة في الجواهر المشهود
 ان يورد مثالان بالحركة نقطة والاشياء حيوان بشر
 تبينها على ان التعريف بنفسه اما بنفسه وحده
 واما مع غيرها وكون النقطة مرادفة للحركة بمعنى تخفيفه
 الحركة بالابنية كما هو المتعارف عند الجمهور قوله
 الشرح ظلم الناس الشرح قد ان الشرح كالو الظلم منع

منه وقد جعل جنسها له اوقافا مقام ولا يصح له ذلك كما
تقيده بانفس جعل فصل له اوقافا مقام وفيه انفراد
ثم التعريف بالاشي قوله قوله جعل الحزب والمقدار ايراد الحزب والقدار
لا يجعل على كل لا يميزه عندنا هو وجوده في القياس
اليه لا افراد الكميات المتصفة والمنفصلة فقط
فان تحت جز العشرة هذه على ما يتبادر الى الاذهان العاشرة
ثم تركب الاعداد من الاعداد التي تحتها وعند التحقيق ان
تركيبها من الوحدات خاصة قيل وانما حكمه ان ذلك
بناء على ان لها صورا نوعية زائدة على وحدتها على ما
اوضحنا الخصوصته ولم يثبت قوله ولا بانضمام خمسة
اخرى اليها ليست تحت واحد ولا مقيدة بها
فمنه اخرى اليها محمولة على عشرة اما الاخرى فاما
الثاني فلهذا الخمسة المقيدة تحت اخرى فليس
فيها عشرة قوله هذه في الحكم مطلقا ان ذكرنا وجوده
الحكم جاز في الحقيقة والاشي سبق تقريره وفي
الاشي وجوده ان لا يتصور في غيره وذلك لان الركن
يختص بمبنى الحكم ودان يفرد ويبنى من الحقيقة

بأنه يكون باللازم الظاهر وكنار اذا اللازم الظاهر يكون هذا
 رسميا لا حقيقيا ولا يختص من بين الدوازم باللازم
 الظاهر يكون الركني لظاهر الاخره ويؤيد هذا المعنى قوله
 لا يخفى مثله وبالحكم فبا اعتبار الزوم يكون مثالا
 وباعتبار الظهور يكون مقيدا وقيدا الاختصاص بوقف
 ثم اشتراط الاطراف فلا يرسم الشيء بالزوم خفي مثله ولا
 بالاشغى ولا بما يتوقف تعقله عليه وحيث لم ينفك
 لا يخرج في الحقيقة لانه ذاتي الشيء لا يكون خفيا مثله
 ولا اخفى منه ولا موقوفا تعقله على تعقله وتبادل
 الذات بما يتصف بامد هيبة المقدمات فتذكر من
 الانقسام السابقة والتساوي في الجداول بين الزوج
 والفرد بناء على ان التقابل بينهما تعناد بحسب الشهادة
 واما في الحقيقة فالفرد اخفى لانه عدم ملكة وانما وسط
 تعقلا او بين التعريفين على ما في بعض النسخ او لو عرف
 كل منهما بالانفكاك دوريا واما المناقشة بان الوحدة
 ما ان يكون فردا فهو صحيح تعريفه بزوج منه ادلا قلايدخل
 الاشارة في تعريف الزوج على لا يقدح في الحق الجواز

لكل بوجه آخر وهو حمل العكس على ان الفرد عدد ويتحقق عن ان
 واحد واحية ان الواحد عدد ولم يتوجه ما ذكر قوله ومنه
 ان من الادل فان المتكهن يفتن متكافيان في الوجود
 ذهنا وخواجا قوله ومثابة النار لها كحركة
 في اللطافة وعدم الرؤية والحركة وانما فان النار كحركة بالحركة
 الدورية بنها الفلك والنفس متحركة بالحركة التخييلية وقيل
 في احداث الكفة فان النار تحت الكفة في مجاورتها
 والنفس في الجسم والمراد بالطلع كون الشمس فوق الافق
 وذلك ان الثالث ارد من النار وورد في الام الاول قوله
 واما النفس في المادة جعل لكل المتعلق باللفظ نقصا في
 المادة اذ من حقها ان يدل عليها بالفاظ طاهرة اذ لا
 والصفة مترتبة في المادة فان اللفظ النورية لا يفرقها
 شيء فيحتاج الى تفسيرها فلولها في مختلفها بحسب
 قوم قوم والمشيئة بلا قرينة معينة لاحد بها يرد من الحق
 وغيره فلا يتعين من بل بما يفهم غيره والمجاز بلا قرينة
 صادقة ظاهرة في غير الحق فتبادر اليه العلم فيقع الحكم
 قوله الحكم لا يناسب بالبرهان فتبين قوله ولا يحصل به
 تنبيهها على انه صيغة مجهولة من التحصيل لا معلوم
 الحصول فتخالف الزعم على هذه المسئلة والرم الاول
 يدل على امتناع اكتساب الحكم بوجه ود اى انما تله
 بالبرهان لا على امتناع اكتسابه بغيره في نفسه
 بالبرهان والثاني يمكن احواله في كل منهما واصل

لو كان حقيقة البرهان وسط يستلزم حصول البرهان
 عليه تقدم من انه لا بد من البرهان وسط مستلزم
 حاصل المحكوم عليه فتكون في المحذور وسط يستلزم حصول
 المحذور لو كان الوسط مستلزما كحصول عين المحكوم عليه
 نفسه لان كونه الحقيقي التام ليس امر غير حقيقي
 المحذور وتفصيلا وفيه تفصيل كما حصل لان ثبوت
 الشيء لنفسه بين فاذا انقضى النسبة بينهما
 حصل الجزم بلا توقف عن شيء اخلا ولا يمكن
 إقامة البرهان الا بعد تصورهما المستلزم
 المحكوم وهو ما حصل قبل البرهان فيلزم المحذور
 ولا بد انهما متساويان قطعيا فان المحذور
 محذور والكذا تفصيل الاول لا علم بتصورهما
 يحكم بما به برهانه او برهانها وهو ما لا بد
 في إقامة الدليل من تفعل المفرد الذي يقام
 على حاله احواله المحكوم عليه وهو المحذور
 من حيث انه مستند عليه كما اذا اردنا اثبات ان
 العالم حادث فلا بد من تصور من حيث انه حادث
 فتوابع البرهان على ثبوت المحذور فلا بد من تصور من
 حيث انه اول تفعل حقيقة المحذور بالكلية
 لا بد من ثبوت اوله مستند عليه يحصل حقيقة المحذور

فزم الدور في اللازم ثم هذا الوجه متناع الاستدلال على
 بطلان الحد المحمود ويجوز لك ذريعة الى تصور ما كمد
 لا متناع الاستدلال عليه مطلقا كما في الوجه الاول وليض
 هو مخصوص بالحقيقى التام واثباته في النقص لا يتم الا اذا
 كان المحدود متصورا بالكمه فلا فائدة فيه اما في الرسم
 فيوقف على الشرط اكونه لازما بينا بخلاف الثاني فانه
 علم الكل وانا اريد تطبيقه على متناع محصل الحد في نفسه
 ما يرتب ان قيل لا بد من اقامة الدليل بهما ثم تعقل المفرد الذي هو
 الحد لكونه كمالا يقيد به حيث يستدل عليه اي في حيث
 خصوصية المقصد لوجود تصور المستدل عليه في حيث
 انه مستدل عليه قبل الدليل فتصور الحد ثم حيث خصوصية
 المقصد متقدم عليه فلو حصل به كان دورا و هذا الالب
 لعدم الاضمار الى التقييد الذي لا غنا به ولتبادره ثم ترجم
 المسند وتكونه وفق بما ذكر في الجواب عن المصدق
 والاول ان نسب الوجه الاول ووجه تعقل الحد ثم قبل
 التصور فلا يستفاد ثم البرهان في قوله فان قيل يعني انه
 الدليل الثاني على اي وجه قد جازى التقييد فيمنع الاستد

الاستدلال عليه وهو بطلان دليل عليه منقوض وبجواب
 ان المصلحة التصديق بوثبات النسبة او فيها لا تصور
 او تصور شيء من اطرافها فالاول يتوقف على البرهان
 المتوقف على الثاني فلا دور بخلاف الحد الاول من غير
 لا يوتى له فيتم الموقف والموقف عليه كما فصلنا قوله
 ومن جهة ان الحد اذا قيل مقام التحديد الان جواز
 ما طعن مثله لم يتوجه ان يقال لانهم انه كذلك اذ حصر الى طلب
 البرهان على ما منع وقد ثبت امتناعها والتحقيق ان التحديد
 لتصور ونقش له صورة المحدود في الذهن ولا حكم فيه
 فاما انما يذكر المحدود ليس وجه النقش لما هو معلوم بوجهها
 ثم يرسم فيه صورة اخرى اتم من الاول بالحكم بالحد عليه
 ان ليس هو بحد والتصديق بثبوته له في شدة الاشكال النقاش
 الا ان الحد ينقش في الذهن صورة معنوية معقولة
 وهذا ينقش في اللوح صورة محسوسة فكما ان اذا
 اخذ يرسم فيه نقشا لم يتوجه عليه منع بل لم يكن له معنى
 كذلك الى في صورة التحديد وما الحكم بان هذا حد
 وذلك محدود وان هذه الصورة لذلك المذكور

نه لولزم ويتضح مما شرعناه ان الحد مع الحدود
 قضية في الحقيقة لان كان على صورتهما كان وقت قد شئت
 في لغة العلماء ولما لانم انه حد لا حد وقوله فهذا يمنع عليه
 اجيب بان الحد مفهوم وما قصد عليه والمنع لا يتصور على
 اثنا دون الاول ففي المثال لا يمنع كونه حيوانا مطلقا بل
 كونه حاد كانه حكم لازم على حد يتصور منه قوله ان كان
 المنع على ما ذكرنا يستلزم انتفاء الاعتراض مطلقا بل
 بعارضه كحد تعريف به الحد كما اشار اليه ولا وصرح
 به ثانيا وفي قوله العلم يتميز بتبنيه على العلم المستفاد من
 التقسيم مع انه تغيير مخيد للتقسيم وفي قوله فان احدهما لا يمنع
 الاخر بيان لانتفاء التناقض في التصدرات والامارة
 تعريف التناقضات وما اوضحناه من ان الحد لا يمنع
 من الحد الحقيقي والاسمي ايضا لانتفاء حكم فيها والانتفاء
 اللفظي سواء كان بالمقورات او ما في غيرها فانه التصديق
 بان هذا مفهوم لغيره لا يتقبل المنع وطلب البرهان
 انه هو النقل قوله فقط متعلق بعالم الطرف اي نه كل
 حاصل في زمان قصد الافادة فقط وفي قوله عارضا كما يمنع

شارفاً الى ان المنع يتوجه على الحكم في صورة التحديد فوك
 وكل تصديق تصديق يطلق على احد شي العلم كما هو على
 المعلوم ان المصداق لا يلقى به مستقلة بالذات لانه وقوع
 النسبة اولاً ووقوعها بل بالتركيب منه ومن غيره وهو
 القضية ومن هنا نشأ توهم من قال ان التصديق
 بمعنى الاول هو مجموع المركب من الصور والحكم منهم
 من جعله بذلك للمضي مرده للقضية فزعم ان القضاء
 والمساثل والقوانين والمقدمات كلها غير المعلوم
 وتحقيق المقام انك اذا قلت زيركات مثلاً وقد
 ادركت معناها فهنا لفظ هو القضية المنقوطة ومدرك
 مركب من الطرفين والنسبة مع وقوعها وادراك
 متعلق به فذهب الامام الرازي ومن تبعه الى ان التصديق
 الذي ينقسم العلم اليه الى الصور ومجموع الادراكات
 المتعلقة بتلك المدركات وذهب الاول الى انه
 ادراك الوجود واللا وقوع على ما هو المشهور القضية
 المعقولة تطلق على ذلك المدرك المركب اما اولاً فلا
 عاقل في فهم القضية المنقوطة ومدلولها المتبادر

لا الادان هو ذلك المدرك واما ثانيا فلانهم يقولون
 علمت هذه الحقيقة لولا المسئلة وادركتها وفهمتها ولا يكون
 العلم بغير الادراكات بل المدركات واما ثالثا فلو صغفم
 اياها بالمعقولة فان قلت المدرك لا يوصف بغير
 والكذب والحقيقة لا يوصف بها قلت ان اراد بها ^{الحقيق}
 وعدم فهمها وهما ان له وان فسر لم يبق نفسه الامر ^{عدها}
 جاز بها على معنى ان المدرك من حيث هو مدرك لما هو
 له من حيث نفسه اولادكم الله جعل جزء الحقيقة وقوع
 النسبة اولاد وقوعها لادراكها وقوعه ولا بد فيها من حكم
 بنسبة محمول مع هذا ان حكم متعلق بها ويراد به انه لا بد
 فيها من حيث انها معقولة حاصلة في الذهن من حكم ^{بنسبة}
 قوله اي اذا جعلت جزء قياس يعني اطلق البرهان واراد
 القياس اطلاقا لا خاص على العام واما التسمية لا يقال
 القضا بالاسم في الاستقراء والتشليل وان عمل بها
 على السيل مطلقا يتناولها ايضا قوله لما فرغ من معنى فيه
 بتعين العلم ان المراد بالجزء الحقيقي لا الا ^{ضيق} قوله وبنسبة
 سميت به ان كان الحكم عام حاصلا على كل في توهم موضوع ^{المهم}

المهمة كالم تبين جزئية ولا كلية إشارة لاذلك اذ
 يتبادر منه ان هناك كلية او جزئية لم يتوضا لبيانها
 اذ الحكم على طبيعة كقولنا الا ان نوع فلا ينصور الحكم
 بكلية ولا جزئية تسمى مهمة طبيعة قوله التحقيق فيها
 المعنى المقطوع في المهمة الجزئية لا الكلية لتحقيقها
 التقديرين الذين لا يمكن غيرهما وذا الكلية لانها
 على حد ما وانما تحقت عليهما لان الجزئية لا يصح فيها
 عدم الكلية لتكون مبانة طاعة تحقيقا بل هو اعم منه وهو
 ان لا يتوضا لها فانه لازم لمفهوم الجزئية وهو ان الحكم على
 البعض مطلقا فبقا بلا مفهوم ويكونا جزئية اعم منها
 تحققا قوله ذلك اي فلما الجزئية تحققت مع تقدير كون
 المهمة جزئية وكلية ولم يقبر فيها ما بناه تحقيق الكلية فصا
 مقطوعا بلا وجه اصحت القضية عن السور عند ارادتها
 ولم يصرح بذكر البعض استغناء عنه وحاصله ان افادة
 الحكم الجزئية وحده له طريقان ان يصرح بذكر سورة فيقوم
 مطابقا وان يذكر السور رأسا فيعلم حقيقة عقلا فالحق
 من الجزئية لا يتوقف على التصريح بالسورة فيستغنى عنه

وفادته وان احتساف جهة الدلالة عليه وحمل الاحمال على
 ترك ذكرها في الاحكام لا يناسب المقام قوله مقدمات
 البرهان قطعية عبارة المتوخى حيث قال مقدمات البرهان
 قطعية ليست قطعية لانها لازم الحق حتى يشعر بالاستدلال
 بقطعية كل من المقدمات والنتيجة عن قطعية الاخرى فلو
 ط جعل النتيجة امر مسلم بناوع ان البرهان ما يفيده
 والاستدلال بها على قطعية المقدمات بوجوب استدراك
 قوله لان لازم الحق بل الواجب ان يقال لان غير القطعي لا
 يفيده قطعيان فان قلت دعوى ذلك كناية عن كجواز استزمام
 الكاذب الصادق قلت القطع بالنتيجة اذا كان حاصلا من
 استزمام المقدمات باها فلماذا يكون هو ايضا مقطوعا به
 وكونه لزوم وصدقه قطعا لا يحكي ذلك نعم ربما يقطع بالنتيجة
 بسبب اخرية ذلك على ما ذكرناه ان الكاذب اذا زال
 اعتقاده بنقيضه فان زالت النتيجة لم تكن قطعية والاكتفاء
 قطعها مستند الى جهة اخرى فتبين العكس انما جعل قطعية
 مقدمات مسلمة بناء على ان البرهان دليل مقدمات كذا كانت
 فيستدل بها على قطعية نتيجة فوجب حمل لازم علمها

لعاقبة واعتبار كون الزوم قطعيا كما ان رايه بقوله
 في شئ قطعيا وبقوله لازمة لمقتضيات حقيقة قطعيا
 لزوما قطعيا فان قطع مقتضى واستدراكه الشئ فيكون
 هي ايضا قطعية ولا بد ان يستوي مقتضيات البرهان قطعية
 ولا يجب من ذلك كونه ضرورية اذا نظريات قد يكون
 قطعية فلم يجب انها لال الضرورية دفعا لا بد
 والنسب اقتصر المص على النسب لانه على الدور حيث
 يتران غالبا ولم يعكس لان الدور ط البطلان قد عاينه
 في ذكره ويطارده بخلاف النسب وقيل المراد به عدم تباين
 التوقعات واما في مواد متساوية وهو الدور وغير متساوية
 وهو النسب المتعارف وقد يقال الدور مستلزم للمتعارف
 منه في كل واحد من طرفيه على ما هو المشهور والاول نسب
 بعبارة الشئ قوله واما الامارات فهي طنية يعني اراد
 بالامارات مقتضيات طنية اي غير قطعية اي لا يكون هي سر
 مقطوعا بها فان كثيرا ما يظنون على ما بل اليقين فينبول
 انظنون الصرفة والاعتقاد اسم للصحة والفاصلة والشئ
 على ارادته وقوله الامارات باراد البرهان الذي مقتضى قطعية

بقوله فيستلزم النتيجة استلزاما قطبيا او اعتقاديا شريفا
 لقول المحقق قطبية او اعتقادية وليتأدب من المناسب
 ما سبق في البرهان ان مقتضات الامارات قطبية او اعتقادية
 ثم ان نتائجها كذلك وقد منعه من حملها على احداهما ان لم يمنع مانع
 فان هذا الاستلزام ان يعبر عنه الاستلزام لان مقتضى
 النتيجة فاشارة اولها ان كون المقدمات الامارات
 القطبية او يعبر قطبية اي امر مقطوع به في علم اولياد بها الا
 ما ريل مقدامة كذلك ونفس قول قطبية بان استلزام تلك
 المقدمات لتسايجها غير مقطوع به ومنه يعلم ان نتائجها لا تكون
 قطبية فالامارات غير قطبية مقدما باسرها ونتيجتها
 واستلزامها اياها والتحقيق ان الامارة لا تكون قطبية
 المقدمات ولا استلزام معا ولا لافادة قطبيا فيكون
 لكن يجوز كون مقدماتها قطبية دون الاستلزام كما في
 الاستقراء والقياس الذي يظن تأخره وليكن الفردية
 المستندة لتسايجها ايضا اذا تركت من مقدما غير متناهية
 كقولك زيد بطوف بالليل وكل من بطوف بالليل فهو
 سارق فانه استلزامها لنتيجة قطعية لا شبهة فيه فانما

فانما الكلام في تحقق المزموم فحيث كان غائبا كان الالتزام
 ايضا غائبا وقد سبق كتحقيقه ومن هنا ظهر ان قوله لا
 ليس بين الظن والاعتقاد وبين امر مطلق عقلي بحيث يمنع
 تحته عند منطوقه لان ذلك انما يتم اذا لم يكن لازما له
 يستفاد منه الظن والاعتقاد قياسا على الصورة وقوله
 نزولها مع بقاء موجبها لم لان زوالها مع بقاء مقتضيات
 ذلك القياس على حالها يمنع وعند قياسها على ما في العقل في
 الاعتقادات يتغير اعتقاد المقتضيات لا الالتزام فان
 لم اعتقد قد علم العالم شيئا صحيح الصورة ثم اطلع على
 برهان حده ثم نزول عند اعتقاد بعض مقتضياتها دون الالتزام
 لكونه قطعيًا وكذا الحالة في ظهور خلاف الظن بحسب دليلهم
 لوجعل الامارة عبارة عن المفردات كالطواف بالبيت وغيره
 وكون مركب القاضى على باب الحام لظهور زوالها مع بقاء
 موجبها قوله وجه الدلالة في المقتضين لما ذكرنا مقتضى
 البرهان قطعية وانما الاستزادها نتيجة قطعية انما
 مقتضيات الامارة تستزادها استزادها قطعية بغير
 الدلالة في المقتضين او وجه استزادها نتيجة بغير الدلالة

زنتها انتهى فان المقدمات من حيث هي مقدمات
 مطلقا لا تستدعي نتيجة بل لابد منها كمن اوراقه يكتب
 ذكر و يذكر ^{ان} ^{ال} ^{ال} ^{ال} القطعي كما لا يخفى قوله ثبت له ما ثبت
 له على ان ينبغي ان يكون موجبان وانما لا علم في الاول
 وقوله فينتهي موضوع الصغرى ومحمول الكبرى بصرح بعبارة
 المتن ولا تراه عاقره كدونه ان خصوص الصغرى
 وعموم الكبرى بحسب موضوعها والمراد حقيقة الشكل الاول
 وقد مر عليه الاشارة الى الاول نظيره معني لا لتفاد في جميع
 الصور على ما هو المتبادر منه فان العالم الحيوان والمؤلف لان
 اراد العالم جميع ما هو على الله تعالى حيث هو فانه انما علم
 حقيقة على بعضه فيكون انما اراد بمجموع كل نوع من انواعه
 قيل المراد بالعالم الخريات وبالمؤلف معنوا على ما تم شأ
 ان ياتى مع غير لتيقن اول الجوز لكونه علم منه وبذلك
 بين هذا القائل لكون المحمول العلم في صورة التساوي ووردانه
 لا يلزم قوله واعلم انها اذا اتى بها ومفاد انه اذا اتى
 موضوع الصغرى والكبرى كما ذكرتم التفاضل موضوع الصغرى
 ومحمول الكبرى كمن هو موضوع الكبرى طبيعة ^{ال} ^{ال} ^{ال} ^{ال}

المحمول بما هو علم في الموضوع لما اردت صرح في الموقف قد
 الاعتبار يكون موضوع الجبر بما علم من موضوع الصفوى
 فيندرج في التساوى في العموم فذلك لم يترق لذكر على
 الخصوص ونظر بعضهم في قولنا كل انسان طلق وكلنا طلق
 حيوان فقال حاصل الجواب ان مفهوم الانسان اعم من مفهوم
 الانسان وان كان مساويا بسبب خارجي فرد عليه
 يجعل الانسان المثال وسط قوله ومنه قوله تعالى فصد
 تقدم لان قياسه مستثنى والحذف فيه ما هو مجزئ انكبرى ومنها
 اعني المقدمة الاستثنائية وقيل لاحتمال ان يقال لا يندف
 لا لا تلو على المدركة واستقاء اللازم مع قوله ولا بد استثناء
 المقدمات القطعية رتبة الى ربط الكلام بما سبق فان لم يصح
 حكم بان مقدما ابر ان ينتهي الى الفردية واورد بحث الامارة
 ووجه الدلالة وحذف هذه المقدمة ثم اكد ذكر البيانها فذكر
 حديث الاستثناء فيها على ذلك قوله وهي انواع وجه
 الضبط ان الحكم في القضية الفردية لقطعية اما ان لا يكون
 العقل وحيث ان له والاول على الوجهيات التي فيها
 بالقوة الباطنة فان ابراهيم قد تركت جوهرها ونظمتها

وانها حاصلة لها لكنها قضت بالتحفة وقرئ علم ان لو حصل
 الضمير تدرك ليرجع الى كل ما ذكر وفيه تنبيه على ان حصول
 طوبى الحكم لا يحتاج الى عقل واما حصوله بنفسه فمفتقرة الى اذ
 الاصح ان الحكم هو العقل سواء كان الحكم كاليا او غير يافذ
 ذهب اليه ان المحسوسات ايضا كذلك نعم ادراكها هذه العوارض
 معطووع به ولما ادراكها حاصلة لها انفع الحكم خلا وثاني
 الى المحتاج الى العقل ما ان يحصل بغيره التفتة الى التفتة بين
 فهو الاوليات شحنة كانت كعلم الاشياء انه موجود
 وكلية كعلم ان النقيضين يصدق اهما فقط فلا يحتاج
 صلا ولا كذا واما ان يحتاج الى معاونة كمن وهو السمع
 فهو المتوازات وهي يحصل بنفس الاخبار مرة بعد اخرى
 وانما قال بنفس الاخبار اذ انما يحصل بانوار فانه لا يسمي
 متوازات وتنبهها على عدم الاحتياج الى انعام فياخذ في
 على ما ظن واما غير السمع فاما ان يحتاج الى عادة اخرى
 الترتيب ثم غير قد عطفية واما اعتبار القيد لان الترتيب
 مع تلك القيد لا يسمي عادة فهو التجربات انما خاصة
 او عامة او لا يحتاج اليها وهو المحسوسات انما بالكلية وفي

وفيه بحث لانه ان ارد بها القضايا الكلية التي تستغنى
 من الالهييات بالجزئيات لانها تقع مبادى البرهان في
 العلوم فينبغي ان يعتبر مثلها في الوجدانيات فيجانبها
 معالي العقل وان ارد بالقضايا الشخصية فيما حكم
 بهما احتياج اليه احدهما دون الاخر فيحكم ولم يذكر
 القضايا العظيمة القياس اما لانه جعلها نظريات علمية
 او ادرجها في الاوليات لان تصور طرازها كانية
 فيما هو كاف فيها فهي منزوعة في قرنا ولما تبين جميع
 مبادى البرهان ظهر ان ما عدا مبادى الامارة وشارش
 اليها متابعة للمنتهى واستيفاء بحق المقام فان مقتضى
 الامارة لا بد ان ينتهي اليها الضرورات واللازم لدواعي
 النفس وزعم ان الحدسيات مندرجة تحت الظنيات
 الصرفة موافقة له وان جعلها للتطبيقين ثم القينية
 واندرج المسلمات تحتها ظاهرا وما عده المشهورات
 والوحشيات من انواع المقدمات الظنية فبناء على
 ان المراد بها ما يقابل القطعية كما تقدم وقوله كالجزئيات
 الناقصة والمحسوسة انما قصده معطوف على الحدسيات

بحسب المعنى كما في قول فأنواع كالحديث وكما بتجربيات
 ما على قوله كمن الصدق على ما يتبادر به بالانوار المستوحش
 انما ان لم يشتر فليس من المشهورات والافلاحة بالتجربة
 والاحساس الناقصين يرشد الى ما ذكرناه تفهنا في
 عبارة الاتسام فان قوله والوصية مرفوع على ان يتبادر
 وما بعد خبره وكذا قوله والمستأفاور دكل قسمين على
 السلوب واحد ولا يلزم محذو سوى مخالفة لما نقل من
 المذكور في المتن من الحديث المشهور والوصية
 والمستأفاور في قوله ما ذكرناه يعني ان ما ذكرتم قوله
 ويسمى كل تصديق قضية الاظهرها بحث متعلق بارة
 البرهان بل القياس مطلقا او ما ذكره من الضرورية مادة
 له واما صورة القياس برانيا او غيره فضرر ان وارا يكون
 اللازم ونقيضه مذکور فيه بفضل او كطرفه على ترتيبه
 كذلك والافلاحة قضيتان محتملان للصدق والكذب بخلاف
 المذكور والتعريف بالفعل امر از عن الاقرار بوجوده
 في القوة لوجوده في القوة فقط قوله ان يقتصر على عدم
 المتبادر من كلامه مختصا بالافلاحة في كماله ان الذي ليس فيه شيء

انما هو قوله والوصية مرفوع على ان يتبادر
 وما بعد خبره وكذا قوله والمستأفاور دكل قسمين على
 السلوب واحد ولا يلزم محذو سوى مخالفة لما نقل من
 المذكور في المتن من الحديث المشهور والوصية

انما هو الامانة في قوله

شرط في متصدة ولا تقسيم اي متصدة فيخرج الاقران
 ان شئنا فاعند بعضهم كجده على ان شئنا منها لا يزم
 الاقران بخلاف الاستثنائي اذ لا بد فيه من احد هما
 وبعضهم بانها ليست بيقينية الاتباع ولذلك لم يتركها
 المتقدمون فلم يعتبر للمص وحده الاقران في الحكم وادله
 الشئ بان يقصر على ذكر هذه القسم ولا يتعرض لما عده
 بناء على ما قصد قولهم المفرد اي من مقدميه اي مقدمتي الاقران
 المذكور اعني الحكم وفيما سارة لا انا الضمير المحرور منه عبارة
 المتن وبسمي المبتدأ فيه راجع الى الاول الذي هو الاقران اي
 بسمي المبتدأ في الاقران في قوله القول الذي حصل فرائض منه قوله
 والمتكلمون واما وصفه رد بانه انما يصح فيما هو موضوع
 ومحمول بطبع كقولنا الانك كاتب لانه عكسه واجب
 بان المحكوم عليه يراد به ما صدق عليه وهو الذات والمحكوم
 به يراد به المفهوم وهو الصفة قوله الخويون سند اليه
 سند الموافق للمتن مبتدأ وضمير وانما عدل لئلا يربح الفصل
 ولما علف في ذلك اية راجعها فيما عده قيل ويقع في
 الشك في انما كقولك ضمك كل انك وما ضمك شئ من

من الفوس وكان المعنى نظرا الى حقيقة الشكل الاول لان المعنى
 يرتد اليه كما اعترض من ان المبدأ والمستمدة اليه قد هم
 قد يكون سور اغد المنطقيين كقولهم كل انسان حيوان فحيوان
 ان المحكوم عليه بحسب المعنى هو الانسان فقولوا افراد المقدمات
 تسمى حدودا تنبيه على ان الضمير في قوله وصلى الحدود
 راجع الى افراد المقدمات كقولها معنى قوله ولا يفرق عن
 لان النسبة بين موضوع ومحمول اذا كانت محمولة
 فلا بد في تعريفها من امر ينسب الى كل منهما فيذكر ذلك
 فيسمى موضوعه اي موضوع الخط الذي هو المارم المذكور
 سابقا وفيه رد على من زعم ان ضمير موضوعه محمول
 في عبارة المعنى راجع الى الاوسط فيخص بالشكل الاول قوله
 لما كانا الدليل الذي قد يقوم على الخط ابتداء بان ينساق
 النظر الى ما هو الخط بعينه كماله بعض القياس المستقيم وقد
 يقوم على ابعاضه وينزعم منه صدق قطعا كما في
 قياس الخلف وقد يقوم على تحقق امر هو مفرد له صدق
 الخط يكون عكسا له فيزعم صدق ابعاضه كما في رد الاشكال
 الى الاول بحيث يحتاج الى عكس النتيجة فذلك هو الصحيح

بيان ما هيتهما وحكامهما قوله النقيضان كل قضيتين
 جامع المصنف ايراد لفظة كل وزن كنهان نزها لوجه ذلك
 فالق حاصل اذ يعلم منه ان النقيضين قضيتان لا آفود
 وان كل قضيتين يصدق عليهما انهما قضيتان كذلك
 فهما نقيضان واكثر تعريفات الشيخ المتدبرين في الآراء
 والاصول هي هذا النسق لان نظرم على تحقيق المقاصد
 وتفهم المعاني لارعاية الاصطلاحات فلا يناقشون في
 احوالها لا يفكر ولعلمهم ارادوا التبيين بملاحظة احوال
 الخيرات التي هي اقرب اليه اذ بان المستثنى عن المعاني
 المشتركة بينها وقبل الوجه في ذلك اشارة اليه تعريف
 للموضوعة اللغوية وبيانها انه كيد النقيضان بصفة
 المحم على ان العلم لا يستغرق فلا بد من اراد كل في
 الحد ليطابق المحم وليس بين طاعه بها فرق كما كان
 هناك قوله فيهم صديقاتهما اشارة لايتهما فرضت
 الى ان لفظة احد بهما في المتن لم يرد به محم بهما يعني بل
 كلامهما وصرح بالترسيم لان مطلقات الحديث في العلوم
 تحمل على الضرورية ومطلقات الشرعية على الضرورية

ولبادرنه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وجملة على الجزئي لا يخل بالمتن
 منها وروى في العكس الظاهر ان يقال والعكس كما في عبادة
 الكتاب ثم نفى عما ذكره ويكون احراز اعراض المتضادين
 عنى الكليتين اذ لا يلزم من كذب ايهما كانت صدق
 الاخرى وتوجيه ما في الشرح ان ضمير مرادج الى اللزوم
 تقدم معني وقد ثبت بذلك على ان العكس لازم له
 فليس احراز اعراضا اذ لا يلزم من صدق احدى الكليتين
 كذب الاخرى بل منه مع استلزام صدقها هو
 نقض الاخرى كما ذكر في صدق ايجاب المتساويين
 وكذب سلب الآخر ولا شبهة ان قولنا اذا صدقت
 احدهما كذبت الاخرى يتبادر منه ان سبب الكذب
 هو الصدق وحده فان معنى قوله يلزم من صدق ايهما
 زنت كذب الاخرى انه ينشأ او يقع منه كذبها ونشأ
 بتضح ما حققه في عدم الحاقه بالالتقييد بالذات ولو
 اكتفى بمجرّد امتناع الانصاف لورد ان صدق احدهما
 مستلزم لصدق نقض الآخر الذي يستلزم كذبه وروى
 المنزوم طرودم والمجدة ما عطفنا المتساويان

لهما يترجم من صدق ايتهما فرقت كذب الاخرى
 وما عداها ليس كذلك فان كذب الاخرى انما يترجم
 من صدق الاولى واستقر انه صدقها ما يترجم بانها
 صدق الاخرى فدلالة انه قيد العكس لاخراج للنفي
 ولا بانها لاخراج بانها ليس باطلاق ولا
 قيد الاختلاف بالايجاب والسلب احراز
 مثل هذا زوج هو فرد ولو عرف النقيضان باذكر
 معنى العكس وقيل قضيتان يترجم من كذب ايتهما
 صدق الاخرى لصح ولم يحتج الى قيد رائد على قياس
 ما عرفت وهما بحث وهو ان التردم بمعنى
 امتناع الانفكاك لا يعني عن القيود المذكورة كما
 اريد وان اعتبر معنى التقييد كما ينبغي عنه استعماله
 مع حرف الابتداء يترجم الدوراد كل واحد من الصدق
 والكذب سبب لصاحبه الا ان يحيل احدهما
 على الآخر في الخارج او يرد باحد التردمين
 امتناع الانفكاك فقط وزعم بعض من تصدى
 لتوضيح مقاصد الشرح ان الضمير المنصوب في قوله

ويزم العكس راجع الى كل قضيتين فانها انما يتناقضان
 اذا اتصفتا بالزوم المذكور اولاً والمطابق عليه
 ثانياً ليس شرطاً بمعنى الجبر والحكم معاً اذ لا بد منهما في التناقض
 قطعاً قوله يجب ان لا يكون بينهما وبين تقييدهما نهاية
 اي في المعنى كما هو في المتن وفي بعض نسخ الشرح اقران
 عن غريب مثل زيد انك زيد ليس بغير قوله
 فيزم ان يتحد اي يتحد الموضوع بالموضوع والمحمول
 بالمحمول لا باللفظ فقط لاننا لا نكاد به نقط لا يقتضي
 عدم الاختلاف والتغاير بينهما في المعنى ما عدا المعنى
 والاثبات بل يزم ان يتحد بالذات اي الحقيقة
 وبالاختبار لتتفق التغاير المذكور سواء اتحد لفظاً او
 ولا يتوهمني من عبارة انه اعتباراً في اللفظ اذ لو اريد
 ذلك لقبيل بل بالذات والاعتبار اريد فالأضرب
 عن مجموع قوله لا باللفظ فقط لا عن اللفظ فقط وانما
 لم يشترط اختلاف الجزئ مع انه لا بد منه لانه لم يتعرض
 لمباحثها اصلاً قوله ويزم ذلك اي اتحاد الموضوع
 والمحمول است وهدت اخرى لولا لم يتحد لانا واعتباراً

ولا اختصاص بشئ منها باحدهما لان الحقيقة الا
 عكست انعكس حال الوحدات فصار ما يعتبره الموصف
 معتبرا في القول ثم مع ما ذكرناه من كونك دفعا
 لما توهم من عبارة المص ان مجرد اختلاف اللفظ كاف
 في تناقض المحصورات ولا منافاة بين اشرط ان
 الموضوع واختلاف اللفظ وان كان المقبر في
 احدهما جميع افراد وفي الاخرى بعضها لان المراد تحت
 الوصف العنوان كما حقق في موضعه قوله بنوع من
 الموضوع اي بعض افراده كالكتاب البعض فانه
 نوع من الاسماء وان كان صنف من اصطلاحها
 وانما في ذلك لستم التعليل ولا يحتاج اليه التفسير
 لعدم الشمول لجميع افراد النوع والالكانت الموجبة
 الكلية صالحة كقولنا كل انسان كاتب بالقوة
 قوله واختصاصه باي اللفظ بنوع من الموضوع قيل
 هو مستدرك اذ يكفي قوله ولا يتقانه عن نوع آخر
 منه لا يصدق اثباته فكله ويجاب ان كون العرض
 عاما بنوع من الموضوع يجعل معنيين ان يكون عاما

له مطلقه ويزم ح استه رايك لان انتقاءه عن الاشياء
 الخارجة عن الموضوع لا يدخل فيه الاستدلال اصلا وان
 يكون خاصة له بالقياس الى نوع آخر منه فذكر الاختصاص
 وعطف عليه ما يتبين بالمقصد منه وروايفه بان كونه
 خاصا به لا يقتضي استقاراه عن نوع آخر منه بخلاف ان يكون
 خاصة له بمعنى الشئ ثالث لمحصل قوله لا اختصاص
 به توطئة لما بعده اشعارا بان خصوصه باعتبار استقاراه
 عن النوع الاخر لا عن شئ لها سواء وفيه ان قوله خاص
 بنوع من الموضوع يفهم منه انها استقاراه عن نوع آخر
 منه بل عن جميع ما عداه وقد وقع في عبارة الشرح في هذا
 المقام احدى عشر ضميرا مجرورا ثم خمسة افعال منها
 راجعة الى الموضوع وخمسة اخرى الى الموضوع ووجه
 الانواع منه ولطهر القرائن المعينة يتبادر الالزام
 الى المعاني المقصودة بلا كلمة تورية السبب حتى اف
 لا يقال فلا يتجه الموضوع فيها لان المعنى هو اني والمعن
 كما سلف قوله او تنوي عطف على ان يقول فالقصد ما
 ان يبارك لفظا به عليه او يكون نية مجردة عنه ونحوه

فرق بين العقد والنية فيه بان فيه اشارة لفظ الى العقبين
 دونها فقد سها قوله لم يكن صدقهما فان قلت هل يمكن
 كذبها مع استجماع سائر شرائط اول اقتضا قضاها قلت
 الجريمة تصدق بامارة مع تعدد الاراد المنذرية تحت حكمها
 واخرى لا مع تعدد هها فان قصد فيها لا متعدد جاز كذبها
 معا كالكيهين وان قصد الى فرد معين صارتا شخصيتين
 متناقضتين وان قصد في الاول الى البعض مطلق واشر الى
 ذلك البعض كما هو العالم يمكن ان تكذبوا وتناقيا ان صدقا
 وكذا بالان ذلك باعتبار ما مر من على مفهوم الجريمة
 المتعاقبتين والكلام فيها والحكم بان الثانية على هذا
 العقد شخصية خطأ فان الاشارة الى البعض ملحق قد ذكر
 مرة لا تفيد تشخيصا نعم هو متعين في نفسه فلو علم تشخيص
 واشر الى معينة متعدد او غيره كانت شخصية لكن
 العبارة غارية عن ذلك ويؤيده جواز تسويه بان
 يقال لا شيء من ذلك البعض يكاتب قوله اذا ثبت
 ذلك اي اذا ثبت في تناقض المحصورات اختلفا الكمين مع
 وجوب الاختلاف بالتلفي والاثبات لعين ان يكون

فقيض الحكمة للنبوة كسائر العلوم الجزئية الساتية وبالعكس
 لان التناقص من الاضافات المتتعة وكذا حال الجزئية
 المنبئة والحكمة الساتية قوسية ويجعل الموضوع الى القوان
 محمولاً والمحمول موضوعاً اي وضعاً عنوانياً فسر المقربين
 بها وان امكن تفسيرها بالمحكوم عليه وبمعنى عكس القضاء
 الشرطية بناء على ان المراد عكس الحكمة كانتا تضرر لهذا
 المعنى هناك اختلاف الموضوع في الحكم وكانه خصوا
 بالبيان لانه اقصر على الاقرانيات الحلية واحوال
 الشرطيات ان اجتمع اليها في الاستثنائية تعرف
 بالمقابلة على انه لما ادعى المحقق البرهان على هيئته
 الشكل الاول في الاقرانيات الحلية كانت القضاء
 المستقيمة راجعة في الحقيقة الى الحكمة فالمرم عند
 بانها تورع في وجهه قد ان يترجم صدقه صدق الاصل
 ولذا فسر بمعنى الشرطية اولاً جنبها على ان الحكم بصدق
 الحاصل بالتحويل ليس بحسب نفس الامر بل على تقدير صدق
 الاصل وصرح بعبارة الشرطية ثانياً اظهاراً بمعنى لزوم
 الحكم فالاول دفع لما عسى ان يوسم في وجوب صدق العكس

في نفسه والثاني رد لما اعترض به ثم ان التعريف به
 يقتضي ان يكون قون بعض الانسا حيوانا فكما لقونا
 بعض الحيوان ليس انسا وليس كذلك لعدم الاتفاق
 في الكيف على ان لاكتفاء ويجوز التحويل لشيء بقاء
 الكيفية بما لا يندفع النقص به ايضا لقونا كل انسا
 ناطق فهو عكس لقونا كل ناطق انسا لخصوص المادة
 لكنهم يجيبون عن عكس القضا باطلا وجم كلامهم فيظهر
 فيه الى الموارد الخفية فلو كانت حكما بان عكس الموجبة الكلية
 موجبة جزئية لانها لازمة لها في جميع صورها بخلاف
 الكلية تختلفا عنها في بعضها فان قلت قد يعتبرون مع
 القضا ياقود الكلية كالضرورة والدوم وثبتوا العكس
 بملاحظتها فلم لم يعتبروا قيد المساواة في الموجبة الكلية
 ولم يثبتوا لها عكسا معها قلت القيد اللاحقة في
 مفهوم القضا باعتبار قضاها دون الخارجية عنها
 الضرورة مثلا لا غنى في مفهوم المساواة الضرورية والمساواة
 الخارجية عن القضية التي يساوي محورها للموضوع قوله
 قد يقال يعني ما ذكرناه معنا حقيقة وقد يطلق على معنى آخر

مجاز مشهورا وعلى هذا المعنى قال المعنى الموجبة الحكمة
 جزئية موجبة قدر يتوجه عليه ان الحد غير منعكس لان التحويل
 لا يصدق على القضايا التي هي العكس وايضا لما لم يتقرر
 لاحكام الجهات وتفاصيل الموجودات لم يرد عليه ان
 الموجبتين المتكسبتين لا تنعكسا الا اذا اخذ وصف الموضوع
 بالمكان ولا ان السوالب السبع الكلية التي احصاها ^{الوقتية}
 لا تنعكس اهلا وان السالبة الجزئية اذا كانت احدى
 الخاصتين انعكست كنفسها وحيث وجد انعكاس
 الموجبتين اكثر وان انعكاس السوالب الكلية كثيرا وعم
 انعكاس السالبة الجزئية اقل كثيرا كما ان انعكاس في
 الاوليين وبعدهم في الاخرى قوله وهو تدبر كل من الطرفين
 منقضي الاخر قوله الموجبتين هنا لطرفين وادبها ^{صنوع} المو
 والحوال لما قرناه هناك وتديقال حملها في احد الطرفين
 مما يتبادر عكس شرطيات وفي الاخرى ما يتحقق عكس
 الحكماء فيها على ان لاداة كل من المعنيين وجا في كلا الحكمين
 باعتبار الزوم في صدق العكس وبقا والكيف كما انه يعلم
 مما سلف فقرة في العكس المستوي واضحا في عكس النقيض

منه حسب القديما وثالثه استعمل في العلوم وادراك مقتضى
 الطريقين ما هو بمعنى السلب لا العدول فيبذل في النقض انه
 او رد اليك فردل عليهم قوله ذلك ان محمولها لازم لموضوعها
 قوله قبل اراد ان محمولها لازم الصدق على الموضوع بحته في
 الجواب فتناول كل موجبة كلية حتى الكمالة الخاصة لانها
 محمولها لازم لموضوعها الا ان بعض الموجبات يعكس دون
 بعضها واما الموجبة الجزئية وان كان محمولها لازم الصدق
 على بعض افراد موضوعها بحته فيم الجبهاست فلا تنعكس لان
 نقض لازم في الملازمة الجزئية لا يستلزم نقض لازم
 يجوز ان يكون رفع اللازم على وضع وصدق الملازمة
 على وضع آخر والاذا ان يحل لزوم على عدم الانفكاك
 ويدان محمولها دائم لو وصف موضوعها فاذا عدم وصف
 المحمول عن شيء عدم عنه ايضا وصف الموضوع فلا
 لم يكن مستويا والمقدرة خلافه ونحو الدليل الدائم
 انست وانا لسبع التي لا تنعكس هو اليها على استقامة
 ولا يجرى في الموجبة الجزئية الا اذا كانت احدى الخاصتين
 وما يقال من ان جميع القضايا عند المصير حقا

الضرورية فلهذا حكم بانعكاس الكلية السالبة مطلقا كغيره
 بالمستوى وبانعكاس الموجبة الكلية كذلك ^{المنقضي} بعكس
 فقتين فسادا سابقا قوله زم اجل ان الموجبتين الكليةتين
 مثلا فشان انما تدارقنا لان كل واحدة منهما منعكسة الى
 الاخرى فوجب تلازم السالبتين الجزئيتين واذ كانت
 السالبة الجزئية منعكسة الى سالبة جزئية انعكست السالبة
 الكلية الى تلك الجزئية فان لازم الاكبر لازم للاخص وانما
 فلا يستلزم ولا يتوهم وجوب انعكاس الموجبة الجزئية
 الى الموجبة الكلية لانها نقيض السالبة الكلية والجزئية
 المتعارضتين قوله وضع الاوسط اراد بالوضع اللغوي وضع
 الكمال اوسطا عند الحكمين الاولين بالوضع او الحمل بل الهيئة
 الكاصدة تسمى شكلا وانما رقت الاشكال على هذه النسق
 لان الاول ينظم طبيعي ينقل فيه الصفات المحكوم عليه الى الاوسط
 ومنه الى المحكوم به بلا كلفة فلما يحتاج قياسه لكونها فردية
 في بيان والثاني يشاركه في اشرف قدمية اعني الصغرى
 مشتقة على موضوع النتيجة الذي هو الذات والثالث
 يشاركه في المنة الاخرى والرابع يخالف فيها فصار بعيدا

عن الطبع مشكلا بيا قياسية قوله في الاربع
المقصود ان المهمة في قوة الجزئية والستخصيات
لا تعبر في العلوم والفن هو ان في الصنف الكبير
بحسب الكمية والكيفية وتسمى قرينة قوله لا يكون فيها
بالحقيقة اشارة الى ان النسبة عشرة اقسام يقدر العقل
ويعجزها لا يتج للا يكون قياسا بالحقيقة لانه الانا ٢٠
بمعنى الاستفهام معبر في هذه فيسقط بحسب الشروط
المعتبرة فيه ويكون محققات كل شكل ما يبقى بعد حوطة
ما استخرج شرط منها قوله هو بين الاشكال الاول هو بين
الاشكال وهو المنتج منها بالحقيقة وذلك كان غيره موقفا
في انما هو على الرجوع اليه اشارة على هيئته فيكون انما ج
ذلك الغير انما يعلم رجوعه الى الاول وانما هذا ان انما ج غيره
من العلم بانما ج اية يتوقف على رجوعه اليه لما علمت
سابقا ان حقيقة البرهان اني لا ايل وسط مستزم للمطلوب
حصل للمحكوم عليه وسائر النسبة بينهما اذا كانت مجهولة
فان لم يكن هناك امر غيب اليها فلا بد ان اصلها
كان فان لم يكن حاصل المحكوم عليه لم يستلزم التمسك

المنطوق فلا بد ان ايضاً وان كان حاصله فلا بد من استلزامه
 للمطلوب فلا بد ان يظهر ان حقيقة ما ذكرناه من نتائج الاتساع
 وجدت فيه ولما علمت ايضاً ان جهة الدلالة ان موضوع
 الصفة بعض موضوع الكبر فينبغي ان يرجع في حكمه فلا يحسم
 الاتساع الا بذلك وبالحكمة فحقيقة البرهان وجه الدلالة
 انحصار في الشكل الاول فلا اتساع في نفس الامر الالهي
 والعقل لا يحكم بالاتساع الا بعد خطته سواء صرح به او لا
 وقوله ليس في شرط جواب عما يقال ان العقل يحكم بالاتساع
 في الاشكال الباقية بالتخلف ولا يلاحظ فيها هيئته الالهية
 كيف ولو لاحظها لم يكن في التعبير عنها وقد يجزم بالاتساع
 في ضروب لا يقدح على ردها الى الاول وقد علم ذلك
 في الكتب المنطقية فلا يصح ان العقل لا يحكم بالاتساع
 الا بعد خطته وتقرير ان العقل ربما لاحظ في ضمن هيئته
 في الاشكال المذكور خطاها بما يتوهم بميزة تميزها ما مفصلاً
 ولا يجرم في ذلك قدح فيما ذكرنا ان ليس في شرطها خطا
 العقل ان يتمكن من تفسيره وتفسير العبارة فيه كما هو حال
 اكثر العوام في دلائل وجوده كما قيل في الاشياء على بعض

تفسيره قوله فلاجل ذلك ان فلاجل ما ذكر من ان حقيقة
البرهان وجهه الدلالة من جهة ثالثة في الشكل الاول ترى
المصيركم بان ما تحقق فيه الرجوع الى الشكل الاول في
خروج الاشكال الثالثة تحقق فيه ذلك المذكور
في حقيقة البرهان وجهه الدلالة وهو السبب لنتائج
قوله الحق في برفع عطفا على سبب اي السروية
في النتائج وان قرئ بحروا فمعناه انه السبب للعلم به
وقوله خارج عطفا على تحقق وبابنها اقراضه لو كان تحقق
الانتاج ولم يرجع الى الاول لم ينتج لانه لم يحقق فيه سبب
الانتاج العلم به قوله ولا تظن انه جعل المصير لاشكال
مبينة في انتاجها على الشكل الاول واعلم شرطية ذلك
رجوعها اليه فليعلم ان المنتج في خروجها ما اشتمل على هيئته
وانه قد لا ينتج اصلا فظاهر استدلال بانتفاء السبب
في حصول انتفاء المدلول لان الازدواج الاول يعطى
نتائجها اذ لم يحصلها بخلاف والا فراض وبنها حفظا في
فان انتفاء السبب مطلقا لا يستلزم انتفاء المدلول
فقد علم ان السبب الخاص وقد صرح المصير بذلك في بيان

والحق في الاول لا يعني ان السبب هو الانتاج في الحقيقة
وغيره من غير السبب في الحقيقة ووجه الانتاج في الحقيقة
ان السبب في الحقيقة هو الانتاج في الحقيقة

اشتراط العكس على القياس حيث قال لا يلزم من انتفاء
 الدليل على الصانع انتفاء فلا يلزم ذلك في هذه ولا يكون
 ان يقال لهداية انتفاء العلم بالانساب وهو لازم لانتفاء
 دليله لانه بين ضروري لا يتبدل وهو كخلف فلفظه في
 قوله من الخلف بانية ويوجد بعض المنسج بعده
 لفظة وغيره وهو مفهوم المنسج اذ لم يستعمل المصنف في بيان
 الضروب غير الرد وكلف قهرا ان قصد ما ذكرنا لم
 ان حقيقة البرهان ووجه الدلالة الوسط والاندراج المنسج
 بالشكل الاول فربما ينتج في الحقيقة وهو السبب للعلم بالانساب
 فقد استدلى بانتفاء العدة على انتفاء المحلول المساوي
 لها فلا اشكال ولما كان انحصار الانساب فيه مخالفا لمشيئة
 ازال الاستبعاد بقوله ولا يستبعد ان يظن ذلك بحكمة
 هي ان حقيقة البرهان ووجه الدلالة ما ذكره ويكون ذلك بحكمة
 مشاكلا لم هو انحصار الانساب الاول فيحصل له العلم بهذا
 الامر من علمه فيكون تلك الحكمة في دلالتها وشبهه لولا انتفاء
 بان يستقرى البرهان في الضرر والمشتبه على حقيقة
 الاول منتقم ولا يرتد اليه بوجه لا ينتج اصلا فهذا الاستدلال

التمام دل عليه على ان المبتدئ في الحقيقة هو الاول فيحصل له
 العلم بذلك من معلوله فيتمها فصل في العلم والانية في اثبات
 ذلك الامر في التوافق الاوسط انما جاز كون الاوسط
 فاعل التوافق لكونه متعدد باعتبار وقوعه في المقدتين
 فكانه قيل لتوافق الاوسط المذكورة في الضم في الاوسط
 المذكورة الكبرى اي تمجد فيحصل في القياس امر خارج
 بين طرفي المط فان قلت كيف يتم ان والاوسط
 في الصغرى يرايه مفهوم لكونه محمولا وفي الكبرى باصدق
 عليه لكونه موضوعا قلت المعنى بالانحاء ان المفهوم
 الذي جعل محمولا هو بعينه جعل وصفا عنوانا لان المق
 انه راجع الاوسط في حكم الاوسط ويحصل بالاجاب
 او حكمه وبما ان الحكم في الكبرى على ما هو اوسط ايجابا
 لان عقد الوضع بطريق الايجاب قطعاً فلو كانت
 الصغرى سالبة كان المعلوم ثبوتاً في الاوسط هو الاوسط
 سلباً فيعدد الاوسط ولا يتلاقى الطرفان فيقول
 ثبوت متعلق للجاء ورفوع بالمعلوم وصيغة هو فصل
 والاوسط هو كان ومسلماً يتميز والمراد بما في حكم الايجاب

فهو الاول من علم ان المعنى في التوافق
 الاوسط مع الاوسط اي لا يتباين
 فيفقد
 مستلزم

فلا يتكرر الاوسط في متعدد لان ما ثبت
 الاوسط غير ما ثبت في الاوسط

عقد الوضع في الاوسط وهو ان الحكم في
 الاوسط في التوافق فيكون ان الموضوع في
 الاوسط في التوافق فيكون ان الموضوع في

وعقد الحكم في الاوسط وهو ان الحكم في
 الاوسط في التوافق فيكون ان الموضوع في
 الاوسط في التوافق فيكون ان الموضوع في

السلب يستلزم ايجاباً نحو لا شيء من ج تب فانه لو حصل
 صفري لقولنا وكل باليس ب ا ينتج كل ج ا لان
 لا شيء من ج تب وان كان سالبة كمنه حكم الايجاب
 لاستفزام موجبة سالبة المحمول وهي قولنا كل ج
 هو ليس ب وسياقي بيان الاستفزام واذا اعتبرت
 هذه الموجبة مع الكبرى انجما تلك النتيجة فالاجاب
 ينتج في صفري الاول باذات والسلب لاستفزام

الايجاب وهو المشارعين على ان المراد بحكم
 الايجاب كون الصفري سالبة مركبة فانما ينتج بسبب
 الجزء الايجابي وليس بشيء لان ذاكره ايجاب لانه في
 حكمه فالصوب ما ذكره الشرح تأويل السبب بايجاب
 سالب المحمول ولا يبرح فمكرر النسبة السببية في الكبرى
 فتكون سالبة الموضوع قوله وبحسب هذا الشرط اي
 الشرط الذي هو امر ان واللام للمعهد والمعهود قوله شرط
 انما هو وبغض النسخ هذين الشرطين قوله سيقط ان
 اشارة الى طريق التحصيل قوله ان عكس هذا المقدمتين
 كبرى وذلك لان كل واحدة منهما توافق صفراً الاول

وعكسها يوافق كبراه فان عكست الكبرى وقع عكسها موافقا
وان عكست الصغرى جعل عكسها كبرى ثم يعكس النتيجة
قوله لا يمكن فيه اي في المركب من الموجبتين ذلك
اي عكس احدهما وجعله برى لان عكس الموجبة جزئي
لا يصلح كبرى لاول قوله فلم يتلوا اي الطرفان اعني الاكبر
والا كبر كما مر في اشراط الايجاب في صغرى الاول
فواضح وذلك لان عكس الكبرى يجب ان يكون كليا
فيكون الكبرى باقية كانية لانها لو كانت جزئية لم ينعكسها
كليا قوله بان عكست الصغرى لابد ان تكون كلمة سالبة
ليكون عكسها كليا هاكا لان يقع كبرى في الاول فيكون
الكبرى موجبة جزئية فالقياس الحاصل بارد مركب من
جزئية موجبة وكانية سالبة فينتج سالبة جزئية موقوفة
ما هو كونه الشكل الثاني وانما لا تنعكس وان جملتها
سالبة المحمول وعكسها سالبة السلب جزئية الموضوع
في العكس فيكون موجبة سالبة الموضوع وليست
نتيجة لذلك القياس من الشكل الثاني قوله اما كونه
لا ينتج الا سالبة ان في هذا الحكم وان كان معلوما مستقرا

فقد استخذه
في بعض شغلاته
لكن لم يزل يشغل الاله عذرا
بعضكم ببعض
والمعنى لا معنى للصودي
الذي كان في
الكتاب

هو الكتاب على تقدير كون المصنف
الكتاب هو الكتاب على تقدير كون المصنف

فقط
عبد الرحمن
وذلك لاننا نؤمن ان
الذي فيها ايها
فقط
فقط

يكون الثاني بعد الرد الى الاول عكس سالبه كونه ابر
 لان رده اليه بعكس احدي مقدمتيه وجعله كبرى فلا
 بران يكون تلك المقدمة سالبة كونه تنعكس الى كونه
 اذ غيرها لا تنعكس كالسالبه الجزئية اذ تنعكس جزئية
 لا تصلح كبرى للاول فالقياس المنظم على هيئة الاول كبراه
 سالبه ونتيجة مثله لا تكون الا سالبه وهي بنفسها او
 بعكسها السالب نتيجة لقائه قول فان قلت سؤال
 على ما ذكره من ان كبرى الثاني بعد الرد الى الاول عكس
 سالبه كلية اي كيف يوجد ذلك في العرف الرابع
 المركب من صفري سالبه جزئية وكبرى موجبة كلية
 فليس هنا سالبه كلية تنعكس ويجعل كبرى للاول اجابة
 بان الكبرى الموجبة الكلية تستلزم سالبه كلية سالبه
 المحمول وذلك السالبة تنعكس بالمستوى الا يصير
 كبرى للاول لا يقال فالقياس من سالبتيق لانا
 نقول تاول الصفري الموجبة السالبة المحمول فان قلت
 لم لم كيف في بيانه بما سيجي من ان الكبرى تنعكس بنقض
 مفرد بها ونعيم الصفري على هيئة الاول فنتج المط

• على ما ذكره في الاول على القياسين
 من ان الثاني بعد الرد الى الاول سالبه
 كبرى ولا يمكن ان يكون سالبه
 كبرى ولا يمكن ان يكون سالبه
 كبرى ولا يمكن ان يكون سالبه
 كبرى ولا يمكن ان يكون سالبه

قلت لانه اراد توضيح ما ذكره من ان كبراه بعد رد عكس
 سائبة كنية وكفى نقضها موجبة سائبة الطرفين و
 ليست سائبة مكففة وان سادتها صدقاً والنتيجة في
 هذا الساموجة سائبة المحول فيحتاج الى ايرادها الى سائبة
 بغيره من غير سائبة بغيره من غير سائبة بغيره من غير
 بسببها وايضا فيه تنبيه على ان لمرده الى الاول طريقين
 وان كان المذكور هنا اطول الا ان المقدمه المتوسطة
 فيه لا تخالف حدود القياس الا باحد طرفيها وعلى
 جواز ان يرد ضرب ^{وهو ضرب} في الاسكال اثنتي عشرة ضرباً
 اخر منها اجمع منه فانه اذا اكتفى في بيان هذا الضرب
 بسائبة العذرة كبراه رجع الى الضرب الثالث
 قدر ان يقطا وقد تبقى اشارة الى طريق الخذف
 وتحصيل قول الرابع جزئية سائبة بغيره يكس النقض
 مخالف للمشهور حيث جوزه واستعمال العكس
 المستوي في بيان نتائج القياس دون عكس النقض
 وعلوه بان المستقيم لا يفرج دور القياس والحق
 جواز استعماله بغيره لكونه لازماً بخلاف المقدمه
 ولادى على رعاية الحق في بيان القياسية على انهم

٥
 نقول ان كنية سائبة المحول فيحتاج الى ايرادها الى سائبة
 بغيره من غير سائبة بغيره من غير سائبة بغيره من غير
 بسببها وايضا فيه تنبيه على ان لمرده الى الاول طريقين
 وان كان المذكور هنا اطول الا ان المقدمه المتوسطة
 فيه لا تخالف حدود القياس الا باحد طرفيها وعلى
 جواز ان يرد ضرب في الاسكال اثنتي عشرة ضرباً
 اخر منها اجمع منه فانه اذا اكتفى في بيان هذا الضرب
 بسائبة العذرة كبراه رجع الى الضرب الثالث
 قدر ان يقطا وقد تبقى اشارة الى طريق الخذف
 وتحصيل قول الرابع جزئية سائبة بغيره يكس النقض
 مخالف للمشهور حيث جوزه واستعمال العكس
 المستوي في بيان نتائج القياس دون عكس النقض
 وعلوه بان المستقيم لا يفرج دور القياس والحق
 جواز استعماله بغيره لكونه لازماً بخلاف المقدمه
 ولادى على رعاية الحق في بيان القياسية على انهم

الاعتراف بالربط موقفاً مع طرف السبب

مستقلة في الاقرانات الشرطية ولا بد من رد الصوري
 الى موجبه سائبة المحمول ليصلح صوري لعل قوله نعم
 طريق الخلف في الشكل الثاني ان يؤخذ نقيض نتيجة سائبة
 فيكون سائبة ابدأ ويحل صوري وكبرى القياس
 لكننا كره فينتظم قياس على هيئة الاول ان الاكبر محمول
 في نقيض النتيجة موضوع في كبرى الثانية ونتيجها في
 الصوري وجبت كانت صادقة فرضا كان ضايفها
 كاذبا وكذا مستلزم لكذب ضروري اعني مجموع المقدمات
 لان الكبرى منها صادقة فتعين كذب الاخر افي نقيض
 النتيجة ولو فرض كذبها ما حصل المطلب لانه محال لكون
 الكبرى مفروضة الصفة في القياس قوله كما ذكرنا في الاول
 ثم ان ما في حكم الايجاب سائبة مستلزم موجبة سائبة
 المحمول قوله فلم يتلاقا الطرفان ان الاصغر والاكبر
 ان يكون الاصغر موضوعا له ايجابا او سلما لما علمت
 في شرائط الايجاب في صوري الاول نعم لو قلب المقدس
 في اول الشكل الرابع في موجبة صوري سائبة كبرى
 رتبة سلب الاصغر عن بعضها الاكبر لكانت النتيجة سائبة

إليه وما اذا عكست الكبرى وهي سالبة وجعلت عكسها
 السالبة صغرى للاول والصغرى السالبة فرضا الكبرى كان
 القياس من سالتين ولم يتلاقى الطرفان مطلقا فلا يتم
 حمل الا صغرى على الاكبر ولا عكسها لا ايجابا ولا سلبا اذ
 لا قياس من سالتين في شكل فإى تصرف يفرض بينهما
 لم يقد نسبة بينهما قوله لكن السالبة الجزئية لا تنعكس
 فان قيل هي في قوة موجبة سالبة للمحول على ما نفرد
 في كثير من الاحكام وهي تنعكس فكذا ما يساويها
 احيى بانها تنعكس الى موجبة سالبة الموضوع
 ومنه ما اثبات الاكبر لا سلبا عن الاصغر والمطلوب
 هو عكس السالبة سلبا ثبت له الا صغرى وعينها
 بون بعيد وسقف على كلامه في انعكاس الموجبة
 السالبة المحول قوله ولا بعد عكسها مبالغة في عدم
 ارتدادها الى الاول لان شيئا من المقدمتين لا يصح كبرى
 للاول لا بنفسها ولا عكسها لكونها فرضيتين ولا يزيدان
 عكس احدهما لو كان كل واحد يصلح لذلك فانه ط الفس
 لانه الوسط في هذا العكس المحول وفي كبرى الاول موضوع

وقول المصنف فلنكون هي الكبرى في آخر أي عند الرد إلى الأول
 بنفسها أو بعكسها لأجل هذه المبالغة فكانه قيل لا يرد
 كلية لتفصيل أن تقع كبرى للأول أما بنفسها أو بعكسها
 إذا جازية غير صالحة لذلك أصلا لا بنفسها ولا بعكسها
 فاعبار صلاحية الكلية بأحد الوجهين إشارة لعدم
 صلاحية الجزئية بوجه فذا هو المتبادر من تقرير الشرع
 ومنهم من قال معنى كلام المصنف أن الكلية تارة تقع كبرى
 للأول بنفسها أي من غير قلب لها عن صحتها كما في
 الضروب الأربعة أعني ما عدنا الثالث والسادس
 وتارة تقع هناك بعكسها أي بقلبها من وصف إلى
 آخر كما في هذين الضربين أو انعكس فيها الكبرى وتعمل
 صفى والصغرى الكلية بعينها كبرى وأما انعكس الكلية
 مستويا أو انعكس نقض فلا يكون كبرى للأول في
 ارتداد شيء من الضروب الستة وزعم أنه وقع في بعض
 النسخ أو بقلبها مكان أو بعكسها وزاد بعضهم تطبيق
 الشرع على هذا المعنى فقال لا بد من كلية إحدى المقدمتين
 مقبولة كبرى في الأول لأن الجزئية لا تقع كراه بنفسها

ولا يعكسها لانه ايضا جزئي وهذه القدرتين الدليل واما قول
المصنف فيكون الا آخوه فلم يقرض لشرها انتفاء ما يجي
في تفاصيل الضروب هذا من سائر التكرار لانه اش
الاعية رده الى الاول كما سبق فالمراد بالعكس
عكس الترتيب والضمير في نفسها عكسها للكسبة
او الى كيفية الاندراج بعد الذي يكون انما كبرى
بعد رد مقبلة بنفس النتيجة كما في الضروب الاربع
التي كبرياتها كليات او يعكسها كما في الضميرين الباقين
فالمراد بالعكس هو المستوي والضمير ان النتيجة ولا
يخفى تحته قوله فلان الضوري الشكل الثالث لا ينتج
فبرهنة لان التبعيات اربعة الى الاول لا ينتج
جزئية لان ضميرها ابدى كسبي هو بية او ما في حكمها
فان كانت هي نتيجة الثالث فذلك وان شكك
فعكسها جزئي ايضا وقوات لما طرقت الى المحصل
مع قوله ينتج كالاول كما لا يلزم الاول يعني ان قول
المصنف ينتج منه محتمل ان يكون معناه ينتج الضرب الثالث
نتيجة مثل اللازم الاول المذكور سابقا وهو المحجوب

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب مدظلہ العالی

الجزئية فيكون مثله مفعولاً به وأنه ينتج آثاراً بائناً
 آثاراً بالترتيب الأول فيكون مثله مفعولاً مطلقاً ^{فمختلف}
 مرجع الضمير والمآل واحد ولذلك صرح باللام ^{بها}
 فآثاره مثل آثار ضرب الأول ولازمه كالمآل
 الأول وأما بيان آثام فكيف ^{كما يكون} بخلاف ضرب
 الثاني فإن نتجه وآثاره ديانة كما ضرب الأول
 وأما تعيين فيه جعل الأول حقيقة للضرب لقوله يتبين
 أن معنى لقوله يتبين كما لازم الأول لأن البيا ^{الآثار}
 للآثار قوله بأن تقضي لا يمكن بيانه بعد التصديق ^{الآثار}
 فكان كبرى الأول جزئية ولا يمكن كبرى لأنها سلبية
 جزئية لا تنعكس ولو انعكست لم تصح بمفرد
 لها دونها فاحتج في ذلك بالزيادة تصرف
 حتى أن تجعل الكبرى في حكم موجبة ثم تنعكس
 وتعمل صغرى صغرى القياس فتنتج موجبة جزئية سلبية
 الموضوع فتعكس الموجبة جزئية سلبية المحول
 وتناول الأول سلبية الجزئية المطلوبة ^{وهي} بالبحر
 الأول أن الموجبة السالبة المحول حاسمة ^{فيها}

عن موضوعها ثم اثبت ذلك السلب فثبت على
مفهوم السالبة مع امر اذا مواشبات سلب
المحمول عن الموضوع للموضوع واما الموجبة المعدلة
فثبت اثبت فيه عدم امر وجودي للموضوع فان
اذا لاحظت مفهوم الكتابة واضفت اليه مفهوم
العدم ثم حكمت عن الموضوع بثبت ذلك لعدم
المضاف كانت القضية موجبة معدولة وان
نسبت مفهوم الكتابة اليه وسلبت عنه ثم حكمت
عليه بثبت ذلك كانت موجبة سالبة المحمول
فان قلت قوله وقد اثبت السلب للموضوع
دل على ان السلب نفس المحمول وقد صرح بان ذلك
له قلت السلب مضاف الى المسلوب وهو بمنزلة
جزء منه وقد اثبت للموضوع ذلك السلب
المضاف فلما فاة الثاني انه الموجبة اسما
المحمول معرفة لسالبة ولازمة لهما فها متساوية
وانما لم يتوخى للحكم الاول لكونه ظاهرة ثانيا في المعدلة
كما هو المشهور دون الثاني لانه غير محتاج اليه هنا

لان لزومها للسالبة كاف في لزوم عكسها ايجابا
 ويثبت الحق فانه ذهول عن الحاجة في النتيجة لا ريب
 الموجبة السالبة المحمول الى السالبة المطلوبة وبما
 الحكم الثاني ان انتفاء المحمول عن الموضوع في نفس الامر
 يستلزم ان الموضوع منتف عن المحمول اذ لو صدق
 انه ليس بمقتضى عنه المحمول لم يكن انتفاؤه عنه صدقا
 في نفس الامر فلا يحتاج الايجاب السلب المحمول في
 صدقه الى وجود الموضوع كالسالبة بخلاف المعدومة
 والسبب في ذلك ان ما كان في الحقيقة هو السلب
 وما المعدومة تشمل على معنى الايجاب كحقيقة وان
 كانت الصفة المثبتة عدما الثالث ان عقد الوضع
 تركيب تقيدي لا يقتضي وجود الموضوع اذ لا يقتضي
 له في الموجبة عقد كحل والموجبة السالبة المحمول اذا
 لم يكن موضوعها سلبا بل محصلا او معدوم لا يجب ان
 لا تنعكس لان المحصل او المعدوم يصير محمولا في العكس
 فيقتضي وجود الموضوع وليس بموجود فلا تصدق
 فان قلت السلب الواقع محمول لا يتناول ذلك الموضوع

المعروف وغيره من الموجودات التي ثبتت كذا
 السلب فقد وجد موضوع العكس قلت التناقض
 بين الموضوع والسلب المحول انما علم في رد المحول
 وول غير على ان المحول على المعروف في غير
 سببا خارجيا بما كان شاملا لجميع الاشياء المتقدمة
 والمقدرة فليس لا يصدق على شيء من الموجودات
 اصلا فلا صدق لا يكاد في العكس اصلا قطعا
 قوله وهذا الخرب طريفة كلف في هذا الشكل ان يؤخذ
 بغير النتيجة تكون كذا لانها خريفة فيمض كبرى
 وصغرى القياس لا يجابها صغرى فينتظر قياس على
 حقيقة الاول وينتج دينا في الكبرى اصلا - قد فرغنا
 وبقية الكلام على ما سبق وقد وقع في اكثر النسخ
 لان عكس الصغرى دائما موجهة بزيادة في عكس
 في الحقيقة مستترك وان امكن توجيهه ان يجاب
 العكس يدل على الجواب بالارادة مستغنى عنه قوله
 وقد بين انه هو الشكل الاول بعينه قدم فيه الكبرى
 منها لا اصل في الاشياء وانما ظن ذلك كواقعة

في رد المحول
 في رد الموضوع
 في رد السلب
 في رد العكس
 في رد النتيجة
 في رد القياس
 في رد الحقيقة
 في رد المستترك
 في رد الجواب
 في رد المستغنى
 في رد قوله

الحقيقة اصل فيه
 هو المعنى في الاشياء
 النتيجة بالضرورة

الرابع الاول في الصورة اذ لو خط فيه التقديم والاعتراف
 وايدى ان بعض المتقدمين جعل الاشكال في ثلثة
 بان الاوسط ان كان محمولا في احدى المتقدمين
 وموضوعا في الاخرى فهو الاول وليس بصحيح
 لان تعيين الاشكال وتمايزها انما هو باعتبار اثنين
 موضوعي النتيجة ويكفي ليحقق نسبة الاوسط
 اليها ولا تعين لهما الا بتعيينها فاذا في الرابع انما يكون
 هو الاول لو كان نتيجة نتيجة واما الاقتصار على
 الثلثة فليس لاجل اوجها بل لبعدهم عن النظم الطبيعي
 وصعوبة اباته قياسه وربما كان يحصل النتيجة
 في نفسها اسهل منها قوله ما عكس المتقدمين ما عكس
 الاول في مقدمته معاوكات كراه كصفره الاول
 وصفره كبرى الاول اجمعه في رده اليه طريقان
 ولايتا في شئ منهما مع السالبة الجزئية فان قلت
 لم لا يجوز رده الاثاني بعكس الصفري او الى
 الثالث بعكس الكبرى قلت السالبة الجزئية ان
 كانت صفري لم تنعكس لبريد الاثاني وان عكس

الكبرى كان صفى الثالث سالبة وان كانت
 كبرى لم تنعكس ليرتد الى الثالث وان عكس الصفوة
 كان كبرى الثلثة جزئية قوله لانها ان كانت سالبة
 كلبية عكست الصفوة فيرتد الى الثاني من صفى
 موجبة جزئية وكبرى سالبة كلبية وينتج المطابقة
 وقد علمت انما ج الثاني بارد والكثف فاخذ
 منها عينة معلوم مسلم لانه ابتداء طريق رده
 الى الاول بعكس الكبرى ليرد ان توسط الثاني
 ليعود يجب عكس الكبرى ايضا فياخذ لا عكس
 المقدمتين فليعكسا ابتداء وكذا لك قوله
 فان شئت عكست الكبرى اشارة الى انه يعكس
 الكبرى يرتد الى الثالث من صفى موجبة كلبية
 وكبرى موجبة جزئية وقد بين انما ج باقيا فاخذ
 منها مسما وجعل مبدأ في انا ج الرابع فلا يتوجه
 انه يخطو على المحسنا لان ذلك المضرب من الثالث
 انما يرتد الى الاول بعكس الكبرى وجعلها صفى
 ثم عكس النتيجة فليكتف منها بقية المقدمات عكس

النتيجة وقد نبه الشارح بالرد الى الثاني والثالث
 على انها بعد الاطالة بانساج قرائتها باي وجه
 صار اصل الرابع يرد اليها من عزوبه ما امكن رده
 الى واحد منها فيستقد التصرفات والطرق فيها
 بحسب الظن وبعض ما ذكرنا قوله فيما بعد فلا تنجان
 اي تصرف تصرف فيه والى الاشكال رده لما
 علمت من انه لا قياس من سالتين في شيء من الشئ
 وهو شرح لقوله لم تتلقا بوجه فحق المتن ايما الى
 ذلك وتوضيحه ان القسم الاول من التقدير
 الاول لا يمكن قلب المقدمتين والا لكان صفري
 الاول سالتين فتعاقب رده اليه بعكسها معاودة
 الى الثاني بعكس الصفري فاشا اليها وسكت عن رده
 الى الثالث بعكس الكبرى وهذا القسم الثاني يتالي
 فيه الرد الى الاول بقلب المقدمتين بعكسها
 والانصارا بجزئيتين والى الثالث بعكس الكبرى لا الى
 الثاني بعكس الصفري لكونها موجبتين والقسم الثالث
 في حكم الثاني الا انه ذكر فيه القريب فقط لا اقتضاه

في التبيين على موضع واحد قوله واما عكسها ففلا
 يصير الكبرى جزئية في الاول ونزيم ايضا كون الصغرى
 سالبة ولا يمكن الرد الى الثاني بعكس الصغرى
 لانه يصير كراه جزئية ولا الى الثالث بعكس الكبرى
 لانه يكون صغره سالبة قوله اما الاول وهو عكس
 المقدمتين قيل جمهور الشارحين على ان الاول
 في قوله وفعلت الاول اشارة الى طريق القلب
 واثاني الى طريق العكس نظر الى ما سبق في بيان
 امتناع كون الكبرى موجبة جزئية مع كون الصغرى
 سالبة كلية واما الشئ فقد راعى ترتيب ما ذكر
 في مقام السالبة الجزئية وهو اني عنه الحذف
 بما يزيل الكلام قوله وان كانت جزئية ايا ان
 كانت الجزئية موجبة جزئية على تقدير كون الصغرى
 موجبة جزئية او سالبة جزئية واما كانت الكبرى موجبة
 كلية لانه المقدمتين في جزئيتين فلا تنجس بنفسها
 ولا بعكسها بوجه لانه قياسا لانهم جزئيتين ش
 ثم ان شئ كان سالبة قوله لكن في

في المستوي بقيدين فالكلية اشارة الى ان النسبة
 الاتصالية الايجابية بين المقدم والتأشاة
 بجميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم والدوام
 الاستغناء عنها الاثر منه وكان ذكره زيادة تأكيد
 وتوضيح والا فهو لازم لذلك الشمول وقيل اريد
 بالدوام ان يكون النسبة بين طرفي التالى دائمة
 بدوام النسبة بين طرفي المقدم اى يكون الارتباط
 بينها بحسب تحققاتها في السابق ما وضعت له ان
 من تعليق الوجود بالوجود فيكون ما كان صدق
 التالى فيه دائما بدوام صدق المقدم كقولنا كلما كانت
 الشمس طالقة كانت بالغة نصف النهار اى يكون
 ارتباطها باعتبار صدقها فقط وانما اعتبر الاول
 لان المطالع لم يثبت نسبة الاحكام الى افعال
 المكلفين ايجابا وسلبا لا العلم بصدق القضية
 مطلقا وفيه ان شمول النسبة بين المقدم والتأشاة
 جميع الاوضاع المذكورة ان كان في التحقق والوجود
 كما هو المتبادر والمعتبر في الفن فقد انغنى عم الدوام

بجميع
 الاشياء

الاشياء
 التي كانت
 في المقدم
 هي التي كانت
 في التالى

وان كان في العمدى او محتملا كما كان الدوام ايضا
 كقولك فانها معا صفتان لتلك النسبة ولا بد من
 كون الشرطية لزومية ويعلم ذلك من قوله وهذا علم
 كل لازم مع لزوم وقيل مما ذكره في النجوم ان كل
 الجاراة تدل على سببية الاول وسببية الثاني
 والسبب والمسبب متساويان فلهذا لا يتفقان
 اي اللزومين لزوم عين التالى للمقدم المستثنى
 ولزوم نقيض المقدم لنقيض التالى المستثنى قوله
 ولا يلزم استثناء نقيض المقدم لا يستلزم نقيض التالى
 يجوز كونه اعم ولا هينه يجوز انتفاءه اي ان كان
 اعم ووجوبه ان كان مساويا واستثناءه عين
 التالى لا يستلزم عين المقدم ولا نقيضه يجوز ثبوت
 الاخص وانتفاءه مع ثبوت الاعم نعم لو قدر التساوي
 بين المقدم والتالى لزوم من استثناء نقيض المقدم
 نقيض التالى ومن استثناء عين التالى عين المقدم
 كن ذلك بسبب لزوم المقدم للتالى في المادة
 المحصورة وهو متصل اخر قد استثنى فيه عين مقدر

الذي بين المقدم والتالى والنسبة والوجود
 بين السببية بصفتين متساويتين كالعلم
 في النسبة بين السببية والوجود
 فان كان السببية في لزوم فلو لم يكن
 في التالى في لزوم فلو لم يكن

نفقضي تاييه فذاك اتصالا ومحسب كل نتيجان
 قولنا وضعنا لتعليق الوجود بالوجود وهما
 قد علق وجود التالي بوجود المقدم ليتوصل به الوجود
 المعلق الى الآخر فاسب استعمالها وقد استعمل
 ان فيما يستثنى فيه نفقضي التالي اذ هناك ليغير ربط
 وجود التالي بوجود المقدم كمن لا يتوصل بالجدى الى
 الآخر بل ينتقل من انتفاء وجود التالي الى انتفاء وجود
 المقدم فيجوز استعمالها فيه قوله فانها وضعت
 لتعلق العدم بالعدم فيه مساهمة لانها وضعت
 لتعليق وجود مقدر ثان بوجود مقدر لاول في
 الزمان الماضي فيفهم منه انتفاء وهما معا على معنى ان
 سبب انتفاء الثاني هو انتفاء الاول في نفس الامر
 بناء على ان وجود الاول سبب لوجود الثاني فانتهى
 بانتفاءه من غير ان يلاحظ هناك ان سبب العلم بانتفاء
 الاول او الثاني فاذا هو بل سبب الكلام على انها معلومان
 معنى طلب بلا استدلال احدهما على الآخر فكشف
 لك ذلك اذا تأملت في معنى قولك لو حشيتي لا كنتك^{بند}

هذا هو المشهور في اللغة وقد تستعمل في مقام استدلال
 فيقيم منها ارتباط وجود الثاني بوجود الاول مع
 انتفاء الثاني فيعلم منه انتفاء الاول وهذا المعنى
 يناسب الاول في الربط بين الوجودين لكنها يؤخذ
 هناك معامدين تقدير المحض لا بجامع الوجود
 المحقق فيهما انتفاءهما تحقيقا مع السببية المذكورة
 وما هنا فقد اعتبر الربط بينهما وان الثاني لازم للاول
 ومنتهى الواقع فيوصل به الى العلم بانتفاء الاول
 فقال المعنيين الى انتفاءهما معا في الواقع لكنها اخذت
 في الاول معلومين فلا يمكن الاستدلال باحدهما
 على الآخر وفي الثاني على وجه يمكن فيه ذلك وهو
 قلته مستعمل في اللغة يقال لو كان زيد ابدا الى
 فيعلم انه ليس فيه ومنه قوله تعالى لو كان فيها الهة
 الا الله لفسدتا وقوله واكثر الثاني وهو يستثنى
 فيه بقية الثاني ان يذكر بعبارة او اشارة الى استعمالها
 بالمعنى الثاني وقوله فانها ومنعت لتعليق العدم
 بالعدم اشارة الى مناسبة للمعنى الاصل المتعارف

هو المذكور بل يسمى قياسا خلف كلام المعلن بالاستثنائي
 الذي يستثنى فيه نفسه انما اذا كان مذكورا بل
 يسمى قياسا الخلف بوضعيه باثبات الشيء بابطال
 نقيضه يتناول ما يكون قياسا سبطا كذلك وهو
 على ان خلف قياس مركب بان يوضع المظن غير حق
 فيزم وضع نقيضه على انه حق ويكون مزموا لمحال
 هناك قياسان احدهما اقتراني شرطى بهذا لولم يكن
 المظن حقا كان نقيض حقا ولو كان نقيضه حقا كان
 المحال ثانيا فينتج لولم يكن المظن حقا كان المحال تابعا
 والملازمة الاولى بديهية واما الثانية فربما يحتاج
 الى بيان بقياس واحد او مستعد وثانيها استثنائي
 وهو ان يوضع تلك النتيجة ويستثنى نقيضها
 فينتج ان المظن حق ومثل قولنا لو كان هذا انسانا
 لكان حيوانا لكنه ليس بحيوان فليس انسانا قياسا
 مذكورا بل ولا يسمى خلفا عندهم وكذلك قولنا
 لو صدق نقيض المظن لصدق كذا وانما سبط لكنه
 لا يكون قياسا خلفا بسطة والجواب عن الاول

ان رتبة الازان المطلق الذي ذكره المصنف هو
 القياس بعينه في نفسه ثم قياسا سبطا
 ثم قياسا خلفا ثم قياسا مركبا

انه اراد ان الثاني وهو المذكور اكثره بوسعي قياس خلف
 المطلق بل اذا كان اثبات شيىء بابطال نقيضه واثبت
 في ذلك على ما عقيده به من حده وما اورد قوله من
 المثال لا يدرج فيه اذ لم يؤخذ الموجد هناك
 مقدماته انه نقيض للشيىء المطايل على انه ملزوم لثابت
 المرفوع فيزوم ارتفاعه الذي هو بعينه ابطا فيكون
 هو المطايل لا وسببه اليه وعن الثاني ان بعض الفقهاء
 المتأخرين افترضوا ان الخلف قياس استثنائي من متصرف
 مقدماته نقيض المطايل وتاويلها امر محال يحتاج في بيان
 لزوم اياه الى قضية مسلمة فيكون قياسا بسيطا
 استثنائيا يستثنى فيه نقيض التلا فاعل المص
 وافقه في ذلك وعلى هذا فنقول الشارح لو ثبت
 نقيض النتيجة الى آخره بيان لا يستلزم نقيضا بل
 اعني المقصود وقوله واللازم يح بيان لبطايل تاويلها
 وان امكن ان يقال موافقة لانزكية فمراقباتي
 واستثنائي على وجه آخر قوله ويترجم بقدر اللازم مع
 التناقض يترجم الفرض الثاني في الثاني بين امرين هما

جزأ المنفصلة وأراد المناقاة العنادية عليها هو المتبادر
 لا الاتفاقية ويترتب لاجل التناق في تعدد اللازم أي يكون
 هناك بسببه لزوماً ولوازم متعددة ومثل البروزات
 المتفرقة على التناق وجوداً وقوةً إذ لو لا ذلك مفاد
 لو لا التناق في المستلزم لسعد الزوم واللازم والمفاد
 أنه لا لزوم حركياً ولا فهو المضرب الأول كما أن أحد
 الأمرين لا يستلزم الآخر لعدم الزوم بينهما حركياً ولا
 عدم لعدم التناق في المقضي لذلك وكذلك لا يستلزم
 عدم أحد مما عدم الآخر لعدم الزوم بينهما حركياً ولا
 وجوده لعدم التناق في المقضي أي أنه فلا لزوم أحد
 استدلال هناك لأنه إنما يكون بالزوم على اللازم
 كما تقرر سابقاً وقد شارب ذلك إلى أن الاستدلال
 بالانفصال راجع إلى الاتصال واقتصر على أحد قسميه
 لأن الآخر بلا قوة يؤل إليه وإما إلى ما تقدم فمأنه
 لا بد في الدليل من مستلزم يخطو إلى ما تقرر فيه من وجود
 المقدمتين لتبني أحد بهما عن الزوم والآخر في لزوم
 اللازم فظهر أن لزوم التناق باعتبار أنه شرط للتناق

وان ذكر لزوم تعدد اللازم لاجل التناقض بيان حكمه شرط
فيه وان صلاحيته لذلك انما هي لاستلزام اللزوم
ولو لانه لم يكن وسيلة الى الاستدلال فهو غير متمم
الشرط المذكور ويطرح انهم من ان حاصل تحقيق الشك
ان تعدد اللازم اشارة الى النتيجة والتناقض لا لشرط الاتساق
كيف وتعد السابح قد فسد فيما بعد بما لاحقه معه
ان هذا الاحمال فوز القياس الاخرانية غير الشكل الاول
علمت آه قد تقدم ان حقيقة البرهان ووجه الدلالة
لا يوجد الا في الشكل الاول فهو المنتهى في الحقيقة والسبب
للعلم بالنتائج فمن ذلك وجب ان تكون الدلائل
كلها مشتملة على هيئة الشكل الاول واللام ينتج لصلها
وقد بين استتمالها لاعداه من الاقترانيات على هيئة
وكيفية رد ان فارد ان بين استتمالها لاستثنائيات
على الاقران بل على الشكل الاول وكيفية رد في طريق
ان تجعل اللزوم وسطا ولا فيه لما وفت من ان
الاستدلال انما يكون باللزوم على اللازم وثبوت
لموضوع المطهر في استلزام المحمول كرى مثال من

من الاستثناء في الفصل الذي استثنى فيه عن الفصل
 ان يقال في كل ما كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسانا
 فهو حيوان هذا انسانا وكل انسانا حيوان فهذا حيوان
 ولو استثنى ههنا فبعضها كما يقال في رده هذا ليس
 بحيوان وكل ما ليس بحيوان ليس بانسانا ولما كان القسم
 الاول ظاهرا ومثال القسم الثاني مذكورا في صدر الكتاب
 اقتصر على ذكر المثال من المنفصل وهو راجع اليه
 لما عرفت من استنزام التام في تعدد اللوازم ولذلك
 قال فانه يتضمن انه كلما كان زوجا لم يكن فردا فان زوج
 هو الملزوم الذي يجعل وسطا فان قلت رد الاستثناء
 مستلزاما منفصلا انما يتم بما ذكره اذا كان المقدم وتلك
 في المقصود والمنفصلة مشتركة بين الموضوع كما
 في الامثلة المذكورة والاشكال يقولنا ان كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فانها موجودة
 ويقولنا اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل
 موجودا لكن الشمس طالعة فليس الليل موجودا
 اما الاول فيقال في رده بهذا انها لازم لطلوع الشمس

الموجود وكل ما هو لازم لطلوع الشمس الموجود موجود في
 النهار موجودا ما الثاني فيقال بهذا الدليل منافي لطلوع الشمس
 الموجود في ما هو منافي لطلوع الشمس الموجود ليس
 بوجود شيء السبيل ليس بوجود والمراد بالزوم اعلم ان
 يكون مذكورا ههنا او ضمنا صرح بكونه مذكورا اولاد لا
 برز الدليل من المطلوب للمطالع حاصل للمحكوم عليه كما تقدم
 الا ان ثبوت هذا المذموم لموضوع المطالع ليس ما هو لازم
 للمقدمة الاستثنائية فقط لان استلزام المحرر
 ما هو في المسئلة كبرى وانما ذلك في الامثلة السابقة
 فان قيل فيجيب قول المص ويرد على المهتمة فلا بد الى
 هذا التكافؤ بل الرد انما سوفيا ذكرناه كما اختاره بعض
 الشافعيين اجيب بان ما سبق من المص يقتضي
 انحصار الدليل في الشكل الاول فلا بد من الرد وقد
 اوضح في الشئ بان الاقرانيات قد ردت اليه فليبين
 كيف يرد الاستثنا في اذ فيه اشارة الى ان الرد
 في الاستثنا في ما قاسم الرد في الاقراني وقد علمت
 انه لا بد من استظهار على الشكل الاول فكيف يصح ان

لو كان اسماج الاستثنائي الاستثنائي على هيئة الاول وسب
ان لا يعلم اسماجه بدون الرد اليه قلت لا يجب ذلك اذ
ربما كان ملاحظ العقل هيئة الاول بسهولة بحيث
كلما يشعر لا خطر بها وربما لا خطر بها العقل في معرفة
اقر غير الرد كما في بيان الاشكال بخلاف بوسط ملاحظة
العقل هيئة وقد عرفت انه لا يجب فيما لا خطر العقل
التمكن من التعبير هذا ما يقال في توجيهه مع مراعات
ما سبق من الكلام وان كان فيه فيه كلام او مما لم
قوله الاقر الى الاستثنائي لما الرد الى المتصل
بجمل الوسط علزوا للخط فيقال في قولنا الوضوء
عبادة وكل عبادة بنيت ان كان الوضوء عبادة فهو
بنيت كل الوضوء عبادة بنيت انه بنيت وهو خط والبرهان
واضح قوله الخطا البرهان لما فرغ من بيان مادة البرهان
وصورته اشار الى ما يتعلق بهما من التحلل بجزء
عنه فخطا البرهان اما الخطا مادة واما الخطا صورته
او هو صحاح البرهان فخطا القسم الاول افعي خطا
المادة يكون من جزئين جهة اللفظ ووجه المعنى المسمى

اللفظ فلا لتباس القضية الكاذبة بالصادقة ان
 كان ذلك الالتباس شيئا من اللفظ بان يكون
 اللفظ يحتملها الى احتمال الكاذبة والصادقة ثم حيث
 الدلالة وهذا معنى احتمال اللفظ للكاذبة والصادقة
 قد يكون للاشتراك اما في احد الطرفين سواء كان بحسب
 جوهره كالعين او بحسب تصاريفه كالحرف فنقول
 مثلا هذا عين وهو صادق باعتبار مفهومها اي اللفظ
 وزيد بالعين مفهومها لا بصدد القول المذكور
 باعتباره فيقع الالتباس بين الصادقة والكاذبة سواء
 اللفظ فاذا استعمل اللفظ في البرهان ويراد به المعنى
 الكاذب على توهم صدقه كان في المادة والمادة ورف
 العطف اي الاشتراك يكون في عروف العطف مثل
 الخمسة زوج وفرد وهو يصدق بان اي بان العدد الذي
 هو خمسة مجموع مركب من الزوج والفرد لتركيبه من اثنين
 وثلاثة فيفهم منه انه زوج وانه فرد وهذا المعنى كاذب
 واللفظ يحتملها في انه اذا لو خطا نضمام الفرد الى الزوج ولا
 ثم محل المجموع على الخمسة كان المفهوم هو المعنى الاول

هو المعنى الثاني الكاذب واما ان عرف العطف مشتركة بين المعنيين فالظن
 ان المراد الاشتراك لغة ليتناول المشتركة في المتواطئ بالقياس الى افراد
 بل الحقيقة والمجاز ايضا اذا اشتتر المميز بحيث لا يقع الالتباس عند الاطلاق
 قوله ومثله اي مثل المذكور في صدق المعنى اذا اريد حمل المجموع من حيث
 هو كذب اذا اريد به حمل كل او مع حمل الاخر فان لم يصدق عليه انه حلو عامض
 بمعنى انه مجموع مركب منهما ولا يصدق عليه انه حلو وانما عامض ومنشأ
 استعمال اللفظ للمعنيين ما اشترنا اليه فانه ان ضم عامض مع حلو او لا
 ثم حمل المجموع كان المفهوم هو المعنى الاول وهو صادق وان حمل عليه كل
 او لا ثم ضم اليه عامض كان المفهوم المعنى الثاني وكاذب وعكس لما لا خمسة
 قولنا هذا طيب ما هو اذا كان طيبا غير ما هو في الطب ما هو في الجراحة
 مثله فانه بصدق في الافراد دون الجمع يعني ان افراد كل واحد من الجملة من
 الآخر واريده انه طيب وانه ما هو كان صادقا والجمع بينهما وحمل المجموع
 من حيث هو مجموع كذب فاللفظ يحتمل الصدق والكذب والسبب في اشتراك
 اليه الا انه في الصدق عكس ما سبقت في المثالين قوله وقد يكون استعمال
 اي وقد يكون استعمال اللفظ للكاذبة والصادقة بواسطة استعمال
 الالفاظ المتباعدة الدالة على معان متضادة كالمترادفة كالسيف
 والصارم فان الاول للذات مطلقا والثاني باعتبار كونه قاطعا
 فيقتل انما هو عبارة عن افتراق فيجري اللفظان مجرى واحد فيحمل احدهما على
 ما يحمل عليه لا فريقي الخطا كما يقال في سيف غير قاطع انه صارم بناء
 على انه سيف وكل صارم فانه كذا فالصغرى ههنا كاذبة فالتبست بالصادقة
 فان قولنا هذا سيف صادق وقد يتوهم ان قولنا هو صارم بمعنى انه قاطع صارم
 يحتمل معزوم ويحمل معنى السيف لفظي القائل بترادفها واما قولنا
 قطن الوسط مستحذر ولا يكون فقه بحث لانه الخطا في البرهان في جملته

الصورة لحدود عن هيئة الاشكال ضرورة اعتبار مركز الوسط فيها مع كبح قول
 واما المعنى اى فاه الخطا في مادة البرهان من جهة المعنى فلا تناسا لصادقة
 با كاذبة كما ان الخطا فيها من جهة النقط كان الاتساق الكاذبة بالصادقة
 فالخطا في مادة البرهان انما هو الاتساق الكاذبة فقط وذلك الاتساق
 اذ من جهة النقط فهو القسم الاول واما من جهة المعنى فهو هذا القسم والافاض
 الاول ان يحكم على الجنس بما هو حكم نوع منه على نحو فهم انعكاسا الموجبة الكلية
 لنفسها فيظن ان كل لون سواد لان كل سواد لون وان كل اصفر سواد
 مرة لان كل مرة سواد واصفر ولهذا يسمى ابرام العكس ومنه اى من الحكم
 على الجنس بحكم نوع منه اذ من ابرام العكس لان المطلق بالقياس الى المقيد
 بحال الوقت كما ان الجنس بالقياس الى فردة فيقال في رقعة كفارة الظواهر
 هذه رقعة في كفارة وكل رقعة في كفارة هو منه فانه كما رأى ان كل رقعة
 في كفارة تنسب الى وقتها رقعة في كفارة نحوهم ان كل رقعة في كفارة قتل
 الخطا فهم جميع كل رقعة وكفارة بحكم رقعة كفارة قتل الخطا فهذا الحكم اعنى
 وصفه لايمان ثابت رقعة معتدة بحال مع كونها كفارة قتل الخطا ثابت للرقعة
 مطلقا وكذا يقال في الانعكاس هذا مبصر وكذا مبصر في البطل فالمرتب
 حكم ثابت للمبصر في وقت المظلم الغير الشديدة وقد اثبت للمبصر مطلقا وكذا نوع
 ان كل مبصر مبصر في الوقت المذكور لان كل مبصر في هذا الوقت مبصر
 انما ان الخطا المعنى في المادة من جهة التباس الكاذبة بالصادقة لعدم
 مراعاة جميع ما ذكره التناقض فانه اذا لم يرع رباطا كون قضيتة نقيضا
 قضيتة كاذبة فيظن كونا لادى صادقة وهي كاذبة انما لثام الخطا المعنى
 في المادة التباسا غير لقطعي بالقطعي فيجعل الاعتقاديات ويزعمها بالاس
 بقطعي كالقطعي فيستعمل في البرهان فيجوز بحري القطع مع كونها
 غير صحيحة للواقع وهذا القسم من الخطا وكثرة العلوم فان اكثر الناس
 يجعل الشهوات والاعتقادات المأخوذة تقليدا كالقطعات ويستعملها
 لبراهين معتدلة لا الهامة ولا يخلص من ذلك الا المرئاض باستعمال

المقدمات العينية الصرفة الرابع من الخطأ المعنوي جعل الوضعي كاذباً
ففي المثال المذكورين اعدنا المقدمات كاذبة لانه اذا اريد ان السقمونيا
مجرد بان ذات فهو كاذب لا يجاب بعبودية بالوعد من كما ذكره لا ايجاب
اولى بان ذات وان اريد انه مجرد في الجملة اذ بالوعد من فالكبر كاذب
اذ ليس كل مجرد مطلقاً بارداً بل الجبرود بان ذات باردة وعلى التقديرين
قد جعلوا الوضعي كاذباً فان قلت اريد بالاول مجرد مطلقاً والثاني
المجرد بان ذات فلا خطأ قلت فلا يكره الوسط ويكون الخطأ في الصورة
الا ان التمثيل على التقديرين الاولين وليس الذاتي والوعدني باسعنى
السابق كما نوهم اذ لا يتصور باعتبارها خطأ في البرهان فان قلت
انها الحق يصدق عليه حيوان وكل ما يصدق عليه حيوان فهو وكي
من الحيوان وغيره كان خطأ بجعل الحيوان العارض لبعض ما صدق عليه
كاذباً لانه فان ما صدق عليه الحيوان ويكون ذاتاً له فانه يكون وكي
منه ومن غيره قلت هذا في التحقيق من ايهام العكس اذ كل ما كان
الحيوان فكل ما يصدق عليه فهو هم ان كل ما يصدق عليه يكون
جزءاً منه الخ من الخطأ المعنوي جعل النتيجة مقدمة
من مقدمات البرهان بتغييرها وانما المعتبر التغيير بوجهها
ليبلغ الالتباس ويسمى مهادة عن الخطأ مثل هذا نقلة
وكل نقلة حركة فهذا حركة فالهوى ههنا عين النتيجة
قد نزل الحركة بما رادها ومنهم من يجعل المهادة عن الخطأ
من قبيل الخطأ في الصورة اما بحسب بعض المقدمات
الابعض وهو ان لا يكون على هيئة شكل فينتج واما بحسب
نسبة المقدمات الى النتيجة بان لا يكون اللازم قولاً عن المقدمات

وهو المصادرة ومن جعلها من قبيل الخطأ في الحادة ينبغي ان يعرف
 بالاتباس الكاذبة بالمصادرة اذ ليس ههنا التباس الكاذبة بالهبة
 اللهم الا ان يريد بالكاذبة ما ليس معلوم الصدق ومن هذا
 القبيل جعل النتيجة مقدمة من مقدمتي الدليل الامور
 المتقابلة فان احد المتضايعين في قوة الاخر فاذا جعل
 احداهما مقدمة من مقدمتي برهان الاخر كان كجعل النتيجة مقدمة
 من برهانها مثل هذا ابن لانه ذواب وكل ذي اب ابن لان
 الصغرى في قوة النتيجة ومن هذا القبيل قبيل كما
 قس دورى وهو ما يتوقف بثبوت احدى مقدمتيه على ثبوت
 النتيجة اما بمرتبة او بمراتب وهو شرط القسم الثاني في
 من الخطأ في البرهان ما يكون بحسب الصورة وهو ان يكون
 خارجا عن الاشكال وذلك اما بان لا يكون على تاليف
 الاشكال المذكورة لا بالافضل ولا بقوة واما بان

يفتقد شرط من شروط الاتساع

كما تقدم بيانه هذا اخر

الكاشفة من قسم
 المنطقة

W 510
~~51A~~

